2 المحكمة تنتصر للأمانة وأبو غزالة يخطط لجولة جديدة

3 الناطق الرسمي بين وزارة موؤدة واستراتيجية منشودة

11 التمويل الأجنبي: حاجة موضوعية أم أجندة خارجية؟

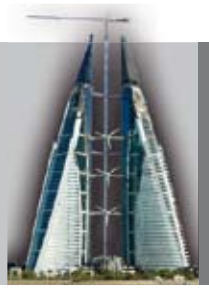

"الخليج" تدخل عقارات صديقة للبيئة 35

23 تآكل المداخيل يزيد الطلب على بطاقات الائتمان

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 13 آذار 2008/ العدد «17» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

معوقات ذاتية ومقاربة الحكومات تجهض عمله

المجتمع المدني يخفق في حماية الديمقراطية وترسيخها

محمود الريماوي وحسين أبو رمّان

منذ بدء التحول الديمقراطي العام 1989، تتكاثر بالعشرات منظمات المجتمع المدني ومراكز دراسات متخصصة بشؤون مجتمعية مختلفة- من حماية البيئة إلى تمكين المرأة- إلا أن تأثيرها ظل ضعيفاً وسط انتقادات بانتشار كمي على حساب النوعية وضحالة البرامج الموضوعة.

يضم المجتمع المدني حالياً ما يزيد على 2000 منظمة بعضوية إجمالية تتجاوز نصف مليون شخص، وذلك في ظل طفرة في هذا القطاع أعقبت الانتخابات التشريعية عام 1989- الأولى منذ 22 عاماً.

وهكذا نشأت منظمات للتنمية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والبيئة والمستهلك. كما أقيمت عشرات مراكز الدراسات والأبحاث والتدريب واستطلاعات الرأي، غطت مجالات وتخصصات متنوعة ذات صلة بالتنمية السياسية وتطوير المشاركة النسائية وتحديث التشريعات وتنمية الاقتصاد الوطني وقياس حالة الديمقراطية وأداء الحكومات.

الجيل الجديد من منظمات المجتمع المدني يضم أشكالاً مختلفة من العمل النسوي تتسم بالتخصص؛ مثل مقاومة التمييز والعنف ضد المرأة، وزيادة المشاركة النسائية في المجالس النيابية والبلدية- كما ظهرت منظمات للإعلاميات والدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة والطفل.

على أن القفزة الأخيرة تتعلق بنمو كمي سريع واتساع عضوية المنظمات مع انتشارها جغرافياً في مختلف محافظات المملكة.

التتمة صفحة 5

أردني

بورتريه سياسي مضر بدران :

من رجل الدولة الحديدي..الى رجل الحديد

محمد الحلايقة:

لو كان "يَطّاوي" لصار رئيسا للوزراء!

12

اقليمي

البحرين.. أبعد من استجواب وزير في البرلمان

تشهد مملكة البحرين سلسة من جدل صاخب تخوض فيه الصحافة والبرلمان وأطراف حكومية في أجواء من الاحتقان وحرية التعبير معاً.

16

اقتصادي

ارتفاع أسعار الحديد مسؤولية الحكومة والمصانع

يهمل أصحاب مصانع الحديد الاثنا عشر مطالبات متكررة بدأت منذ سنوات بكسر إيقاع الأسعار الموحدة بين المصانع، التي يثار الحديث حولها كلما قفزت أسعار هذه المادة.

18

ثقافي

الكاتب المعاصر يمشي على حبل مشدود

أصبح الكتاب سلعة تتولى إحدى شركات الإعلان الترويج لها وإنجاحها وسوى ذلك فان المؤلف يظل في دائرة العزلة والتعتيم.

24

أردني

معركة "تطوير العبدلي" تحسم في العدل العليا

المحكمة تنتصر للأمانة وأبو غزالة يخطط لجولة جديدة

جمانة غنيمات

عمر المعاني

طلال ابو غزالة

أخيراً حُسمت المعركة القضائية بين مجموعة طلال أبو غزالة وأمانة عمان الكبرى، بقرار محكمة العدل العليا التي ردت الطعن المقدم من المجموعة العملاقة في قرار أمانة عمان استملاك عقارات ومباني المجموعة الواقعة في منطقة العبدلي.

بموجب القرار القطعي عن أعلى محكمة، يعتبر قرار استملاك مباني أبو غزالة قانونياً.

الصراع الذي دار لسنوات له علاقة بمشروع تطوير وسط عمان «العبدلي»، أعرق الأحياء في قلب عمان، والتي تم هدمها بالكامل تقريباً حتى يعاد بناؤها على طراز وسط بيروت بمشاركة ورثة وأبناء رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، صاحب مشروع السوليدير.

أبناء رفيق الحريري أنشأوا شركة مع رجال أعمال كبار تحت مسمى شركة تطوير العبدلي، لهدم المنطقة وإعادة بنائها على شكل مجمعات، ومعارض، ومكاتب، ومراكز تسوق ومسارح.

مشروع العبدلي أو قلب العاصمة الجديد، كما يحلو للقائمين عليه تسميته، سيأتي على أطلال مبان احتضنت في ذاكراتها بعضا من تاريخ عمان وبيوتات لكثير من الأسر ارتبطت بتاريخ المدينة وترعرعت فيها.

تضم أرض المشروع القيادة العامة للقوات المسلحة، كلية الشرطة العسكرية، سكناً قديماً لكبار الضباط، مقر المخابرات العامة القديم، وبعض مقرات المعسكرات الإدارية، ونادياً للضباط وآخر للأفراد، وعشرات الأبنية والمحلات التجارية.

لكن رجل الأعمال طلال أبو غزالة الذي تقع شركاته الأربع ضمن أرض المشروع رفض بيع ممتلكاته، وهنا نشأ الخلاف بين الطرفين حين تمترس أبو غزالة في موقعه ورفض إخلاءه.

الفرقاء يؤكدون التزامهم بقرار القضاء النزيه

احتدمت الأزمة بين الطرفين حين أبلغ أبو غزالة الحريري أنه سيتنازل عن مقره في حالة واحدة، وهي استبدالها بمقرات آل الحريري في ضاحية قريطم في بيروت.

من الحلول التي اقترحت في بداية الأزمة عرض مبالغ مالية مغرية على أبو غزالة الذي لم يخضع للإغراءات، بحسب أحد المقربين منه، بل بقي صامداً في موقعه.

وتصاعدت المبالغ من 12 مليون دينار إلى 17 مليوناً وأخيراً 27 مليون دينار.

المصدر نفسه، يؤكد أن أبو غزالة "لم يخض المعركة من أجل رفع السعر بل من أجل ترسيخ فكرة سيادة القانون".

أمانة عمان هي الأخرى علقت وسط هذه الأزمة كون أمينها عمر المعاني عضوا في مجلس إدارة شركة تطوير العبدلي، صاحبة مشروع السوليدير بنسخته العمانية، التي كانت تمارس الضغوط على أبو غزالة للخروج.

أبو غزالة الذي رفض الرحيل كان استخدم وسائل متعددة للتعبير عن رفضه منها إطلاق حملة يعلن فيها عدم التخلي عن ممتلكاته، ووضع لافتة كبيرة على مقراته يقول فيها: "لا للاستملاك"، بعد أن أعلنت الأمانة نيتها استملاكها للنفع العام وعرضت مخططات تثبت أن شارعاً رئيسياً سيخرق موقع شركات أبو غزالة لوضع حلول مرورية للمنطقة.

فيما ترى المجموعة أن الاستملاك تم لخدمة مشروع العبدلي.

تدخل الأمانة دفع شركات أبو غزالة لعقد مؤتمر صحفي العام الماضي، كشفت فيه تفاصيل الصراع على لسان مستشارها القانوني عمر العطعوط الذي اتهم الأمانة وأمينها صراحة "بالضغط على وكلائه والتدخل لصالح شركة استثمارية أخرى، مهددا باللجوء لمحكمة العدل العليا بعد أن ألغت الأمانة تراخيص الوكلاء".

أبو غزالة الذي تنتشر شركاته في 63 دولة عرض حلولا بديلة من بينها التعهد بتعديل الواجهات الخارجية لمقرات الشركة وفقا لمواصفات منطقة العبدلي بحلتها الجديدة أو تخصيص مساحات مساوية داخل مشروع العبدلي نفسه لشركة أبو غزالة على حساب المستثمر في تطوير المنطقة لكن هذه العروض لم تلق آذاناً صاغية لدى الفريق الثاني.

تفاقمت المشكلة بين الطرفين حين اتهم رئيس مجلس إدارة المجموعة الأمانة بتقديم معلومات مضللة ومغلوطة إلى مجلس الوزراء آنذاك والتي استند إليها المجلس في قراره الموافقة على الاستملاك في منطقة العبدلي بما في ذلك رسائل مخالفة للواقع ومخططات مختلقة ومعلومات مضللة.

صدور القرار القضائي طوى المشكلة بين الطرفين. لكن إلى حين

دلالات تفاقم المشكلة بين الطرفين توجت بإعلان صاحب المجموعة طلال أبو غزالة أن "قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاستملاك صدر مختلفاً عن الإعلان الذي نشر في الصحف من قبل أمانة عمان لاستناده إلى مخططات مختلقة".

وتفاقمت القضية حين انتقد أبو غزالة قرار مجلس الوزراء ووصفه بأنه "قرار يشوبه العيب" لصدور طلب الاستملاك دون استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 4 من قانون الاستملاك رقم 12 لسنة 1987 وتعديلاته، وهي مخطط العقار المطلوب استملاكه، وكشف تقدير أولي لمجموع التعويض عنه، وتقديم ما يثبت القدرة المالية للأمانة لا يعتد بقرار مجلس الوزراء الصادر على أساسه.

ثم تتالت تصريحات الكر والفر. فاتهم أبو غزالة أمين عمان بتوجيه كتاب إلى دائرة الأراضي يؤكد فيه بأن العقارات المدرجة بقرار مجلس الوزراء لا يشملها قرار الاستملاك وأنه لا مانع لديه من بيعها (إلى شركة العبدلي)، إذ إن أمين عمان ألغى بكتابه قرار الاستملاك بحجة النفع العام.

وكشف أبو غزالة أن بعض العقارات المستملكة، ومن ضمنها عقارات مجموعته استملكت بحجة شق الطرق في حين أن قرارات اللجنة اللوائية رقم 214 ورقم 692 الصادرين عن الأمانة يلزمان الشركة المستثمرة (شركة العبدلي) "بإفراز الشوارع وشراء الطرق وتنفيذ التوصيات المرورية واستيفاء التعويض". وبالتالي فإن في قرار الاستملاك محاولة لتحميل الدولة بأموال خدمة لمصلحة شركة استثمارية لا سيما أن الأمانة صرحت في مناسبات عديدة بأن شركة العبدلي ستتحمل تلك التكاليف.

أمانة عمان رفضت التعليق على تفاصيل الموضوع، وأكدت "التزامها بقرار القضاء الأردني النزيه". واكتفى مدير مركزها الإعلامي طه أبو ردن بالتذكير بأن قرار الاستملاك يهدف إلى توسعة شارع الأمين وشارع الملكة نور إضافة إلى إنشاء تقاطع مروري في الموقع، وذلك لمواجهة التحديات المرورية التي سيخلقها مشروع تطوير العبدلي قيد التنفيذ حاليا.

أما المستشار القانوني لمجموعة أبو غزالة المحامي عمر العطعوط، فيؤكد أن قرار محكمة العدل العليا واضح والمجموعة ملتزمة به.

العطعوط يوضح أن هناك معارك أخرى ستدور في رحى ساحات المحاكم منها القضية التي رفعتها المجموعة على شخص أمين عمان عمر المعاني.

صدور القرار القضائي طوى المشكلة بين الطرفين. لكن إلى حين.

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة
د. مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797
06-5549898

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Dr. Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797
06-5549898

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

أردني

الناطق الرسمي.. بين وزارة موؤدة واستراتيجية منشودة

سعد حتّر

تتأرجح الحكومات بين عهدين؛ العرفي والانفتاحي. إذ لا يبدو أنها حسمت موقفها حتى الآن من بعث أو دفن وزارة الإعلام بعد خمس سنوات من شطبها من سجل الحقائب في عهد فيصل الفايز.

الضبابية ذاتها تغلف دور وصلاحيات الناطق الرسمي باسم الحكومة. فهل يقف دور ناصر جودة عند إطلاق ردود نارية على اتهامات محلية وخارجية أو عقد مؤتمرات صحفية أسبوعية لا تحمل جديدا في معظم الأحيان؟ أم أن دوره يتعدى ذلك إلى «غزل» أجندة الحكومة وبناء «استراتيجية» إعلامية كما نقل عنه «أصدقاؤه» رؤساء تحرير صحف يومية شبه رسمية ومستقلة جمعهم جودة مطلع العام الحالي، بعد شهر من تثبيته ناطقا رسميا ووزير دولة في حكومة نادر الذهبي. مذ ذاك، تدور تساؤلات حول دور الناطق/وزير الدولة في عالم رقمي متغيّر تنتشر عبر فضائه المئات من شبكات التلفزة والمواقع الالكترونية.

فهل يرث الناطق الرسمي صولجان وزير الإعلام؟ لقب بدون مقر، حقيبة بدون مظلة أو تشريعات ناظمة بعد تشتت أذرع الوزارة السابقة.

من الواضح أن جودة لا يرسم أجندة إعلامية بقدر ما يبدع في حقل العلاقات العامة، ناسجا علاقات اجتماعية مع غالبية الصحفيين.

وهو ينشط في «غزل» التصريح تلو الآخر أمام عدسات التلفزة، لكن يبدو بانتقائية تغربل ما تريد الحكومة وصوله إلى المتلقي داخل المملكة أو خارجها.

يعتقد الكثير من الساسة أن على الناطق الرسمي امتلاك مهارات المناورة، فن البلاغة وتطويع الكلم. لكن واقع ثورة المعلوماتية تفرض الانتقال من خندق مواراة الأخبار إلى الشفافية المدروسة، لأن الأردني وغير الأردني يستطيع ولوج مئات المواقع والفضائيات بحثا عن معلومة محجوبة محليا.

لقد ولّى زمن «البيان العسكري رقم واحد» ، «صرّح مصدر مسؤول» أو برامج «أكاذيب وحقائق».. حين كانت إذاعات منتصف القرن الماضي تنفرد بالوصول إلى أفئدة المستمعين أو اقتحام عقولهم.

قد لا يقول المسؤول كل الحقيقة لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، لكن لا يحق له لي عنقها أو تشويهها.

فيبدو أن الحكومات تقدس مقولة: «ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال قد حضر أهله، وليس كل ما قد حضر أهله قد حان وقته».

ولّى زمن «البيان العسكري رقم واحد»، «صرّح مصدر مسؤول» أو برامج «أكاذيب وحقائق»

خمس سنوات مضت مذ ألغيت وزارة الإعلام، على يد وزراء يوصفون «بالديجيتال» ضمن خطط فك الارتباط بين الدولة المركزية والحكومات الليبرالية.

فأين نحن من ذلك القرار؟

سئل حكيم ما هو سر النجاح؟.. فأجاب قرارات صائبة. ثم سئل كيف تتخذ القرارات الصائبة؟ فرد: من الخبرة. وحين سئل كيف تتراكم الخبرة؟ أجاب الحكيم: بقرارات خاطئة.

فهل نصل إلى مرحلة تراكم الخبرة في مملكة مر عليها 61 حكومة منذ تأسيسها، بمعدل عشرة أشهر لكل منها في المنصب.

نحت منصب الناطق الرسمي في حكومة فيصل الفايز عام 2003 وتولته أسمى خضر، القادمة من الحركات اليسارية وتنظيمات مناصرة المرأة. يحسب للسيدة خضر إدامة الاستجابة لكل صحفي يتصل بها، لكنها كانت تعاني من شح المعلومة- ربما بسبب برودة خطوط التواصل مع مطابخ صناعة القرار خارج الحكومة، ما ترك آثارا سلبية على أدائها. ثم انتقلت راية الناطق الرسمي إلى جودة في حكومة معروف البخيت أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وحين شكّل نادر الذهبي حكومته قبل أربعة أشهر، قرن بين الناطق الرسمي ووزير دولة لشؤون الإعلام والاتصال- وبالتالي حمل العصا من المنتصف في مواجهة آراء تؤكد فشل تجربة إلغاء الوزارة.

لم يتغير جودة كثيرا منذ حمل حقيبة الإعلام أول مرة عام 1998 في حكومة فايز الطراونة الانتقالية بين عهدين. وهو اليوم يعود بمسمى وظيفي مختلف.

في تلك الحكومة صدر قانون مطبوعات ونشر مثير للجدل ينص على سجن الصحفي المخالف. بلغته الدبلوماسية، تصدّى وزير الإعلام الأسبق لانتقادات الصحفيين آنذاك، مؤكدا أن الحكومة لن تحيل أيا منهم للقضاء، وهو يعلم أن ذلك القانون كان جاهزا كالمقصلة على رقاب الصحفيين. تكررت تطمينات الناطق الرسمي عقب عودته قبل أسبوعين من اجتماع وزراء الإعلام العرب الذين وضعوا في القاهرة ميثاقا مشتركا للجم الفضائيات. إذ سعى صديق الصحفيين، الذي بدأ حياته العملية في مكتب ولي العهد الأسبق، لطمأنة المتشككين مؤكدا أن الميثاق ينحصر بتعليمات «استرشادية غير ملزمة».

قبل أن يدخل وزارة الإعلام، هبط جودة على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وألم بسرعة بتقنياتها. يختلف تعامله مع وسائل الإعلام، إذ يستخدم لغة الأمر مع الإعلام الرسمي بخلاف نبرة الود مع الإعلام الخارجي.

تكمن مشكلته، بحسب أحد من عملوا معه، في أنه يعتقد أن الصحفيين بحاجة له وليس العكس.

اعتداده بالنفس يلامس حد الغلّو في أحيان كثيرة. يصفه آخرون بأنه دمث ولطيف المعشر، وهي من أهم مقومات الواجهة الإعلامية لأي جهة.

يتساءل إعلاميون ومسؤولون سابقون عن دور وزير الدولة؛ ترويج وتوضيح القرارات الحكومية أم يتعداها لوراثة مؤسسات وزارة الإعلام، التي غدت يتيمة منذ إلغاء مظلتها الرسمية عام 2003؟

إلغاء وزارة الإعلام شتّت مرجعيات المؤسسات التي كانت تدور في فلكها وعطّل أداء بعضها. كما ترك تعريف الناطق الرسمي مطّاطا بين تركة الوزير السابق ولسان حال الحكومة.

في المرحلة السابقة، كان وزير الإعلام يشهر دون مواربة سلطاته في فرض أو حجب نشر معلومات. اليوم، يصعب تعريف صلاحيات وزير الدولة والناطق الرسمي.

يرى مسؤولون سابقون محافظون أن المشهد الأردني لمّا ينضج كفاية إلى مرحلة تغييب وزارة الإعلام، بخاصة في ضوء تحديّات وانهيارات في الإقليم وهجمات على الأردن.

فمحاولات الإساءة للأردن لا يتصدّى لها ناطق حكومي، بل شفافية وصدقية الخطاب الرسمي.

أما داخليا، فيمكن توزيع مهام الناطق الرسمي على كل مؤسسة يزرع بها متحدث كفءٌ يعكس أداءها.

ذلك أن الناطق الرسمي لا يستطيع الإلمام بجميع القضايا التخصصية بخاصة بعد الاعتماد على وزراء تكنوقراط.

حتى الآن، ليس واضحا أين يقف ناصر جودة. فهل هو مسؤول رفيع المستوى يوضح للناس إجراءات الحكومة وقدراتها، أم هو لسان حكومي للتعبير الموسمي عن ردّات الفعل؟

مع الإقرار بأهمية الناطق الرسمي للدفاع عن سياسات أي حكومة، لا بد من وجود ماكنة إعلامية متطورة بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية. محرك هذه الآلة يجب أن يكون إعلاما شفافا ذا صدقية عالية، لا يدافع عن الحكومة حصرا، بل عن الدولة بكل مكوناتها.

لم يتغير جودة كثيرا منذ حمل حقيبة الإعلام أول مرة عام 1998 في حكومة فايز الطراونة الانتقالية بين عهدين. وهو اليوم يعود بمسمى وظيفي مختلف

أردني

مادة "ثقافة جنسية" للمرحلة الثانوية

ضرورة معرفية يراها آخرون دعوة للانحلال

خليل الخطيب

المسح الصحي الذي أجرته وزارة الصحة على طلبة المدارس في صفوف الثامن والتاسع والعاشر يفجر قضية الثقافة الجنسية على أوسع مداها، إذ اظهر أن 87بالمئة من الطلبة لديهم معلومات عن مرض الإيدز و56بالمئة منهم تعلموا طرق الوقاية من هذا المرض. علماً بأن موضوع الإيدز غير مطروق إلا في درس واحد من دروس اللغة العربية في الصف التاسع وعلى هامش دروس الأحياء في الحادي عشر المتعلقة بالجهاز التناسلي.

«المفارقة أننا لا نعلم الطلبة ما يكفي عن الموضوع ومع ذلك نجدهم يعلمون» يقول أحمد أبو سلمان، معلم في مدرسة خاصة، ويتساءل مندهشاً: «من أين تعلموا طرق الوقاية؟ ونحن في عمرهم لم نكن نعرف شيئاً».

يقر أبو سلمان، باستحالة أن تكون معارف الطلبة الجنسية أتت من الكتب المدرسية: «نحن نعلمهم منذ مرحلة الروضة ضرورة استخدام فرشاة الأسنان ومع ذلك 23 بالمئة منهم فقط يستخدمونها».

يقول مجموعة من الطلبة والطالبات في مدارس خاصة وحكومية استطلعت «**السّجل**» آراءهم «بأنهم يعرفون كل ما يريدون معرفته بواسطة الإنترنت».

الطالب أمين عبد الهادي، من الصف العاشر، يجادل دون أن تفارقه ابتسامته الساخرة «لا يوجد موضوع في الدنيا لا تجد عنه شيئاً في الشبكة، المهم أن تحدد اختيارك» وتصف الطالبة شيرين من الصف الحادي عشر «اعتقاد معظم المعلمين والأهالي أن جميع المواقع التي تتحدث عن هذه المواضيع سيئة»، وترى «أن الكثير من المواقع تناقش هذه الأشياء بطريقة محترمة وبجرأة لا تسيء».

بات ضرورياً أن تقدم المدارس الثقافة الجنسية للمراهق على نحو علمي تربوي مدروس حتى يتعامل مع معطيات الإنترنت من زاوية الشخص العارف الواعي، تشرح مديرة مدرسة المشرق الدولية التي تعمل وفق نظام البكالوريا الدولية هناء الناصر ملحس وتضيف: «لا يجوز أن ندفن رؤوسنا في الرمال، العالم أصبح مفتوحاً والمعرفة متاحة وطلابنا ليسوا سذجاً كما قد يظن البعض».

تتفق المعلمة غدير الحطبة، التي تعمل في مدرسة دولية أيضاً مع الرأي السابق وتحذر «إن الاستمرار في السكوت عن تعليم الطلبة الثقافة الجنسية يدفعهم دفعاً نحو مصادر قد لا تكون سوية» وتنبه: «لكنك حين تطرح ذلك تجد أن الكثيرين يصرون على أن تدرس الثقافة الجنسية في إطار مادتي العلوم والتربية الدينية مما يجعلها حصة تقليدية»، تسهب الحطبة مؤكدة « هذه المادة ينبغي أن تدرس كموضوع مستقل تماماً من قبل معلمين مؤهلين علمياً وتربوياً». يعارض النائب الإسلامي، حمزة منصور ،الدعوة لتدريس الثقافة الجنسية كمادة مستقلة، ويشير الى أن: « الثقافة الجنسية للشباب والرجال والنساء ضرورية وقد لاحظنا ذلك في تربية الرسول للصحابة وكتب التربية الإسلامية والعلوم تحتوي على ما يكفي حول هذا الموضوع».

أما النائب موسى الخلايلة، الذي يعد من الوجوه العشائرية، فينظر إلى الموضوع من زاوية أخرى «الجنس والعلاقة بين الرجل والمرأة عموماً، هي أمور حساسة وخصوصية، وينبغي التعامل معها من باب الحياء، لأن الحياء هو من خلق المؤمن، لذلك فإن الحديث عن هذه الأمور يشجع الانحلال والإباحية، ونحن في غنى عن ذلك».

رأي الخلايلة يلقى هوى حتى في الأوساط التربوية، إذ يجادل المعلم أحمد فرج، مدرس اللغة الإنجليزية في مدرسة حكومية، ساخراً: «أولادنا لا يحتاجون من يعلمهم هذه الأشياء، فهم يعلمون حولها أكثر مما يجب أصلاً، والذين ينادون بتعليمهم ذلك، هم دعاة فساد وإباحية»

السخرية الملازمة للجنس عموماً تنعكس على آراء طلاب يتندرون بالفكرة ،من زاوية أن حصة من هذا النوع « لن تكون ناجحة لأننا نعرف أكثر من المعلمين ولأن المعلمين مهما كانوا متفتحين فإنهم سيحولون المادة إلى محاضرات مملة نحن لسنا بحاجة للمزيد منها».

وعلى خلاف آراء تربوية لا تأخذ آراء الطلبة على محمل الجد، يلحظ أخصائي التربية سامر عبد الهادي، وجاهة في طرح الطلبة، ويقترح: «لتدريس الثقافة الجنسية لا بد من مقومات غير تقليدية في طبيعة المادة وطرائق تعليمها ومؤهلات المعلمين». ويركز على الجزئية الأخيرة شارحاً : «المعلم ينبغي أن يكون مؤهلاً علمياً وتربوياً، ومسلحاً بطرق حديثة في التدريس تمكنه من عرض المادة بصورة فعالة دون الوقوع في فخ التقليدية أو الهزل». تربط تقارير منظمة الصحة العالمية، بين مستوى انتشار التوعية والقدرة على الحد من انتشار الأمراض الجنسية ومعالجتها، وتؤكد هذه التقارير تحقيق تقدم في البلدان التي تبنت استراتيجيات تثقيفية إلى جانب الاستراتيجيات العلاجية في حالات مكافحة أمراض كنقص المناعة المكتسبة والسيلان والزهري وغيرها، كما في جنوب أفريقيا والهند بعكس بوتسوانا التي تأخرت حتى انخفض العمر المتوقع لسكانها إلى 33 سنة مما يهدد شعبها بالانقراض.

ويذكر الباحث عبد المولى حسنين، في كتابه «الثقافة الأسرية والتغير السكاني» أن الثقافة الجنسية معتمدة في كثير من بلدان العالم، وأن الصين تعتبرها أحد متطلبات تخرج أي طالب في المرحلة الثانوية، ومع ذلك فالصين لا تعاني من مشكلات خطيرة على المستوى الأخلاقي أو انتشار الأمراض الجنسية.

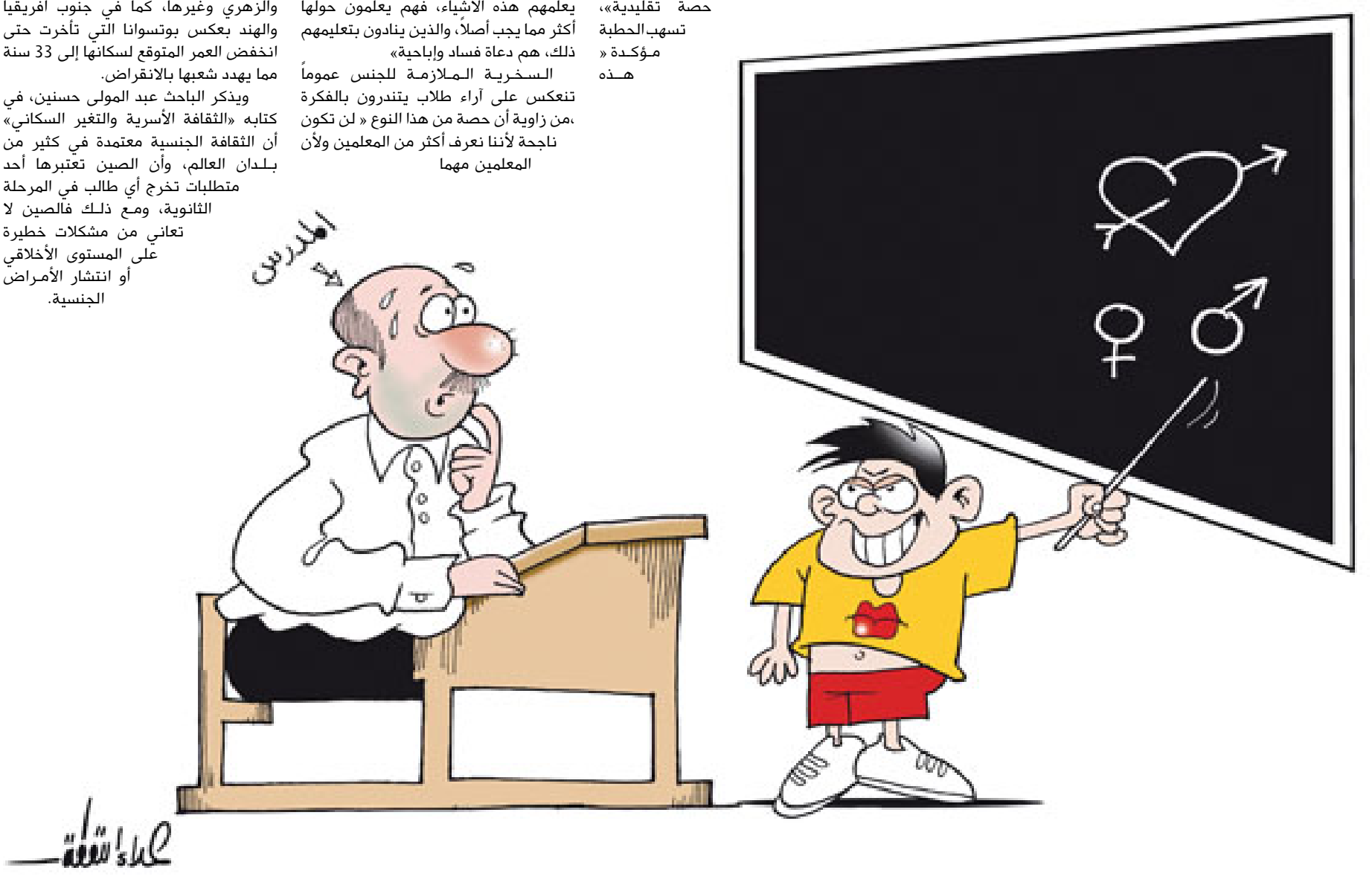

أردني

المجتمع المدني يخفق في حماية الديمقراطية وترسيخها

تتمة المنشور على الأولى

يستثنى من ذلك، بعض الفئات مثل النقابات العمالية والمهنية التي يقيد القانون عددها، وإن كان لا يقيّد نمو عضويتها أو انتشار فروعها.

شكّلت أحداث نيسان/إبريل 1989، محطة سياسية فاصلة، مهدت الطريق لانطلاق خطاب المجتمع المدني. لكن يختلف نشطاء سياسيون في تقييم أثر الأحداث في الانفراج السياسي الذي رافق عودة الحياة البرلمانية والانتخابات الدورية.

ففيما ذهب فريق إلى وصف حالة الانفراج بأنها "جمعة مشمشية"، على حد توصيف أمين عام الحزب الشيوعي آنذاك يعقوب زيادين، يعتبر كثيرون أن الحكم كان مضطراً للاستجابة لمطالب الحركة الجماهيرية تحت ضغط أحداث نيسان التي وصفتها تنظيمات يسارية وقومية بتعابير "انتفاضة نيسان"، و"هبّة نيسان".

بلورة صيغ مؤسسية للتعامل مع التمويل الأجنبي أمر لا مناص منه، بما يكفل ممارسة رقابة مجتمعية على التمويل

لعل عدنان أبو عودة، الذي شغل منصب المستشار السياسي للملك الراحل الحسين بن طلال، كان أكثر دقة حين تحدث عن "التقاء الحكم والشعب في منتصف الطريق". هذا التلاقي جسّده الميثاق الوطني الأردني في حزيران/ يونيو 1991، الذي جاء إقراره بمثابة "عقد اجتماعي" جديد. الملك الراحل، استبق أواخر الثمانينيات تفاعلات الموجة الديمقراطية الجديدة على الصعيد العالمي، ولذا كانت الاستجابة الأردنية الرسمية للاستحقاق الديمقراطي سلسة. تلك الاستجابة "من فوق" كانت ضرورية. ففي البلدان التي يتسع فيها نطاق تأثير "الدولة"، فإن شرط التحول السلمي نحو الديمقراطية هو وجود موقف إيجابي من رأس الدولة ومراكز صنع القرار.

مظاهر الانفراج تمثلت بإلغاء الأحكام العرفية (1967) وقوانين الطوارئ مثل: قانون الدفاع (1935)، وقانون مكافحة الشيوعية (1953)، وبسن قوانين جديد ليبرالية الطابع مثل قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، وقوانين أخرى صدرت العام 1993، مثل المطبوعات والنشر، محكمة العدل العليا، ومحكمة أمن الدولة. كذلك أعيدت جوازات السفر المحجوزة إلى أصحابها، وألغيت القيود المفروضة على حريات السفر، وأعيد مفصولون عن العمل لأسباب سياسية إلى وظائفهم. تتشكل تلك التنظيمات، ما عدا استثناءات محدودة، بالإرادة الطوعية الحرة تعبيراً عن العضوية الاختيارية فيها، ويتعين عليها أن تلتزم بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. أما الاستثناءات فهي تشمل التنظيمات التي تقرر الدولة أن تكون العضوية فيها إلزامية مثل النقابات المهنية وغرف التجارة والصناعة، لأن الدولة توكل إليها جانباً من مهماتها في تنظيم المهن والنشاط الاقتصادي.

منظمات المجتمع المدني، تشمل وفقاً لتلك المعطيات، فئات رئيسية مثل الجمعيات الخيرية، النقابات والجمعيات المهنية، النقابات العمالية، التنظيمات النسائية، الهيئات والروابط الثقافية، الأندية الرياضية والشبابية، الاتحادات والنوادي الطلابية، الأحزاب السياسية، منظمات أصحاب العمل، جمعيات البيئة وحماية الطبيعة، منظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، الجمعيات العامة وتشمل عدة فئات مثل: اتحادات المرأة، ونوادي الخريجين، وجمعيات حماية المستهلك، وجمعيات سياسية واقتصادية.

ربحية لا خيرية

مدير مركز القدس للدراسات السياسية، عريب الرنتاوي، يعتبر مؤسسات المجتمع المدني "مؤسسات ربحية في واقع حالها خلافاً لما تدعيه. وكثيراً ما تلتصق بالحكومات وأجنداتها خلافا لموقعها التوسطي المفترض بين المجتمع والسلطة التنفيذية". بل يرى الرنتاوي أنها "مستقلة عن.. المجتمع، تقوم على فرد واحد أو امتلاك عائلي وبضعة موظفين".

الحكومات تصرفت باعتبار نشوء الجمعيات وتمويلها جزءاً من "ضريبة سياسية" في العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي وأحياناً كـ"شر لا بد منه"، بحسب تقدير الرنتاوي. وهي تظل، في نظر الحكومات، "أهون من الاندفاع نحو الإنضواء في أحزاب المعارضة مثلاً". ويضيف بأنه جرى الاكتفاء "بمتابعة أمنية لأنشطة الجمعيات مع تقييد ضئيل لبعضها". ولفت أيضاً إلى "مشاركة وزراء واحياناً رؤساء حكومات في أنشطة هذه الجمعيات".

أستاذ العلوم السياسية، ذياب مخادمة، الذي شارك في العديد من أنشطة الجمعيات ومراكز الدراسات، يرى "أن قسماً من هذه المنظمات بات ملحقاً بالحكومة، وجزءاً منها لا دور له أو مبرر لنشوئه ، وهناك شطر منها لا يخوض في قضايا وطنية حيوية، بينما غالبيتها لا تقوم على العمل التطوعي".

خطاب المجتمع المدني بمفهومه المعاصر حديث نسبياً، ويقترن أساساً بالدور الذي لعبته، أواسط سبعينيات القرن الماضي، "نقابة تضامن" في التحولات الديمقراطية التي شهدتها بولندا، ثم بدور منظمات ومؤسسات اجتماعية لاحقاً في دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق.

خارطة المجتمع المدني الأردني الراهنة، باتت تشتمل على أجيال متعاقبة من المنظمات، بعضها تقليدي كالجمعيات الخيرية وبعضها حديث كنقابات أصحاب العمل، بعضها يتمتع بالشرعية القانونية منذ عقود كالنقابات المهنية، وبعضها حصل على الترخيص حديثاً كمنظمات الحقوق المدنية.

وبرغم مصالحه المشتركة في ترسيخ العملية الديمقراطية، يشهد هذا الكم الكبير نسبياً من المنظمات أشكالاً مختلفة من التنافس على الموارد والجمهور والنفوذ المعنوي. بل هناك أشكال من الصراع يشبه صراع الأجيال تتجلى تعابيره في التراشق الإعلامي الذي يطفو على السطح بين إدارات بعض المنظمات لا سيما في شأن التمويل الأجنبي لأنشطة منظمات مجتمع مدني. حين انشق تيار يقوده يعقوب زيادين عن الحزب الشيوعي، وأسس حزب الشغيلة قبل سبع سنوات، عزا زيادين ما جرى إلى قيام الحزب بتلقي مال أجنبي (غربي) لدعم المنظمة النسائية للحزب الشيوعي. لم تثر "اتهامات" زيادين ردوداً كافية وعلنية من حزب الرفاق. ولم يتم استثمار الفرصة لشرح فلسفة قبول التمويل في حال صحة الواقعة. المفارقة أن الحزب نفسه تاريخياً وبحكم علاقته الوثقى بموسكو ، لم يكن بوسعه قبل انشقاق زيادين، الامتناع عن قبول دعم غير منظور أقله في المنح الدراسية.

حيوية مجتمعية ولكن

المجتمع المدني الأردني، أثبت حضوراً وحيوية وفعالية بشهادة منظمات مماثلة عربية ومنظمات مانحة، وهو ما يؤكده وزير التنمية السياسية الأسبق منذر الشرع الذي يرى أنها برهنت على حضورها، وأسهمت في إشاعة قيم التعددية وحقوق الإنسان.

لم تعدم بعض هذه المنظمات تأثيراً .تبدى في حملتها الأخيرة لمراقبة الانتخابات النيابية في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

الحملة لم تحقق هدفها رغم تغيير المنظمات مسمى الرقابة إلى «رصد» ثم «متابعة» فـ«ملاحظة». الحكومة السابقة امتنعت عن تسهيل هذه المهمة ، بعدما كانت التزمت بها. الجمعيات لم تلق دعما يذكر لحملتها من وسائل الإعلام أو الأحزاب أو حتى من المرشحين للانتخابات.

الأمر ينسحب مع نتيجة مغايرة على تحفيز لنساء على الترشح والاقتراع في الانتخابات. بذلت منظمات جهوداً متلاحقة بهذا الاتجاه وحققت نتائج متراكمة بتضافر من دعم على أعلى المستويات في الوجهة نفسها. بل إن قانون الصوت الواحد وما أدى إليه من انشطارات عشائرية وعائلية حفّز للمفارقة نساء على المبادرة للترشح والتصويت.

بينما تمتلك النقابات والأحزاب هيئات عمومية يجري تقديم كشف حساب لها، فإن منظمات المجتمع المدني ليست مدعوة لمخاطبة هيئات عامة وناخبة أو مخاطبة الجمهور

لكن مؤسسات هذا المجتمع فشلت في تشكيل رافعة أساسية لعملية التحول الديمقراطي. فليست العبرة في عدد المؤتمرات والندوات وورش العمل وإصدار المطبوعات والحث على المشاركة الانتخابية على أهمية ذلك، إنما في مدى إسهامها في حماية العملية الديمقراطية من مختلف جوانبها.

مجتمعات مدنية في بلدان أوروبا الشرقية، أثبتت قدرة على قيادة عملية الانتقال إلى الديمقراطية بنجاح، وهذا إنجاز تاريخي يسجل لها.

الأردن يتمتع بقيادة منفتحة. إلا أن ترجمة رؤاها يصطدم بعقبات محلية أساسها القوى الاجتماعية المحافظة وقوى الشد العكسي.

تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، ودمج المواطنين في عملية التنمية، يتطلب من وجهة نظر الأجندة الوطنية، تأطير العمل الشعبي في مؤسسات ينتسب إليها الأفراد طوعاً لحماية المصالح العامة ومصالح فئات المجتمع خارج أطر علاقات القربى والهياكل الحكومية والأنشطة الهادفة للربح.

أحزاب في المعارضة رأت في ازدهار الجمعيات منافساً لها ، وزكت الحملة عليها عبر منابر نقابية، في وقت أقامت فيه العديد من الجمعيات والمؤسسات عشرات المؤتمرات والملتقيات حول الحياة الحزبية بمشاركة ملحوظة من ناشطين ورموز حزبيةفي نشاطات مدفوعة الأجر أحياناً (مقابل أوراق بحثية) ما يؤشر على اختلاط المواقف والحسابات وعلى تمتع الجمعيات بعناصر جذب للنخب بما فيها الحزبية، وبما قاد لتحول الجمعيات الى مراكز نخبوية ذات صلة ضعيفة بالمجتمع العريض خلافاً لتسميتها جمعيات ومؤسسات اجتماعية.

أستاذ العلوم الاجتماعية، موسى شتيوي، يرى "تفاوتاً في أداء هذه المؤسسات وإن كانت المحصلة العامة لنشاطها هامشية". ويعزو شتيوي ذلك إلى "ضعف الحياة الحزبية، ما لا يوفر مناخاً للتفتح الديمقراطي وتنمية روح المشاركة والإقبال على الانضواء في منظمات المجتمع المدني".

وخلافاً لما يعتقده كثيرون من "فلتان"، يرى شتيوي أن القوانين الناظمة لعمل المنظمات الاجتماعية "ذات منحى تقييدي"، بينما تؤدي الشراكة بين الحكومة وبعض هذه المنظمات، "لإلحاق الأخيرة بالحكومة وسلبها استقلالها".

الدولار واليورو

"التمويل الأجنبي" يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني. فقد وفّر مصادر غير مسبوقة مفيدة وضرورية، مع أن المجتمع المدني لم ينجح سوى في استقطاب جزء بسيط من التمويل المتاح، لأن ذلك التمويل استمر فردياً من خلال المنظمات، وفي أحيان كثيرة في أجواء تنافس شديد على جزء بعينه من "الكعكة". بلورة صيغ مؤسسية للتعامل مع التمويل الأجنبي أمر لا مناص منه، بما يكفل ممارسة رقابة مجتمعية على التمويل قائمة على الشفافية التي تكفل الإعلان عن مصادر التمويل وحجومه ومجالات إنفاقه، وتكريس تقليد إعداد ونشر تقارير مالية وإدارية سنوية. غياب المؤسسية والرقابة المجتمعية، يترك الساحة لهيمنة "الفهلوة" و"الشطارة" التي تفيد أصحابها من خلال ممارسات "غير سوية"، وتلحق الضرر بالجميع.

غالبية الجمعيات تعزف عن الخوض في مسألة التمويل، بما يبقي الشبهات عالقة، وبما يوفر مادة خصبة لحملات ناشطين يغضون النظر عن دعم منحته أنظمة عربية لا "شبهة ديمقراطية" فيها إلى أحزاب وأفراد: من الدعم المالي المباشر إلى كوبونات نفط إلى منح دراسية إلى تسهيلات وشراكات استثمارية، إلى استضافات كريمة في "بلد المنشأ"، وفي بلدان أخرى تعقد فيها "فعاليات". ذلك لا ينفي ما يكتنف تمويل الجمعيات من غموض... غير بنّاء، لعله أسهم في تكاثر جمعيات ومراكز متخصصة باتت بالعشرات. وألقى ظلالاً على مؤسسات أخرى لا تتلقى تمويلاً كبعض الجمعيات والأندية والنقابات.

في هذا الإطار يدعو الشرع إلى شفافية أكبر في ميزانيات المؤسسات وأوجه إنفاقها لتعزيز الثقة وربما إحيائها في هذه المؤسسات. يذكر أن الوزير الأسبق وضع مشروعاً لتمويل الأحزاب وصف في حينه أنه تقييدي.

وبينما تمتلك النقابات والأحزاب هيئات عمومية يجري تقديم كشف حساب لها بصورة دورية من الهيئات القيادية، فإن منظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية وتمكين المرأة والانتخابات ليست مدعوة لمخاطبة هيئات عامة وناخبة أو مخاطبة الجمهور حول برامجها وأنشطتها وميزانياتها. تكتفي هذه الجمعيات بمخاطبة المانحين عبر تقارير لا تخضع لتدقيق "طرف ثالث". الرسالة هنا سوريالية : لا حاجة للشفافية في منظمات تنافح عن الديمقراطية لانتفاء الحاجة إليها مع غياب قوام مؤسسي وكتلة بشرية تمارس أو لا تمارس الديمقراطية داخل هذه المنظمات.

"التشريع"، يمثل بدوره تحدياً جوهرياً. فالثوب الذي فصّل على قياس المجتمع المدني في ستينيات القرن الماضي في زمن الحرب الباردة لم يعد ملائماً. وينبغي أن لا توكل مهمة إعداد التشريع المنشود للمجتمع المدني لمن لا يدرك احتياجات العصر، أو يكون مسكوناً بهواجس مفتعلة. وانطلاقاً من ضرورات دفع مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية إلى الأمام، أبرزت الأجندة الوطنية أهمية تنمية التمويل المحلي وتشجيعه بدعوة القطاع الخاص، في إطار مسؤوليته الاجتماعية، إلى تبني مشاريع تقوم بها المنظمات المدنية أو التبرع لها. ودعت الحكومة أيضاً إلى تقديم دعم مباشر إلى الجمعيات، وإعفاء التبرعات من الضرائب. ونظراً لأن الاحتياجات التمويلية لمنظمات المجتمع المدني تتجاوز الإمكانيات المحلية، تدعو الأجندة الوطنية إلى وضع صيغة ملائمة تتعاون فيها الدولة والجهات المانحة وممثلو منظمات المجتمع المدني لتوفير المساعدات والمنح، بغية توجيهها نحو الأولويات الوطنية، والإشراف على حسن استخدام تلك الموارد دون المس باستقلالية المنظمات.

يقترح شتيوي، الناشط أيضاً في مجال البحوث الاجتماعية "أن ينشأ صندوق لدعم مؤسسات المجتمع المدني يجري تمويله من دافعي الضرائب، فلا يظل التمويل قيداً أو تهمة".

المجتمع المدني رديف أساسي لمختلف وسائل التمثيل والمشاركة الشعبية. لكن قدرته على النهوض بهذا الدور، تتطلب نمطاً من العلاقة مع الحكومة، تقوم على قاعدة التعاون والتكامل.

الطموح المعلن لتغلغل المنظمات في المجتمع والسباحة في بحره وتوطيد قيم المشاركة والتعددية، تكاد تنتهي إلى بقاء شطر كبير من هذه المنظمات طافية على السطح.

صندوق
مينا جوردانفست
المتوافق مع
الشريعة الإسلامية

جوردانفست

إغتنم فرصة الإستثمار في صندوقنا الإسلامي الأول

أردني

مساحة من "التداخل" و"التعاون" رغم القطيعة النقابية

عداء أم سوء فهم بين النقابات ومؤسسات المجتمع المدني؟

سليمان البزور

تشتبك النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في معركة كلامية، استعرت منذ مطلع الألفية الثالثة مع مضاعفة أعداد الهيئات غير الحكومية العاملة في المملكة.

ويوجّه نقابيون وقياداتهم سيلاً من الاتهامات لمؤسسات مجتمع مدني بالعمالة للغرب و«الولاء لمن يدفع أكثر» تبعاً لمصادر التمويل الأجنبي، بينما يدافع نشطاء في تلك المؤسسات عن مواقفهم، ويتهمون النقابات «بازدواجية السلوك بين نقباء يرفضون التعامل معهم ونقابيين يشاركون بفعالية في أنشطتهم».

نتيجة للاتهامات المتبادلة بين النقابات و«المدني»، أعلنت الأولى عزمها إنشاء مركز دراسات وأبحاث. في محاولة للعب دور موازٍ «للمدني»، لكن المشروع راوح مكانه ستّ سنوات ، وبقي مجّرد حبر على ورق.

نقيب المهندسين، وائل السقا، يرى أن مشروع المركز «تفرق دمه بين القبائل»، ويعزو غياب التنفيذ إلى إجراءات إدارية ترتبط بتعيين رئيس مجلس نقباء كل أربعة أشهر. إذ إن مجلس «النقباء لا يتابع إجراءات استكمال المركز، فيما يراوح المشروع مكانه، وكل متابعة تضيع مع رئيس مجلس نقباء سابق».

يقر رئيس لجنة الحريات في نقابة المهندسين، ميسرة ملص، بأن النقابات «قصّرت، في تنفيذ مركز الدراسات الذي لم ينفذ على أرض الواقع لغاية الآن»، لكنه يضيف متفائلاً: «سيشهد التنفيذ على أرض الواقع قريباً، بعد تخصيص قطعة أرض لهذه الغاية، والتي كانت احدى العقبات بالإضافة الى الإجراءات الإدارية».

خلافاً لدعوات النقابات لإغلاق مؤسسات «المدني»، يؤيد رئيس مركز الأردن الجديد، هاني الحوراني إقامة مركز دراسات في النقابات المهنية بحكم أنها بيوت خبرة. يستذكر الحوراني العرض الذي تقدم به للنقابات بتسليمها مركز الأردن الجديد للدراسات شرط إدارته بطريقة مهنية مستنيرة، إلا أن مجلس النقباء رفض «العرض».

في المحصلة تبقى أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية معياراً أساسياً، فبينما تنظم الأولى عشرات الأنشطة تتوزع بين ورش عمل، ندوات وإصدارات - من بينها ما يتناول الشأن النقابي رغم عزوف النقابات عن المشاركة فيها، تغلب على أنشطة الثانية فعاليات خطابية، مسيرات وحملات خيرية. من بين عناوين مراكز الدراسات كتب تتطرق الى الشأن النقابي، منها: (النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن) الذي تضمن سلسلة ورش عمل عقدت مابين 1997 – 1998.

مطالبات النقابات، وفي مقدمها نقابة المحامين بإغلاق منظمات «المدني» ذات العلاقة بالتمويل الأجنبي ، ليست حديثة العهد. رئيس مجلس النقباء لعدة دورات صالح العرموطي، وجه رسائل لثلاثة رؤساء حكومات : علي أبو الراغب، ومعروف البخيت، ونادر الذهبي اتهم فيها «مراكز تعمل تحت مسميات لها علاقة بحقوق الإنسان والمرأة وما يسمى بحرية الصحافة ومراكز الدراسات والمعلومات، تمارس نشاطات وندوات» بأنها «تكرّس الانتقاص من هيبة الأردن وسيادته».

ويلاحظ على هذه النشاطات طابعها الأمني والاستخباري ما يندرج تحت باب الخيانة العظمى». وخاطب العرموطي مراقب عام الشركات لتصويب أوضاع المؤسسات غير الربحية ،مدعياً أنها خالفت ذلك من خلال التمويل الأجنبي. كما سعت نقابة المحامين الى تشكيل «ملتقى وطني للتصدي لتلك المؤسسات».

يجدد العرموطي لـ «**السّجل**» اتهاماته لـ «المدني» بأن قاعدة «الولاء لمن يدفع» هي المتبعة لدى هذه المؤسسات التي تعتمد على التمويل الأجنبي، واصفاً إياها بـ«المؤسسات المشبوهة».

ويزيد من تشابك علاقات النقابات بـ «المدني» أن عدداً من مؤسسي منظمات «المدني» هم منتسبو نقابات بالدرجة الأولى، مثل: المحامية أسمى خضر، (مجموعة القانون لحقوق الإنسان ميزان) ، والمحامي عاصم ربابعة ، (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان)، والصحفي عريب الرنتاوي ، (مركز القدس للدراسات)، والمحامي سمير الجراح (مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان)، والمهندس موسى المعايطة (مركز البديل للدراسات).

وتعتبر منظمات «المدني» أبرز المدافعين عن النقابات المهنية لدى تعرض هذه للتضييق على أنشطتها، وقد عقدت منظمات مجتمع مدني أنشطة وندوات تطرقت الى واقع النقابات.

تعد النقابات المهنية من مؤسسات «المدني» وأكثرها فعالية برغم أن الزامية العضوية تتعارض مع طوعية الاختيار والانتساب التي تعد من أبرز سمات مؤسسات المجتمع المدني. فيما يكمن الاختلاف الجوهري في مصادر التمويل. فالنقابات تمتلك أرصدة ضخمة نابعة من الاشتراكات التي يدفعها منتسبوها، بينما تفتقر مؤسسات المدني الى التمويل اللازم لاستمراريتها والقيام بأنشطتها، باستثناء التمويل الأجنبي في ظل غياب التمويل المحلي: الرسمي أو الأهلي.

العلاقة بين الطرفين، كما يراها الحوراني، لا بد أن تستقيم كعلاقة تجاور وتنسيق وشراكة ، ويرد توتر العلاقة «لوجود توجهات بينها أيدولوجية وفكرية لدى بعض قادة النقابات»

> **تبقى أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية معياراً أساسياً، فبينما تنظم الأولى ورش عمل، ندوات وإصدارات، تغلب على أنشطة الثانية فعاليات خطابية، مسيرات وحملات خيرية**

يؤرخ الحوراني توتر العلاقة «بقرابة العشر سنوات» ، ملاحظاً بشيء من الأسف «أن النتيجة كانت أن النقابات أضحت في واد ومؤسسات المجتمع المدني في واد آخر».

يتمنى الحوراني «على قادة النقابات الذين يواصلون كيل الاتهامات مراجعة شعاراتهم التي ما فتئوا يطلقونها منذ 10 سنوات ، دون أن تؤدي الى أي نتيجة سوى القطيعة» ، لافتاً الى «ازدواجية نقابية في التعاطي مع مؤسسات المدني»، ففي حين يشن هجوماً نقابياً على هذه المؤسسات، يشارك نقابيون في نشاطاتنا، كالندوة التي عقدت قبل الانتخابات النيابية ، تحت عنوان «الإطار الانتخابي في المملكة الأردنية الهاشمية : توقعات لانتخابات 2007 »، وشارك فيها رئيس كتلة جبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب الرابع عشر المهندس عزام الهنيدي».

في الطرف الآخر ينفي السقا، أن يكون هناك قرار بمنع مشاركة أعضاء نقابة المهندسين في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، «لا نمنع الناس من المشاركة الا أننا نحثهم على عدم المشاركة في أي نشاط منظم من قبل مؤسسات تتلقى تمويلاً من جهات أجنبية خاصة إذا كان التمويل أميركياً».

ويرى السقا أن «حل مشكلة تمويل هذه المؤسسات يكمن بدعمها وتمويلها من قبل الدولة ، كبديل عن التمويل الأجنبي».

ينفي ملص وجود توتر في العلاقة بين الطرفين ، «إنما هناك موقف نقابي من موضوع التمويل، وهو موقف يتماشى مع موقف اللجنة التنفيذية العليا لمقاومة التطبيع ، الذي يقضي بعدم التعامل مع هذه النشاطات».

ويصف مقاطعة نشاطات تنظمها مؤسسات ممولة أجنبياً ، من قبل أحزاب ونقابات «بعدم الفعالية»، مشيراً الأخطاء قد تقع ناجمة عن جهل النقابيين المشاركين بطبيعة تلك المؤسسات، وبمصدر تمويل الورشة أو الندوة وهي مجرد أخطاء ، وحين يدركون حقيقة الأمر يتراجعون عن ذلك».

في السياق ذاته يقر مدير مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان المحامي عاصم ربابعة: أن العلاقة بين الطرفين «يشوبها سوء فهم من قبل النقابات لطبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني». ويرجع ربابعة أسباب اللجوء للتمويل الأجنبي الى «عدم وجود بدائل محلية».

يدعو ربابعة، أي منتسب للنقابات المهنية لديه موقف مناوئ لمؤسسات المجتمع المدني إلى زيارة مركز عدالة «للاطلاع على سلامة إجراءاته وآلية إنفاق الأموال، وكيفية استثمارها، وعقد الندوات والدراسات».

مفهوم المجتمع المدني

نشأ مفهوم المجتمع المدني في القرن التاسع عشر، عند الفيلسوف الألماني هيغل، الذي جعله منطقة وسطى بين "المجتمع السياسي" أي أجهزة الدولة، والمجتمع التجاري القائم على أساس الربح، بحيث يكون للمجتمع المدني أدوار تنظيم الناس للدفاع عن مصالحهم، وإقامة التوازن بين مجتمعي السياسية والتجارة.

تطور المفهوم مع المفكر الإيطالي غرامشي (1937-1891)، الذي أدخل "المثقف العضوي" عنصراً ضرورياً في المجتمع المدني، ليقوم بتشكيل الرأي في هذا المجتمع، ورفع سويته الثقافية والأيديولوجية، بحيث يصير قادراً على ممارسة السلطة الأخلاقية، ضد هيمنة الدولة على مجتمعها "التحتي".

مع تعدد التجارب واتساع الأيديولوجيات، بات مفهوم المجتمع المدني يختلف من موقف أيديولوجي لآخر، وكذلك بحسب مستوى تقدم الدولة التي يتواجد فيها، لكنه في جميع الأحوال ينطوي على معايير واحدة تقريباً، قوامها الفصل بين أجهزة الدولة والمجتمع، والتفريق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد، وتمييز الفرد باعتباره كياناً قائماً بذاته، أي له حق "المشاركة".

ففي الفهم الليبرالي للمصطلح، يكون للمجتمع المدني دور مواجهة مركزية اتخاذ القرار في الدولة، عبر توفيره أشكالاً مباشرة للمشاركة السياسية، تتجاوز البرلمانات. أما في الفهم الاشتراكي، فإنه فضاء لمواجهة سيطرة اقتصاد السوق على مجمل الحياة الاجتماعية.

كذلك، فإن المجتمع المدني في الدول التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية، يكون وسيلة للضغط والنقد، بينما يكون في الدول التي تحكمها أنظمة الحزب الواحد، محاولة للبحث عن مرجعية اجتماعية خارج سلطة الدولة المطبقة، ويكون في البلدان النامية كالدول العربية، محاولة للخروج على كل من الدكتاتوريات السياسية من جهة، والبنى الاجتماعية العصبوية المتخلفة، التي لا تعترف بالفرد وكيانه، من جهة أخرى.

وفي ضوء ذلك، قد تتباين ماهية المنظمات والمؤسسات التي تعد جزءاً من المجتمع المدني، بين مكان وآخر، وبين تجربة تاريخية معينة وسواها، بناءً على التغيّر في ماهية "المجتمعات الأخرى"، وبخاصة المجتمع السياسي، فهذا الأخير تختلف ماهيته بالضرورة بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

غير أن مفهوم المجتمع المدني، يظل قائماً على محددات عامة، أهمها طوعية العضوية في منظماته، وقيامه على التنظيم والمؤسسية، واستقلاله عن السلطة، وممارسة سلوك مكمّل لقيم المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة والفردية وما شابهها.

بهذا يتكوّن المجتمع المدني، من كل المنظمات طوعية العضوية، المستقلة عن السلطة السياسية، وغير الساعية لتحقيق الربح المالي، التي تدافع عن قيم بعينها مثل: منظمات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وجمعيات الخدمة الاجتماعية، واتحادات الكتاب والتنظيمات الثقافية، وغيرها من المؤسسات الشبيهة. وقد تتوسع حقول عمل هذه المؤسسات أو تضيق، وبالتالي يزيد تنوعها أو يقل، بحسب المكان والتجربة التي يتواجد فيها هذا "المجتمع المدني".

أردني

بعد أن سحبت الحكومة مشروع قانون الجمعيات الخيرية المثير للجدل

مطالب بسن قانون عصري

حسين أبورمّان

تخلت حكومة معروف البخيت (2005 - 2007) عن دورها في ترجمة توجهات الأجندة الوطنية في شأن الإصلاح السياسي، وحين اقتربت من بعض العناوين ذات الصلة بالمجتمع المدني، ذهبت في اتجاهات مقيدة للحريات ومتعاكسة مع مقترحات الأجندة.

حتى اللحظة، قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية الصادر العام 1966، هو الذي ينظم عمل جميع منظمات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وروابط ثقافية وأندية رياضية وشبابية ومنظمات نسائية وبيئية وجمعيات عامة تعنى بالتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية المستهلك وغيرها من التخصصات. أما الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية ومنظمات الأعمال فتنظم عملها قوانينها الخاصة.

أوصت الأجندة الوطنية بتوحيد الجهة التي تسجل منظمات المجتمع المدني لديها (ما عدا الأحزاب السياسية)، ما شجّع على فكرة إصدار قانون موّحد لمنظمات المجتمع المدني ليكون بديلاً عن قانون الجمعيات القديم، هذا ما عمل تحالف منظمات مجتمع مدني على إعداد مشروع له في العام 2007 بضوء أخضر من وزارة التنمية السياسية.

إبّان بدء العد العكسي لرحيلها في فترة التحضير لإجراء الانتخابات النيابية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عملت الحكومة على إعداد مشروع قانون يلغي قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة 1966 وتعديلاته، ويستبدله بـ "مشروع قانون الجمعيات الخيرية"، وهذا يمثل خللاً تشريعياً صارخاً، إذ يترك جميع منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلة قانون 1966، باستثناء الجمعيات الخيرية، دون مرجعية قانونية. ولم تتضمن الأسباب الموجبة لهذا المشروع تفسيراً أو تبريراً لذلك.

حكومة نادر الذهبي أقدمت على خطوة شجاعة بسحب "مشروع قانون الجمعيات الخيرية" من مجلس النواب ، بذلك أعفت "نفسها" من الاضطرار لتسويق مشروع "معيب" والدفاع عنه.

مشروع القانون ابتدع فكرة إعطاء موظفين "صفة الضابطة العدلية للدخول إلى مقر أي جمعية أو اتحاد أو مؤسسة لتدقيق سجلاتها الإدارية والمالية" مع التحقق من توافقها مع أحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. ورفع عدد المؤسسين من 7 إلى 25 عضواً. وكرس المشروع منع الجمعيات من النشاط السياسي في وقت أصبح فيه من متطلبات التنمية السياسية الوطنية الشاملة مساهمة كل الجمعيات والمنظمات في الدفاع عن الحقوق الدستورية وحقوق المواطنة ذات الصلة برسالتها ،باعتبار ذلك من أبجديات الحق في حرية التعبير.

فكرة "الضابطة العدلية" ليست معزولة عن نظرة مشروع القانون العتيد للجمعيات الخيرية، فهو لا يتعامل معها باعتبارها مؤسسات مستقلة بل بوصفها هيئات تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، لذلك تمثل الوزارة مرجعيتها الوحيدة عند تسجيلها ولدى الإشراف عليها، ومتابعة أعمالها، والتدقيق على قيودها الإدارية والمالية، وكذلك عند الحل، ولا دور للقضاء في كل هذه العمليات.

على خلاف ذلك، المبادىء الأساسية التي أوصت الأجندة الوطنية باعتمادها في التشريعات ذات العلاقة، تقضي بأنه "لا يحق للإدارة العامة حل الجمعيات، ولا يمكن أن تخضع الجمعيات للحل إلا بقرار صادر عن هيئاتها الخاصة بها أو بحكم قضائي قطعي في محاكمة علنية وعادلة".

الحكومة أقدمت على خطوة شجاعة بسحب "مشروع قانون الجمعيات الخيرية" من مجلس النواب، بذلك أعفت "نفسها" من تسويق مشروع "معيب" والدفاع عنه.

إجراءات تسجيل الجمعيات تعد من البنود المحورية التي تكشف مدى ديمقراطية القانون الذي ينظمها، بينما مشروع قانون الجمعيات المسحوب من "حركة المرور"، تهرّب من تحديد إجراءات التسجيل بإحالتها إلى "نظام يصدر لهذه الغاية"، و"النظام" يصدر عن مجلس الوزراء ولا يمر بقناة مجلس الأمة، ولا يخضع لرقابته.

الأجندة أوصت أيضاً أن لا تشكل إجراءات التأسيس عوائق أو عراقيل "أمام تأسيس الجمعيات"، وأنه يجب أن تتسم هذه الإجراءات "بالسرعة والبساطة وبدون تكلفة وأن لا تخضع للسلطة التقديرية للإدارة".

وشددت الأجندة الوطنية على "حرية تكوين الجمعيات"، بتيسير إنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان والحريات العامة والعدالة الاجتماعية والبيئة، وغير ذلك من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والخيرية، وحماية حق هذه المؤسسات في حرية ممارسة أنشطتها دون قيود.

و قد توسعت الأجندة وتضمنت مبادىء أساسية إضافية منها أن:" لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في المشاركة في تأسيس الجمعيات وإدارتها والانتساب إليها والانسحاب منها بحرية، وضمان إدارة الجمعية بواسطة هيئاتها وفق المبادىء الديمقراطية، وبوسائل تضمن الشفافية والمساءلة وحسن استخدام مواردها، وأنه لا يجوز للأجهزة الحكومية التدخل في تسيير اجتماعاتها أو انتخاباتها أو انشطتها".

منذ بداية الألفية، انخرط معظم الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة التنمية الاجتماعية، في إعداد مشروع قانون جديد للجمعيات والهيئات الاجتماعية ليكون بديلاً عن قانون 1966. هذه المشاريع كانت مسكونة بهاجس وضع مزيد من القيود على حق التنظيم، وبقيت حبيسة الأدراج إلا المشروع الأخير، فقد وصل تحت القبة، لكنه عاد أدراجه ليلاقي مصير أسلافه.

"مشروع قانون منظمات المجتمع المدني" الذي أعدته منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة التنمية السياسية، يهدف إلى تطوير التشريعات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، وتوحيدها في قانون واحد. ويستند المشروع، في جوهره، إلى المعايير الدولية لحرية التنظيم، وهي المعايير التي استندت اليها الأجندة الوطنية.

المشروع يوحّد تسجيل منظمات المجتمع المدني في هيئة واحدة باسم «السجل الوطني لمنظمات المجتمع المدني». ويتشكل من مجلس إدارة يعين بقرار من مجلس الوزراء، بعضوية تشمل ممثلين عن الوزارات والدوائر الرسمية ذات العلاقة، وعن المنظمات المسجلة في السجل، مع عدد من الأعضاء يمثلون الجامعات والمجالس المحلية والقطاع الخاص.

تناط بـ «السجل الوطني»، بحسب المشروع، عدة وظائف رئيسية، مثل: التسجيل والإشهار، والدعم المادي والفني، وتسوية النزاعات، والمراقبة لعمل منظمات المجتمع المدني على صعيد الالتزام بمقتضيات التسجيل والإشهار، وتقديم التقارير المالية والإدارية، ومراقبة حقوق العضوية، والالتزام بالقوانين والأنظمة.

بنود مشروع القانون استندت إلى مبادىء منها حصر حق حل مؤسسات المجتمع المدني بقرار صادر عن هيئاتها المخولة بذلك أو بقرار قطعي من المحكمة. محاكم الصلح تختص دون غيرها بالنظر في المخالفات المرتكبة خلافاً لأحكام القانون، وتخضع قراراتها للاستئناف والتمييز.

حط هذا المشروع، في نهاية المطاف، على طاولة ديوان التشريع في العام 2007 محالاً إليه من مجلس الوزراء، وما زال يقبع هناك. وحين دعا وزير التنمية السياسية كمال ناصر مؤخراً إلى اجتماع لمنظمات المجتمع المدني في 14 شباط/ فبراير الماضي، انعش الآمال بتحريك هذا المشروع الذي كانت منظمة «شركاء الأردن» أعدته بالتعاون مع منظمة «عدالة» وعدد آخر من المنظمات والخبراء بعد سلسلة واسعة من اللقاءات والحوارات مع منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية التي تشرف على عملها. المديرة التنفيذية بالوكالة لمنظمة «شركاء الأردن» رجاء الحياري، شاركت في الاجتماع، صرّحت لـ «**السجل**» بأنه «لم يتمخض عن آلية عملية للإفراج عن مشروع قانون منظمات المجتمع المدني» ليستكمل رحلته إلى مجلس الأمة. وقالت الحياري إن الوزير ناصر «رمى الكرة في ملعب منظمات المجتمع المدني، إذ أعادنا إلى المربع الأول لنقوم بالعمل من جديد». وأوضحت «كنا قمنا بكل ما يجب عمله لإعداد المشروع بالصيغة الوافية التي هو عليها. مع ذلك لا مانع لدينا من مراجعة وتنقيح أي جانب إذا كان ذلك يخدم إقرار المشروع ودفعه إلى مجلس الأمة».

يتميز هذا المشروع بتوفيره تصنيفاً لمختلف فئات منظمات المجتمع المدني المرشحة للانضواء تحت مظلة «السجل الوطني»، إضافة إلى التعاريف القانونية لأشكال المؤسسات التي يمكن أن تنشأ وفقاً لهذا القانون.

الفئة	الإشراف الحكومي	القانون
الجمعيات الخيرية	وزارة التنمية الاجتماعية	قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة 1966
الروابط والمنتديات الثقافية	وزارة الثقافة	
الأندية الرياضية والشبابية	المجلس الأعلى للشباب	
المنظمات والاتحادات النسائية	وزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة الداخلية	
الجمعيات البيئية	وزارة البيئة	
جمعيات حقوق الإنسان	وزارة الداخلية	
الروابط العائلية		
روابط الخريجين		
جمعية البنوك في الأردن (1978)		
جمعية رجال الأعمال الأردنيين (1985)		
جمعيات عامة ذات طابع سياسي أو اقتصادي		
الأحزاب السياسية (37 حزباً)		قانون الأحزاب السياسية رقم 19 لسنة 2007
النقابات العمالية (17 نقابة) والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن	وزارة العمل	قانون العمل رقم 8 لسنة 1996
نقابات أصحاب المهن (مثل أصحاب المخابز وصالونات الحلاقة: حوالي 40 نقابة)		قانون العمل رقم 8 لسنة 1996
نقابة المحامين (1950)	وزارة العدل	قانون نقابة المحامين النظاميين رقم 11 لسنة 1972
نقابة أطباء الأسنان (1952)	وزارة الصحة	قانون نقابة أطباء الأسنان رقم 17 لسنة 1972
نقابة الأطباء (1954)		قانون نقابة الأطباء الأردنية رقم 13 لسنة 1972
نقابة الصيادلة (1957)		قانون نقابة الصيادلة رقم 51 لسنة 1972
نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات (1972)		قانون نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات رقم 18 لسنة 1972
نقابةالمهندسين الأردنيين (1958)	وزارة الأشغال العامة والاسكان	قانون نقابة المهندسين رقم 15 لسنة 1972
نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين (1972)		قانون مقاولي الإنشاءات رقم 13 لسنة 1972
نقابة المهندسين الزراعيين (1966)	وزارة الزراعة	قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم 19 لسنة 1998
نقابة الأطباء البيطريين (1972)		قانون الأطباء البيطريين رقم 70 لسنة 2001
نقابة الجيولوجيين (1972)	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قانون نقابة الجيولوجيين رقم رقم 47 لسنة 1972
نقابة الصحفيين الأردنيين (1953)	المجلس الأعلى للاعلام	قانون نقابة الصحفيين الأردنيين رقم 15 لسنة 1998
نقابة الفنانين الأردنيين (1997)	وزارة الثقافة	قانون نقابة الفنانين رقم 9 لسنة 1997
غرف الصناعة (3 غرف) وغرفة صناعة الأردن	وزارة الصناعة والتجارة	قانون غرف الصناعة رقم 10 لسنة 2005
غرف التجارة (15 غرفة) وغرفة تجارة الأردن		قانون غرف التجارة المؤقت رقم 70 لسنة 2003
الشركات المدنية غير الربحية		قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997
الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين	وزارة الزراعة	قانون رقم 19 لسنة 1997
مراكز الدراسات والأبحاث	وزارة الصناعة والتجارة ودائرة المطبوعات والنشر	قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وقانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998

البيئة القانونية الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني

أردني

المجتمع المدني والبيئة: جهود فردية مؤثرة

باتر وردم

يعود تأسيس أول منظمة غير حكومية معنية بحماية البيئة في الأردن إلى العام 1966 وهي «الجمعية الملكية لحماية الطبيعة». وقد مضى نحو ربع قرن وبالذات في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي قبل أن تتشكل ملامح نمو في الوعي البيئي المدني، والانتقال من مرحلة المركزية الحكومية في إدارة القضايا البيئية إلى مرحلة إنشاء المنظمات غير الحكومية المختصة بحماية البيئة. ترافق ذلك، بشكل مباشر، مع التحول الديمقراطي في الأردن الذي بدأ في العام 1989 متيحاً المجال أمام نمو المنظمات الأهلية والمجتمع المدني.

زعيتر: المنظمات البيئية رهينة التمويل الأجنبي

وتواكب ذلك مع توجه دولي نحو دعم المنظمات غير الحكومية، خصوصاً إثر مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو-البرازيل العام 1992. فنشأت عدة منظمات بيئية غير حكومية وكانت أول هذه المنظمات هي «الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة»، التي تأسست عام 1987، واسمها الحالي «جمعية البيئة الأردنية».

وساهمت هذه الجمعية بقوة في تنظيم مبادرات المجتمع المدني الأردني وجندتها في حملات التوعية البيئية، ونجحت في استقطاب تمويل كبير للمشاريع البيئية، وشكلت قوة ضغط حقيقية خاصة ما بين 1997-1992 حيث كانت تنفذ أهم برامج التوعية البيئية في الأردن.

اجتذبت المنظمات البيئية الأهلية عدداً كبيراً ونوعية جيدة من الشبان للعمل والتطوع في صفوفها مقارنة بغيرها من منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والمنظمات الثقافية والسياسية. رغم ذلك اكتفت هذه الجمعيات بنشر الوعي البيئي التقليدي وتنسيق إقامة اللقاءات والندوات والمحاضرات وورش العمل، وتنفيذ مشاريع إنتاجية في الريف لخدمة المجتمع المحلي، لكنها لم تلعب دوراً سياسياً مؤثراً أو دور جماعة ضغط «لوبي» بيئي مثلما تمارسه معظم الجمعيات البيئية في العالم. وحتى العام 2002 لم يصل أداء المنظمات البيئية في الأردن إلى مستوى تنظيم مبادرات شعبية ومسيرات وعمليات ضغط سياسي وإعلامي متماسكة.

في الأردن حالياً زهاء 16 جمعية مهتمة، بشكل رئيسي، بحماية البيئة والتنمية المستدامة، تتباين في مقدار نشاطاتها وتأثيرها وكوادرها وقدراتها المالية والتقنية. وتركز الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، التي كان يرأسها فخرياً الملك الراحل الحسين بن طلال، جهودها على حماية الحياة البرية وإنشاء المحميات الطبيعية، لكنها توسعت بشكل ملحوظ، منذ العام 1994، وبدأت بتنفيذ مشاريع السياحة البيئية والتوعية والدمج ما بين حماية الطبيعة والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية في المجتمعات المحلية والتدريب البيئي على المستوى الإقليمي. وتعتبر الجمعية حالة فريدة في العالم العربي لقيام منظمة غير حكومية بإنشاء المحميات الطبيعية، وإدارتها.

* "جمعية البيئة الأردنية" التي رأسها أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأردني الأسبق، ركزت جهودها على برامج التوعية البيئية، وبخاصة في قضايا المياه، ولعبت دوراً سياسياً في بعض المحاور ولا سيما في أثناء المفاوضات الأردنية-الإسرائيلية في مجالات المياه، إذ انتقدت بنود هذه الاتفاقية، وساهمت في الكشف عن كثير من حالات التلوث، واقتصر نشاطها في السنوات الأخيرة على مشاريع إعادة التدوير.

*"جمعية أصدقاء البيئة الأردنية" ركزت جهودها في مجال التوعية اللامنهجية وحماية الموروث الثقافي، ثم تطورت بشكل ملحوظ، في النصف الثاني من التسعينات بانتهاجها أسلوب " التنسيق والتجسير" بين العديد من المؤسسات العامة والأهلية، وتمكنت من المساهمة في تنسيق تنفيذ الكثير من المشاريع الرائدة مثل: الإنتاج النظيف، والصناعات الرفيقة بالبيئة، والسياحة البيئية.

*"الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية" تركز جهودها كما يدل أسمها على مجالات مكافحة التصحر، وأساليب الحصاد المائي وتوفير موارد المياه.

*"الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية "ترأسها الأميرة بسمة بنت علي، وهي مختصة بحماية الموارد البحرية، وبخاصة خليج العقبة من التلوث، وقد استخدمت الكثير من تقنيات التوعية البيئية لتحقيق هذا الغرض.

*"جمعية النساء العربيات" تركز جهودها على تنمية دور المرأة في حماية البيئة والتنمية المستدامة وساهمت في تقوية قدرات المرأة في العديد من المجتمعات المحلية والفقيرة.

* "الجمعية العربية لحماية الطبيعة" تتميز بدمج البعد السياسي في عملها البيئي بتركيز الكثير من جهودها في مشاريع إغاثة ودعم للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية في قضايا ذات طبيعة عالمية مثل: الاعتداءات العسكرية على البيئة والسيادة على الموارد الغذائية والطبيعية.

علاونة: تنافس بين الجمعيات على الموارد الشحيحة

*ومن المنظمات الفاعلة "منظمة أصدقاء الأرض-الشرق الأوسط" وتتبع لمنظمة أصدقاء الأرض الأميركية الكبيرة، وبالرغم من قدرتها التقنية العالية بقيت جهودها ممهورة بتفردها في العمل المشترك ما بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل/ ما أعاق كثيراً من اندماجها في المجتمع المدني الأردني الرافض في تركيبته للتطبيع مع إسرائيل.

هناك جمعيات أخرى تركز جهودها في مجالات التوعية وعقد ورش العمل والندوات، ويلزمها بذل الكثير من الجهد كي توضع، بشكل واضح، على خريطة المجتمع المدني الأردني. فيما تشكو غالبية المنظمات البيئية من ضعف التنسيق بينها رغم نجاح الكثير منها في مشاريعه الخاصة، فليس هناك إطار تنسيقي لهذه المنظمات بإستثناء هيئة تنسيقية للجمعيات البيئية والثقافية التي لم تحقق نجاحا إلا في حالتين هما :الرفض الشعبي لاستخدام الفحم الحجري في مصنع الإسمنت العام 2002، ومقاومة إنشاء المنتجع الاستثماري في غابة دبين في العامين -2006 2007.

رئيسة الجمعية العربية لحماية الطبيعة، رزان زعيتر، تؤكد "غياب التنسيق بين الجمعيات البيئية يضعف تأثيرها الجماعي، ومن أسباب ضعف التنسيق الاعتماد شبه الكلي على التمويل الخارجي المشروط بتنفيذ مشاريع محددة لا تتراكم معا لخلق حالة من التغيير المنشود.

وتشير زعيتر إلى أن الجمعيات تعاني ضعفاً في الأفكار الإبداعية ولا تتمتع بدعم جريء من وسائل الإعلام لتسليط الضوء على أدائها.

يتفق زياد علاونة، المدير التنفيذي لمؤسسة "الأرض والإنسان"، الناشطة منذ 25 عاماً مع رأي زعيتر في قضية خضوع كثير من الجمعيات لقيود التمويل الأجنبي، وعدم وجود شراكة حقيقية مع الحكومة وسيادة عامل التنافس على الموارد الشحيحة،مما يؤثر على التنسيق بينها. ويرى فوارق نوعية في القدرات التمويلية والمؤسسية والفنية بين الجمعيات الكبيرة المعروفة تاريخيا بقدرتها على الترويج لإرتباطها بشخصيات نافذة،والجمعيات الجديدة الصغيرة التي ما زالت تحاول تقوية "نفسها".

ويلقي علاونة باللوم على عقلية حكومية نمطية تشكك في عمل المجتمع المدني، وتشريعات غير مناسبة مثل قانون الشركات غير الربحية الذي يشترط الموافقة على التمويل من رئاسة الوزراء.

ويدعو علاونة لرقابة على آليات وأوجه الإنفاق المالي للجمعيات ودون فرض الوصاية الحكومية المسبقة على نوعية المشاريع المنفذة بالإضافة إلى أثر العلاقات الشخصية في كيفية تخصيص الموارد المتاحة للمنظمات البيئية سواء من الحكومة أو الجهات المانحة.

يتطرق علاونة لنمط آخر من مشاكل المجتمع المدني،وهي الشخصنة، ويعتبر أن هذه المؤسسات تعكس بعض الأمراض الاجتماعية العامة ،ومنها الرغبة الشخصية في الظهور والإرتقاء.

شرايحة: نعمل بأسلوب الفزعة

يختلف فادي شرايحة، المدير التنفيذي لـ"الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية" مع آراء سابقة، " مستوى التنسيق بين الجمعيات الأردنية أفضل بكثير من التنسيق في دول عربية أخرى، حيث تم التعاون في قضايا مهمة" لكنه يشير إلى أن هذه النشاطات التنسيقية كانت دائما عن طريق "الفزعة" وبعد أن تحدث المشكلة وتنشأ حاجة لمعالجتها. ويتفق على وجود تباين في القدرة المؤسسية بين الجمعيات،ويقر أن التشريعات الوطنية غير مناسبة لتمكين المنظمات غير الحكومية، فهناك "كثير من القيود على أدائها مع حالة من الرفض الحكومي لقيام الجمعيات بالبحث في قضايا ذات حساسية مثل نوعية المياه التي تعتبر خطاً أحمر لا تسمح الحكومة للجمعيات البيئية بالاقتراب منه في نشاطاتها ومشاريعها".

هناك نموذجان رئيسيان للتنسيق بين الجمعيات البيئية برزا خلال السنوات الماضية: قضية رفض استخدام الفحم البترولي في مصنع الإسمنت في الفحيص العام 2002،ورفض إنشاء المنتجع السياحي في دبين العام 2007.

في منتصف العام 2001 قررت شركة مصانع الإسمنت،وبتوصية من الشريك الاستراتيجي شركة لافارج الفرنسية، التوجه لاستخدام الفحم البترولي باعتباره مصدراً رخيصاً للطاقة بدلاً من الفيول نظرا لزيادة أسعار البترول وإدعاء الشركة تعرضها لخسائر مالية.

وبما أن مادة الفحم البترولي ذات تأثير شديد وملوث للبيئة، فقد تسبب القرار في رد فعل قوي ومنظم من سكان الفحيص والبلدية وبدعم من جمعيات حماية البيئة.

ومما زاد في اشتعال فتيل المواجهة أن المصنع قام بتمويل دراسة لتقييم الأثر البيئي نفذتها مؤسسة استشارية محلية،بدون استشارة سكان الفحيص والمؤسسات المدنية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الفحم البترولي لا يشكل خطرا على البيئة في حال تم الالتزام بتوصيات تحذيرية وردت في الدراسة.

في الوقت نفسه، شكلت جمعية البيئة الأردنية، لجنة علمية مستقلة، أنيطت بها مهمة دراسة تقييم الأثر البيئي التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية،وتوصلت اللجنة بعد دراسة شاملة إلى تحديد العديد من الثغرات المنهجية والأخطاء العلمية الواردة في التقرير الأول، وقامت الجمعية بإيصال نتائج دراستها وأسباب رفضها لاستخدام الفحم البترولي إلى الديوان الملكي.

وقامت الجمعية في شباط 2002 بتصعيد حملتها ضد المصنع، وطالبت بمنع استخدام الفحم البترولي.

وكان لا بد من تدخل القيادة السياسية، وبالفعل أصدر الملك عبد اللّه الثاني توجيهاته بإلغاء نتائج الدراسة السابقة،والمطالبة بإجراء دراسة جديدة يتم خلالها استخدام المعايير العلمية الحديثة، ومن قبل شركة دولية لدراسة تأثير الفحم البترولي، والالتزام التام بحماية صحة المواطنين. وفي نهاية الأمر تم منع استخدام الفحم البترولي في الفحيص.

في حالة المنتجع السياحي في دبين في العام 2007 قامت الجمعيات المنضوية تحت إطار" اللجنة الوطنية لتنسيق العمل البيئي" بتنفيذ حملة إعلامية وشعبية ضد إقامة المنتجع،لكنها واجهت حملة مضادة من تنظيمات شعبية في محافظة جرش كانت مقتنعة بجدوى المشروع في محاربة البطالة والفقر في المحافظة. وقد تعرضت هذه الجمعيات إلى ملاحظات قاسية في جلسة حوارية عقدت لمناقشة المشروع، وتم إتهامها بأنها تركز على البيئة، وتهمل أولوية التنمية، وأن معظم أعضاء هذه الجمعيات هم من عمان. لكن الهيئة قدمت تفسيراً مغايراً مفاده حرص الجمعيات البيئية على دعم مشاريع التنمية، ولكن مع تغيير موقع المشروع من قلب غابة دبين إلى خارجها، وحماية الثروة الحرجية التي لا تتجاوز 1بالمئة من مساحة الأردن. وكانت وزارة البيئة أكثر خبرة في التعامل مع هذه المواقف، فتم الإتفاق مع شركة دبي كابيتال على تغيير موقع المشروع إلى خارج غابة دبين، وإقامته في منطقة سياحية مملوكة للضمان الإجتماعي، وهي متنزه دبين السابق بالإضافة إلى تقليص حجمه وتقليل تأثيره على البيئة. ومع أن نتيجة التنسيق بين الوزارة والشركة كانت الوصول إلى حل مقبول للطرفين، فإن الجمعيات البيئية استمرت في إنتقادها للإتفاق، والتذكير بأن موقع المشروع الجديد ما زال في منطقة الغابة وليس خارج حدودها.

أردني

الجمعيات بين التشريع والتطبيق

شكاوى من "سيف الرقابة" و"الداخلية" تؤكد تسهيل عملها

خليل الخطيب

في مقابل الانتقادات الحزبية والنقابية، تشتكي مؤسسات مجتمع مدني من سلسلة «معوقات» رسمية كتعدد المرجعيات القانونية وضبابية بعضها، لا سيما القوانين المتعلقة بالتجمعات والمطبوعات وجمع التبرعات. كذلك تنتقد تلك المؤسسات وجود «مزاجية في تطبيق تلك المرجعيات القانونية، ما يربك عملها».

على أن وزارة الداخلية تؤكد أنها تستند في مقاربتها من الجمعيات الأهلية إلى القوانين والأنظمة السارية.

وزارة الداخلية تؤكد أنها تستند في مقاربتها من الجمعيات الأهلية إلى القوانين والأنظمة السارية

المحامية والناطقة الرسمية السابقة باسم الحكومة، أسمى خضر، ترى أن القوانين، بخلاف الدستور، الذي «كفل حق هذه الهيئات بالنشوء والعمل، تقيد هذا الحق وتفرغه من مضمونه».

وتنتقد خضر، عضو مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان) ربط حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني بـ«رأي المحافظ التابع لوزارة الداخلية»، بحسب قانون الجمعيات الأهلية والهيئات الاجتماعية النافذ، معتبرة أن في ذلك «إعاقة جديدة وتعقيداً أكبر».

وتذهب الناشطة في مجال حقوق المرأة أبعد من ذلك، إذ تصف دور القضاء بـ«السلبي في مجال تطبيق الأحكام الخاصة بتسجيل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحاد».

تضرب المحامية خضر مثالاً على ذلك قرار محكمة العدل العليا في أيار/مايو العام 1998، القاضي «برد دعوى الجمعية الوطنية للدفاع عن الحريات العامة لسبب يتناقض تماماً مع حق الأردنيين بتأليف الجمعيات». وكانت الجمعية سعت للطعن في رفض وزير الداخلية تسجيلها كمؤسسة غير حكومية مختصة بحقوق الإنسان «بحجة وجود جمعيات أخرى مسجلة تخدم الأهداف ذاتها».

خضر تدرج ملاحظاتها أيضاً ضمن دراسة بعنوان «الأطر القانونية والأنظمة الداخلية المتعلقة بنشاط الجمعيات الأهلية في الأردن».

الحقوقية لبنى ديواني، العضو في مركز ميزان، تؤيد انتقادات خضر، وتزيد إن «عمل مؤسسات المجتمع المدني يتعرض لمعوقات لأسباب أمنية».

وبينما تؤكد تفهم (ميزان) «لمبدأ الشفافية في جميع جوانب عمل هذه المؤسسات» لا سيما مع بروز «تجاوزات مالية وإدارية يتم الحديث عنها»، ترفض ديواني تحول «إجراءات تحقيق الشفافية إلى قيود تعوق عمل هذه المؤسسات كما هو حاصل في الواقع».

إجراءات الحكومة، تضيف ديواني، باتت تتمحور حول «المراقبة والملاحقة، إذ أصبح مطلوباً من هذه المؤسسات أخذ موافقة قبل القيام بأي نشاط».

وتلفت كذلك إلى أن القوانين السارية وبخاصة «الجمعيات والتجمعات تسمح للحكومة بحضور أنشطة الجمعيات ومراقبتها وتفتيش أوراقها».

مخاض صعب وإعاقات مستمرة

مدير مركز الأردن الجديد للدراسات هاني الحوراني يروي الصعوبات التي واكبت تأسيس مركزه العام 1990. ويقول: « اصطدمنا في البداية بعدم وجود تشريعات تنظم عمل مراكز الدراسات. لذلك اضطررنا إلى ترخيص المركز لدى وزارة الصناعة والتجارة كمؤسسة استشارات وخدمات طباعية».

وحين صدر قانون المطبوعات والنشر العام 1993، رخص الحوراني مركز الأردن الجديد بعد «مماطلة دائرة المطبوعات والنشر، بتأثير من الأجهزة الأمنية، استمرت حتى العام 1994».

لكن «المعوقات أمام عمل المركز لم تتوقف عند الترخيص فقد استمرت»، بحسب الحوراني، «بأشكال مختلفة منها» محاولات «وزير الداخلية آنذاك سلامة حماد إعاقة عقد مؤتمر دولي استضافه المركز حول الأنظمة الانتخابية».

ويستذكر متندراً: «لقد كنا قد وجّهنا دعوة لوزير الداخلية لرئاسة واحدة من أهم جلسات المؤتمر، فاستجاب مشكوراً بأن أشعل نار الطوارئ في المحافظة وأمانة عمان ضدنا فحضروا ونقبوا ملفاتنا وأوراقنا». ويتابع بمرارة «أهمية المؤتمر والشخصيات الدولية الحاضرة مثل رئيس لجنة الانتخابات التي شرعت لإسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا بالإضافة للكتاب والشخصيات الوطنية هي العوامل التي جعلت انعقاده ممكناً بعد أن كاد يلغى».

ويشير الحوراني كذلك إلى التعديلات التي طرأت على قانون المطبوعات والنشر في الأعوام التالية، فيؤكد أنها «أضافت قيوداً على عمل المركز لجهة أنها تفرض موافقة الوزير المسبقة على الأنشطة وتلقي الدعم».

وينبه إلى أن عمل المركز والمؤسسات المشابهة «لا تعيقها الوزارة والمطبوعات والنشر فحسب وإنما تخضع لقيود بموجب قانون التجمعات العامة».

كما يلفت إلى أن «الوضع السياسي ومدى رضى الحكومة عن توجهات هذه المؤسسات يلعبان دوراً في هذا المجال هذا علاوة على مزاجية الوزراء في تطبيق هذه القوانين».

بين الدستور والقانون

العضو المؤسس في منتدى الشفافية الأردني الذي تأسس العام 1999 الإعلامي باسم سكجها، يفسر نشأة المنتدى دون ترخيص رسمي فيقول: «نحن نرفض هذه المنظومة الجائرة من القوانين ونطالب بتغييرها».

ويؤكد سكجها: «هذه القوانين تمنح السلطة التنفيذية صلاحيات غير دستورية وإذا حاول أحد تفعيلها ضدنا فسنلجأ للدستور».

ويتابع موضحاً «لقد قوبل المنتدى الذي يعمل تحت مظلة مؤسسة الأرشيف العربي بعين القبول من جلالة الملك والمجتمع الأردني علاوة على أن نشاطنا وطني دستوري».

ويؤكد سكجها أن المنتدى ساهم في إثارة ملفات شائكة وتعاون مع مؤسسات أخرى للحفز على سن تشريعات مثل «قانون هيئة مكافحة الفساد، وتجريم سلوك المحسوبية والواسطة».

ويبشر بقانون جديد يجري العمل على إقراره بعد تلقي اهتمام ملكي بالاقتراح، وهو قانون متعلق بـ«حماية المبلغين عن الفساد».

ويبين أن إمكانية إقرار هذا القانون كبيرة كونه من القوانين «التي تؤكد عليها اتفاقية مكافحة الفساد التي وقعها الأردن فأصبحت جزءاً من قوانينه».

القانون مدار البحث يهدف لحماية الموظفين الحكوميين الذين يبلغون عن حالات فساد في دوائرهم.

ويعلق على ما يثار من نقاش حول تمويل مثل هذه المؤسسات قائلاً :«لست ضد التمويل الخارجي إذا كان غير مشروط وبمبالغ محدودة أما إن كان التمويل ضخما فإنني أشم فيه رائحة الفساد».

من جهته، يعتبر مدير مركز القدس للدراسات عريب الرينتاوي أن «البيئة التشريعية في الأردن غير مشجعة لعمل مؤسسات المجتمع المدني»، فهي «تتضمن الكثير من القوانين والإجراءات المعيقة وكذلك الضبابية التي تفتح الباب للتفسيرات المعطلة».

مؤسسات المجتمع المدني: الوضع السياسي ورضى الحكومة ومزاجية المسؤولين تقرر مصير أنشطتنا

الرنتاوي، الذي ألغى محافظ العاصمة ندوة حول أثر تحرير أسعار المحروقات كان مركزه ينوي عقدها، يرى أن «تعدد المرجعيات القانونية وضبابية بعضها قد أدى إلى إلغاء الكثير من الأنشطة خلال فترة الانتخابات النيابية وفترة التحضير لتحرير أسعار المشتقات النفطية».

يتفق الرنتاوي مع سكجها في أن «ثمة مصادر مشبوهة للتمويل» مؤكداً مع ذلك «أنها معروفة للجميع وهناك من يقبل التعامل معها، لكننا وغيرنا الكثير من مؤسسات المجتمع المدني نرفض ذلك».

شروط وأولويات

ويلفت الرنتاوي الانتباه إلى أن أولويات بعض الممولين «بعيدة عن واقعنا إلى درجة مضحكة. وهم يفرضون هذه الأولويات على من يقبل بالتمويل الذي يقدمونه».

ورغم ذلك يقول الرنتاوي : «إن بعض من يصرخون ضد تمويل مؤسسات المجتمع المدني إنما يخدمون أجندة الحكومة التي استولت أصلاً على حصة الأسد من التمويل الخارجي». ويستطرد أن «حكومات عربية عرفت كيف تلعب اللعبة. لقد أسست مؤسسات مجتمع مدني تابعة لها، فاستولت على التمويل وجففت منابعه عن المؤسسات المستقلة التي يمكن أن يكون لها دور حقيقي».

أما عن أسباب تصادم الحكومات مع مؤسسات المجتمع المدني، فيشير الرنتاوي إلى أن «نقطتين تستفزان العقلية العرفية لدى الحكومات: موضوع النشاط الذي تسعى المؤسسة إلى تنفيذه، ومدى كونه ذا طبيعة جماهيرية».

الجمعيات الخيرية

مدير جمعية العفاف الخيرية الإسلامية، مفيد سرحان، يؤكد أن "الجمعيات الخيرية تشكو من بعض المعوقات أيضاً". ويوضح سرحان أن "قانون التجمعات والتعليمات المنظمة لجمع التبرعات والموافقة المسبقة من وزارة التنمية الاجتماعية على أي نشاط تضعف عملنا وتعيقه".

يستذكر سرحان قراراً حكومياً بالرفض جاء غداة عقد "مؤتمر حول القيم الأسرية دعت إليه الجمعية بمشاركة وزارة التربية والتعليم وخمس مؤسسات حكومية أخرى دون بيان الأسباب".

عضو الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، سليمان صويص، يرى أن "النصوص الدستورية تقرر حقوقاً أساسية للمواطنين لكن القوانين تسلبها منهم إلى حد كبير".

ويخلص صويص، إلى التذكير: "يكفي مطالعة التقارير الوطنية والإقليمية والدولية.. لقياس مدى ممارسة المواطن لحقوقه وتمتعه بالديمقراطية".

الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية، زياد الزعبي، يرفض شكاوى نشطاء المجتمع المدني. يؤكد الزعبي أن الوزارة تتحرك في مقاربتها استناداً إلى المادة الرابعة من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة 1966 وتعديلاته. وهي تنص: «بعد تسجيل الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية بمقتضى أحكام هذا القانون تصبح لها شخصية اعتبارية قانونية معترف بها تمكنها حق المقاضاة والقيام بأي عمل آخر يجيز لها نظامها الأساسي القيام به».

في ضوء تلك المادة، والفقرة (ج) من المادة السادسة التي تنص على «ضرورة وضوح أغراض الجمعية أور الهيئة في نظامها الأساسي بشكل مفصل» ليس ثمة ضرورة - بحسب الزعبي - «لطلب موافقة مسبقة إذا كان النشاط ينسجم مع تلك الأغراض».

بين التشريع والتطبيق، يبقى الجدال دائراً حول مهام وجدوى وجود جمعيات غير أهلية في المجتمعات العربية لا سيما تلك المرتبطة بمؤسسات تمويل أجنبية.

أردني

التمويل الأجنبي: حاجة موضوعية أم أجندة خارجية؟

المجتمع المدني بين المناداة بتجذير الديموقراطية والالتزام بها

نهاد الجريري وعلاء طوالبة

تظهر سجلات وزارة التنمية الاجتماعية طفرة في ترخيص جمعيات أجنبية بعضها «غير حكومية»، إذ تشير إلى دخول 26 جمعية خلال السنوات السبع الأخيرة، وهو عدد الجمعيات نفسه التي رخصت منذ 1958 وحتى العام 2000.

تنقسم هذه الهيئات إلى فئات عدة؛ منها ما هو مرخص رسمياً في المملكة مثل بعض المؤسسات الألمانية ومنها ما يتمتع بحرية العمل استناداً لاتفاقيات ثنائية على مستوى الحكومات، وصناديق تابعة لسفارات دول غربية مثل بريطانيا، وكندا أو سويسرا. لكن ثمة منظمات مانحة لا مقار محلية لها، ومع ذلك تسهم في تقديم منح لأنشطة محلية أو إقليمية، مثل: فورد فاونديشن Ford Foundation (مقرها الإقليمي في القاهرة) وروكفلر فاونديشن Rockefeller Foundation (مقرها الرئيس نيويورك).

خبير اقتصادي: جهات مانحة تحرص على إعادة النقود الممنوحةالى بلدانها الأصلية

أغلبية الجمعيات تركز على قضايا تتعلق بتطوير الإعلام، والتنمية السياسية والاجتماعية، تعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة وحكم القانون فضلاً عن تمكين المرأة، حقوق الإنسان، ورفع سوية التعليم، ومكافحة المخدرات، وحماية البيئة.

المنظمات الأميركية، هي الأوسع نشاطاً، وتقدم في الأغلب تمويلها لمؤسسات المجتمع المدني المحلية من خلال وكالة الإنماء الأميركية USAID وهي الذراع التمويلية للإدارة الأميركية وتتبع لوزارة الخارجية.

ضاعفت الوكالة ميزانيتها نهاية التسعينيات عشرات المرات (250 مليون عام 2000)، لدى "إدراك الحاجة إلى تقديم مصادر إضافية إلى الدول التي تؤثر إيجاباً في سلام المنطقة"، بحسب موقعها الإلكتروني.

الوكالة تقدم دعمها لمؤسسات المجتمع المدني المحلية من خلال مؤسسات أميركية مثل: مجلس البحوث والتبادل الدولي (آيريكس)، وجامعة ولاية نيويورك (SUNY)، وفريدم هاوس Freedom House، وإنترنيوز Internews.

الخبير الاقتصادي، يوسف منصور، يرى أن بعض الجهات المانحة "تحرص على أن تعيد النقود التي تمنحها، إلى بلدانها الأصلية من خلال اشتراط التعاقد مع خبراء أو شراء المعدات من دول أجنبية معينة".

مدير مركز استشارات اقتصادي، فضل عدم الإفصاح، عن هويته، يرى أن "10 بالمئة من ميزانية برامج الدراسات الاستشارية تذهب لمستشارين أردنيين، بينما يحصل المستشارون الأجانب على 90 بالمئة من مخصصات المشاريع والدراسات".

تنفذ SUNY مشروع «تعزيز السلطة التشريعية» في الأردن لتوفير الدعم الفني لمجلس الأمة، بميزانية تزيد على 8.5 مليون دولار. من شركاء SUNY المحليين مركز القدس للدراسات السياسية، والمنبر الأردني للتنمية الاقتصادية التابع لمركز الأردن الجديد للدراسات.

تعمل على الساحة الأردنية أيضاً الوقفية الوطنية للديمقراطية (NED)، وهي غير ربحية هدفها «تدعيم ومساندة الهيئات والمؤسسات الديمقراطية». تقدم NED، بالتنسيق مع منظمات حقوق إنسان ونسائية محلية، دعماً للأنشطة ذات الصلة بدراسة المجتمع المدني والانتخابات. شركاء الوقفية المحليون: مركز الإعلاميات العربيات، مركز حماية وحرية الصحفيين، مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز الأردن الجديد للدراسات، والمركز الأردني للبحوث الاجتماعية.

وتعمل NED أيضاً من خلال منظمات أميركية أخرى مثل المعهد الوطني الديمقراطي NDI، و المعهد الجمهوري الدولي IRI، ومركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE الذي يرتبط بغرفة التجارة الأميركية.

الى جانب USAID، يمول الاتحاد الأوروبي كجهة رسمية،مؤسسات غير حكومية لاسيما في إطار عملية برشلونة 1995، التي وضعت أصلاً بهدف محاربة الإرهاب والهجرة غير المشروعة من جنوب المتوسط الفقير إلى شماله الغني.

الاتحاد، من خلال المفوضية في عمان، يدعم عدداً من مؤسسات المجتمع المدني مثل اتحاد المرأة الأردنية وجمعية النساء العربيات.

المنظمات الألمانية: تعمل في الأردن منذ بداية الثمانينيات. أكبرها 3 منظمات تعتبر مؤسسات سياسية مانحة تتبع للأحزاب الألمانية. فريدريش إيبرت (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) تعمل بموجب اتفاقية مع الجمعية العلمية الملكية، كونراد أديناور (الحزب المسيحي الديمقراطي) مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، فريدريش ناومان (الحزب الديمقراطي الحر) مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة. يضاف إلى ذلك مؤسسة هنريخ بول التابعة لحزب الخضر ومقرها الإقليمي في فلسطين. شركاء المنظمات الألمانية الرئيسيون: الجمعية العلمية الملكية، وجمعية البيئة الأردنية، ومركز الأردن الجديد للدراسات، ومركز القدس للدراسات السياسية، والمنتدى الوطني للشباب والثقافة: شباب الأردن، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، وجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي.

تتلقى المنظمات الألمانية تمويلها الرئيسي من وزارتي التعاون الدولي والخارجية الألمانية، ويتعين عليها أن تنفق نصف مواردها داخل ألمانيا والنصف الآخر في الخارج لدعم الديمقراطية في العالم.

تمويل وتحديات

إنجازات منظمات المجتمع المدني الأردنية، وفي مقدمتها مراكز دراسات ومنظمات حقوق إنسان وبيئة ومنظمات نسائية ما كانت لتتم لولا هذا التمويل الذي أتاحته المنظمات المانحة الأميركية والأوروبية.

المنظمات المحلية ليست بالضرورة على سوية واحدة في تعاملها مع التمويل الأجنبي.

وهناك تساؤلات حول مدى استثمار هذا التمويل في برامج مفيدة تعطي نتائج تراكمية أو تتغلغل إلى الفئات المستهدفة في المجتمع.

مركز الأردن الجديد للدراسات، نظم ما يزيد على 200 مؤتمر وندوة وورشة عمل، وأصدر مثل هذا العدد من الكتب والمطبوعات التي تغطي قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والمرأة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والبيئة، بحسب القائمين على هذا المركز.

أكاديمي بارز: مؤسسات المجتمع المدني وجدت لتعميق الديموقراطية لكنها لا تلتزم بالشفافية

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان يوفر على موقعه الإلكتروني معلومات عن أنشطته الممولة من مصادر دولية وأجنبية من 2005 -2007. عدد الأنشطة 60، بإنفاق بلغ 760 ألف دينار، توزعت على قضايا تتعلق بتدريب العراقيين، مراقبة الانتخابات في سورية، بالإضافة إلى إصدار مطبوعات و التدريب على حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات.

لكن التمويل الأجنبي، من حيث المبدأ، لا يروق لنشطاء سياسيين لا يرون فيه إلا جانباً سلبياً. الباحث عبدالله حمودة من أوائل المتابعين لهذه القضية، يرى فيها "جزءاً من لعبة سياسية عالمية".

الإسناد الخارجي والإعلام

جزء مهم من الدعم الذي تتلقاه منظمات مجتمع مدني متخصصة يتركز في مجال الإعلام. ويُستثمر في تدريب الإعلاميين وتمكينهم.

أبرز المؤسسات المانحة في هذا المجال، هي فريدم هاوس، مراسلون بلا حدود، المادة 19 (لندن)، المؤسسة الدنماركية للإعلام، الاتحاد الأوروبي، وآيركس التي تنفذ مشروع "تحرير الإعلام" بميزانية 5 ملايين دولار على مدى 3 سنوات.

أما شركاؤهم المحليون فأبرزهم: مركز حماية و حرية الصحفيين، عمان نت، شبكة أريج/صحفيون من أجل صحافة استقصائية عربية، الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية، مؤسسة أبو محجوب للإبداع، مركز الإعلاميات العربيات، ومركز المشرق الجديد للدراسات.

لا تتخذ نقابة الصحفيين موقفاً مضاداً للتمويل الأجنبي "الواضح في مصادره وأوجه إنفاقه الذي يخضع للمراقبة والمساءلة ويصب في مصلحة تطوير العمل دون شروط" بحسب نقيب الصحفيين طارق المومني.

تدحض رنا الصباغ مديرة «أريج» التنفيذية الاتهامات بوجود ضغوط من الجهات الأجنبية الممولة لتمرير أجندات خاصة، مشيرة إلى أن «النتاج الإعلامي الذي تقدمه الشبكة من تطوير وتأهيل دون مقابل مالي من الإعلاميين أو مؤسساتهم، يسهم في تطوير قدراتهم في مجال الصحافة الاستقصائية».

يتخذ الصحفي في يومية «الغد» محمد سويدان موقفا حادا من التمويل الخارجي، إذ يرى أن «برامج هذه المؤسسات ستتأثر بأجندة الجهات الداعمة، ما يحد من استقلاليتها».

أما مدير مركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور فيقول: «تتفق رؤية المركز مع مؤسسات تمويلية دولية حول برامج تطوير الإعلام. من هنا يأتي الاتفاق معها على أجندة مشتركة باعتبارها رغبة لدى الطرفين» مبديا استياءه، من جهة أخرى، من «شح التمويل المحلي والعربي في مقابل سخاء الأجنبي».

وحول غياب "الشفافية"، معظم الأحيان، في إعلان المنظمات المحلية عن الشركاء، حجم التمويل وأوجه الإنفاق، يجادل منصور إن "شركاء المركز الدوليين غير ثابتين بل يتغيرون حسب تنوع النشاط الذي ينفذه المركز فلا تظهر أسماؤهم في قائمة واضحة على موقعهم الإلكتروني". ويتابع "لكن المركز يذكر اسم الشريك عند الإعلان عن الدعوة إلى نشاط معين" ويؤكد أن "المركز يقدم ميزانياته المدققة إلى الجهات الرسمية والرقابية".

هاني الحوراني، مدير مركز الأردن الجديد للدراسات، الذي يقدم في موقعه الإلكتروني قائمة بأسماء الشركاء، يقول إن «الشفافية في الإعلان عن البيانات المتعلقة بالتمويل تنقلب أحيانا ضد المركز مع التحامل العام على التمويل الأجنبي». ويشرح أن «بعض الجهات تتخذ هذا الأمر ذريعة ضد المركز»، مبينا أن «المركز يقدم بياناته المالية عند الطلب للأكاديميين والممولين على حد سواء».

لكن أكاديمياً بارزاً، فضل عدم الإفصاح عن هويته، يخالف منصور والحوراني، ويقول: إن هذه أعذار «غير مقنعة، إذ إن هذه المؤسسات أنشئت أصلا لأجل تعميق قيم الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية ما يستدعي التزامها بالمبادئ التي أنشئت من أجلها، بنشر موازناتها وبياناتها أمام أعين المجتمع».

أردني

بورتريه سياسي

مضر بدران :
من رجل الدولة الحديدي..الى رجل الحديد

محمود الريماوي

ما تميز به في حياته المهنية من روح عملية وجدية تبلغ حد الصرامة، ونزوع الى الاحتراس والاقتصاد في البوح، ظل يطبع شخصية مضر بدران (74 عاماً) في منصب كبير أمناء جامعة وعضو لجان ملكية لبناء ثلاث جامعات،وفي موقعه عضواً في مجلس الأعيان ثم كشخصية اقتصادية .ولمن تستهويهم حبكات الكلام المرسل، فقد بدأ مضر باشا حياته وأمضى شطراً كبيراً منها كمسؤول أمني منضبط وحديدي،وانتهى مطاف حياته المهنية للعمل في استثمار الحديد .. وهو قطاع حيوي في مرحلة الطفرة العمرانية التي شهدها الأردن منذ مطلع التسعينيات وما زالت مستمرة بوتيرة أو بأخرى حتى أيام الناس هذه.

على أن جيل هذه الأيام المنقطع عن الشأن العام بالكاد يعرف الباشا. يفاقم من ذلك أنه لم يكتب سيرته السياسية والراجح أنه لن يفعل، أسوة بغيره من المسؤولين الأردنيين الذين يحتفظون بالتاريخ السياسي مكتوماً وليس معلوماً ما هي الحكمة من ذلك.

الباشا مضر جزء حيوي من هذا التاريخ، فقد شكّل أربع حكومات وعاصر أزمة اجتياح الكويت،وقبلها أزمة بنك البتراء(الجلبي رفع عليه دعوى أمام محكمة أميركية) كما شهدت حكومته الرابعة والأخيرة بداية موجة الإصلاح الاقتصادي وتخفيض الإنفاق الحكومي بعد هزة انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار، علاوة على توثيق العلاقة الرسمية بالإخوان المسلمين وتأزم العلاقة مع سورية ثم انفراجها، وخلال ذلك شاع نبأ محاولة اغتيال استهدفته العام 1981 وقف وراءها رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع. وهي مفاصل هامة انعكست لاحقاً على مسار الحياة العامة في البلد.

في المحطة الأخيرة من حياته المهنية، ارتبط اسم مضر بدران بمرحلة التحول الديمقراطي وحسن تعامله مع أول مجلس نيابي منتخب في المرحلة الجديدة ..وقد اختتم بها حياته كقيادي في السلطة التنفيذية . وصورته ما زالت ماثلة في الأذهان يخاطب بحرارة وأحياناً بمرارة مجلس نواب نصفه من الإسلاميين، واليساريين، والقوميين، ويتعهد بتبييض السجون من المعتقلين السياسيين، وإعادة جوازات السفر لمن سحبت منهم، وعودة المغادرين لأسباب سياسية، وإعادة مفصولين من العمل للأسباب نفسها، وإطلاق حرية العمل الحزبي، وقد أوفى الرجل بوعوده، مستظلاً بإرادة سياسية عليا بهذا الاتجاه.

عبر الباشا عن هذا التوجه، وهو الذي أمضى شطراً كبيراً من حياته في المؤسسة الأمنية، وعلى رأسها في حقبة أوامر الدفاع والأحكام العرفية، وهي حقبة طويلة امتدت لثلاثة عقود ونيف. ولم يكن للحريات العامة نصيب او محل من الاهتمام والاعتبار الرسميين في تلك الحقبة، وقد شاءت المقادير أن يكون مثلاً من أغلق جريدة «الرأي» لمرتين هو من أعاد اليها أصحابها بعد أن تم تبييعهم لأسهمهم من طرف لجنة أمن اقتصادي وعلى رأس العائدين محمود الكايد،، ثم صديقه وصديق العائلة محمد العمد الذي يتشارك أبناء لمضر بدران مع العمد وأبنائه في ملكية شركة مساهمة للإسكان.

في حكوماته الأربع(1976-1991) هناك ما يستحق التوقف عنده. لقد خلت حكومته الأولى والثانية من اي وجه نسائي، ما يعكس نزوعاً محافظاً لدى الرجل، وما يفسر وإن جزئياً الاقتراب المتبادل بينه وبين الإخوان المسلمين الذي تأسس تاريخياً على مواجهة المد القومي واليساري في المنطقة، وعلى الاعتراف بالتزكية الشعبية لهم في الانتخابات النيابية. فيما شهدت حكومته الثانية نشوء أول وزارة للثقافة مع جمعها بحقيبة الشباب وتولاها آنذاك الشريف فواز شرف. و شهدت حكومته الثانية إنشاء أول وزارة لشؤون الأرض المحتلة عهد بها آنذاك للمرحوم حسن ابراهيم، وقبل أن يعيد فك الارتباط هذه الوزارة،الى دائرة ملحقة بوزارة الخارجية. وكانت في الأصل مكتباً تنفيذياً أداره بدران نفسه في العام 1972 في فترة احتدام الخلاف مع منظمة التحرير، حول تمثيل الضفة الغربية وأبنائها.

ما هو أكثر أهمية ويستحق التوقف عنده، ما برهن عليه مضر بدران من حاسة سياسية مرهفة وعمق نظر ومعرفة بقدرات الأشخاص، باختياره وجوهاً وزارية في فريقه لم تلبث بعد سنوات أن انتقلت الى الدوار الرابع على رأس السلطة التنفيذية،و هؤلاء هم: عبدالسلام المجالي، أحمد عبيدات، عبدالكريم الكباريتي، عبدالرؤوف الروابدة، وطاهر المصري . فيما شكل مرجعية سياسية ومصدر «إلهام وإشعاع» لشقيقه الأكاديمي عدنان الذي لم يفته قطار الالتحاق بنادي رؤساء الحكومات، رغم أنه انضم إليه متأخراً بعض الشيء.

بهذا تبدت موهبة ابن المدينة الصغيرة جرش ذي الأصول الفلسطينية البعيدة، بغير استناد لخلفية اجتماعية تقليدية (عائلة ممتدة)، وبدأ حياته العملية في الثالثة والعشرين من عمره بعد تخرجه من كلية الحقوق في جامعة دمشق،فعمل مستشاراً عدلياً في القوات المسلحة عام 1957. ولعل ذلك العام وما اتسم به من صخب سياسي في المملكة كما في المنطقة، قد شحذ مواهب الرجل، وبلور خياراته اللاحقة وأسهم في تشكيل مزاجه وإيقاع شخصيته المنضبطة والصلبة، التي ينأى صاحبها عن الاستعراض والأضواء،ويعكف على العمل والتدبير بصمت، ويشارك في رسم قرارات سياسية واستراتيجية ذات أهمية كبيرة .

من الحياة المهنية العسكرية - الأمنية،الى ترؤس الحكومات الى العمل في ظل الملك الراحل الحسين أميناً عاماً للديوان ثم مستشاراً للأمن القومي فرئيساً للديوان الملكي وصولاً لحكومته الأخيرة (أواخر 1989 حتى منتصف 1991)التي هيأت لتقنين التحول الديمقراطي المستمر، وأفرجت عن قلوب الناس وألسنتها، ورفعت ضيماً عن كثير منهم .. فقد نجح مضر بدران في البرهنة ليس فقط على أنه رجل دولة طويل الباع، بل باعتباره عموداً من أعمدة الدولة وركناً ركيناً من أركانها، بشراكته الفاعلة في حقبة التثبيت على حساب المشاركة السياسية، ثم في مرحلة الانفراج التي ننعم بثمراتها مع ثغرات ليست هينة فيها. وهو ما قد ينسحب عليه القول المحفوظ وبعيداً عن التأويل الديني وبالمدلولات الدنيوية فحسب : أمراؤكم في الجاهلية أمراؤكم في الإسلام.

أردني

بورتريه سياسي

محمد الحلايقة:
لو كان "يَطّاوي" لصار رئيسا للوزراء!

خالد ابو الخير

شخصية مركبة، سماتها الأساسية ترسم صورة سياسي من طراز خاص: جذور ريفية، وثقافة واسعة، وليبرالية مقننة مع تنويع مثير لفهم ديني متنور.

ولد محمد الحلايقة العام 1951 في قرية الشيوخ على أكتاف جبل الخليل، لأسرة فقيرة: الأب أمضى عمره يعمل في الأرض، وعرف أيضاً كرجل دين، والأشقاء انخرطوا مبكرا في الجيش العربي.

مدرسته الأولى كانت «الشيوخ» الابتدائية، التحق بها في مقتبل الصبا قاطعاً سبعة كيلومترات يومياً ذهاباً وإياباً على رجليه ليتلقى العلم. غير أن أجواء الطبيعة في تلك الربى، صقلت شخصيته وقربته من اللّه، فتعزز إيمانه الراسخ الذي يعد من أهم مفاتيح شخصيته.

إرهاصات وعيه السياسي تكونت إبان حرب 1967، ومعايشته بدايات الاحتلال، بعد أن تبخرت وعود النصر المؤزر وخفتت آخر خطابات وأغاني الكفاح من «صوت العرب» على وقع أضواء القناديل الشاحبة لقرية باتت رهن الأسر. الصدمة كانت كبيرة، هزت وجدانه الغض، فاندفع مشاركاً في التظاهرات التي اندلعت لرفض الاحتلال وآثار الهزيمة. ترافق ذلك مع وضع عائلي صعب، فقد أصيب الأب بشلل نصفي اقعده البيت واضطر الفتى لترك الدراسة في عام «النكسة».

في عمان التي يهوى، التحق بمدرسة فلسطين الثانوية الكائنة في جبل عمان الدوار الثاني، عقب حصوله على منحة للدراسة فيها لتفوقه.

الآن.. حين يسير في تلك الدروب، يتذكر بشيء من الحنين مقاعد الدرس، وأساتذته وزملاء دراسته وخيال عابر لتلميذة غالباً ما كانت تتأبط كتبها، تبادله نظرة إعجاب، قبل أن تختفي في.. الأيام.

بعد محاولة لدراسة الطب في الهند عاد إلى الأردن والتحق بالجامعة الوحيدة الأردنية آنذاك دارساً للكيمياء، ويتخرج في العام 1976 .شد الرحال بعدها الى جامعة ليدز في بريطانيا وحصل على الدكتوراه في الكيمياء الصناعية.

حلم العمل في الخليج قاده الى الكويت التي عمل بها لثلاث سنوات، لكن الحلم لم يلائمه، فعاد أدراجه مدركاً أن «لا شيء يعدل الوطن».

بعد مسيرة حافلة بالعمل الخاص والحكومي برز في غير تخصصه كاقتصادي، غداة تعيينه مديراً عاماً لمؤسسة تنمية الصادرات العام 1997، أيامها كان الأردن داخلاً لتوه في معمعان التحولات الاقتصادية الكبرى.

يعزى الى مكتب ولي العهد آنذاك الأمير الحسن اكتشافه، بحسب مقرب منه، غير أن جهوده ومثابرته ونشاطه وإعداده لدرسه جيداً ساهمت في تسليط الأضواء عليه. وعملياً..

برز الحلايقة في العهد الجديد، واستلم عملياً ملف «اللبرلة» ، عندما ترقى لمنصب أمين عام وزارة الصناعة والتجارة مطلع العام 2000، فوزيراً للصناعة منتصف العام نفسه، ونائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية 2002، ونائب رئيس الوزراء وزير التنمية الإدارية 2003 ونائب رئيس الوزراء ووزير للصناعة والتجارة 2004.

يعد الحلايقة أحد عرابي إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ولعب دوراً محورياً في كل التحولات الى اقتصاد السوق، بقضها وقضيضها. كما ترأس الوفد المفاوض لانضمام الأردن الى منظمة التجارة الدولية، والوفد المفاوض لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن ترؤسه للجنة التنمية/مجلس الوزراء، وعضويته في المجلس الملكي الاستشاري الاقتصادي.

يصفه مقرب منه بأنه «ذكي، وديناميكي، ونظيف ومحترم، ومنفتح على الإعلام»، ويصنفه سياسياً بأنه «ليبرالي بمفاهيم وطنية، يختلف عن وزراء «الديجتال» ، بأنه يؤمن بليبرالية تخدم الوطن، ولعب في السابق دور حلقة الوصل بينهم وبين المحافظين».

«ليبرالي اختلف مع الليبراليين الجدد في مرحلة من المراحل، بعد اقتناعه بأن ما يطرحونه من برامج تنقصها الواقعية، خصوصاً ما تعلق منها بإدارة الحكومة»، تشرح شخصية سياسية وتضيف «هذا الخلاف فتت حكومة سابقة إلى مراكز قوى ما تزال تفعل فعلها، وأسهمت في إقصاء الحلايقة ومن وقف موقفه عن حكومات تلت».

يراه مناوئوه أنه «يحب الأضواء، ويستغل قدراته للتغطية على الآخرين في الفريق الوزاري، يعترض على الليبراليين الجدد بهدف تسجيل النقاط ليس إلا، فيما لو ترك الأمر له لمضى في الشوط إلى أبعد مما يذهبون إليه» .

اختلف مع علي أبو الراغب فاستقال من الحكومة، لكنه لم يلبث أن عاد في تعديل لاحق، بناء على رغبة جهات عليا، رغم رفضه الأولي لعرض رئيس الوزراء. علاقاته مع النواب جيدة وتقوم على الاحترام المتبادل، ولطالما شكل حائط الصد عن الحكومات في المجلس، خصوصاً إبان التجاذبات التي شهدها المجلس مع حكومة فيصل الفايز.

في السباق لتشكيل الحكومة في العام 2004، كان الحلايقة منافساً قوياً الى جانب فيصل الفايز، لكن الأمر استقر أخيراً على الأخير، فيما جاء الحلايقة نائبا للرئيس. ما أثار تساؤلات، فسرها مقربون بأن الحلايقة على الرغم من كل صفاته الايجابية يفتقر الى الروح القتالية. ويعلق صديق له بالقول: «لو كان الحلايقة «يطاوي»، نسبة الى قرية يطا الواقعة على بعد حفنة كيلومترات من قريته ، أي بمعنى «وعر» ، الصفة الغالبة على أهالي تلك القرية، لكان صار رئيساً للوزراء».

وأدت همسة في أذن فيصل الفايز بأن «نائبه الحلايقة رئيس الوزراء الفعلي»، لاقت هوى لديه، إلى استقالته من حكومته، لكن حبل الود بين الرجلين لم ينقطع. وفي يوم الإستقالة صدرت إرادة ملكية بتعيينه عينا.

عند تشكيل مجلس الأعيان الحالي ثارت تساؤلات عن غياب الحلايقة عنه.

يوصف الحلايقة بأنه رجل المتناقضات، لديه خطوط مفتوحة في كل الاتجاهات: القصر، الحكومة،والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

النجاح الذي أصابه في أثناء عمله الحكومي لم يكن وليد صدفة، فقد حقق نجاحاً أكبر في عمله بالقطاع الخاص. وما زال رغم ابتعاده عن المنصب الحكومي حاضراً في العديد من المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية. وله باع في جذب الاستثمارات.

يجادل مقرب آخر منه بأنه «منفتح، دقيق، يقرأ بنهم في شتى الحقول، وسريع البديهة وحاضر النكتة، وهادىء الطباع، لكنه عنيف إذا ما استفز، من عيوبه التسرع أحياناً استناداً إلى ديناميكيته».

يعد بيتوتياً، سعادته بالجلوس الى أبنائه الستة «ثلاثة أولاد وثلاث بنات» أكبرهم «أنس»، وأمنيته ، أن يرى أحفاده يلعبون حواليه.

بعين الاستغراب شاهده متابعو المجالس العلمية الهاشمية محاضراً في قضايا الدين، فهو على خلاف كثيرين من الاقتصاديين يحظى بثقافة دينية واسعة، ويروى أنه تولى الخطابة والوعظ في مسجد حي كان يقطنه إثر تغيب الإمام عنه.

حين ينظر الى الوراء وتتعدد المشاهد أمام ناظريه: الطريق الموحل الذي كان يقطعه فتى فقير «فلاح ابن فلاح» مشياً الى مدرسته الحكومية، ومروراً بكل محطات حياته ووصولاً الى أعلى المراتب يحس بالرضا لأنه «حقق رصيداً كبيراً من محبة الناس» بحسب قوله. ما يتبقى أن الاقتصادي المثقف والواعظ لاشك وعى ما قاله كونفوشيوس، في كثير من مراحل حياته «على الإنسان ان يفعل ما يعظ الناس به، كما عليه أيضاً أن يعظ الناس بما يفعله».

زووم ..

المرأة و الثور

خالد أبو الخير

صحيح أن المكسيكية راكيل مارتينز أول من صارع الثيران في حلبة «الكوريدا»، لكن بنات جنسها أول من صارعها في شتى الاماكن.. يشهد على ذلك تاريخ المرأة المنقوش بالاظافر والدماء والدموع.

فمنذ اقترفت عشتار خطيئة إنزال الثور من السماء، ذات غواية، في مستهل الانقلاب الأبوي الذي اطاح بالمرأة عن عرشها، والمرأة تواجه أحد أمرين: إما أن ترضخ للثور أو تنتصر عليه.

وربما كانت الضحايا اللواتي سقطن تحت قدمي الثور يقاربن عدد من سقطوا في الحروب، يكفي للتدليل على ذلك أن العذارى كن يقدمن في «مصر» القديمة، حيث كان للعجل «أبيس» سطوته، قرباناً للنيل، ونساء الإمبراطور في الصين كن يربطن أحياء مع جثته بعد وفاته ليغرقن في نهر اليانغ تسي . وعرف العرب قبل الإسلام وأد الاناث، فيما ما زالت المرأة في بؤر من الهند تجبر حين يتوفى زوجها أن تحرق مع جثته أو توصم بالعار فتلحق بطائفة المنبوذين. أما النساء اللواتي قضين تحت ضغط عادات وتقاليد رهط من الثيران فأكثر من ان يحصين ، وكم من امرأة سقطت ضحية خنجر باسم «شرف رفيع» ولمجرد الشبهة.

وليس مصادفة أن امرأة هي «ارديانى ابنة الملك مينوس» دبرت مكيدة قتل" المينوتور»، الكائن الذي نصفه ثور ونصفه الثاني انسان» في متاهته بجزيرة كريت.

.. «وُلد ثوراً فصار انساناً»،هكذا قال «أخنوخ» في العهد القديم.

إلا أن بعض الثيران بقيت ثيراناً: فانتصري ، انتصري على جميع الثيران، ولا تأخذك بهم يا سيدتي شفقة أو رحمة..

Q.

What are the top two reasons why
smart educated people use our website?

www.al-sijill.com

A.

1. They're educated.
2. They're smart.

السّجل

اسبوعية | عربية | مستقلة

إقليمي

البحرين.. أبعد من استجواب وزير في البرلمان

معن البياري

تتعرض مزرعة للمستشار الأمني لرئيس وزراء البحرين، ورئيس جهاز الأمن الوطني السابق، في بلاده الشيخ عبد العزيز بن عطية آل اللّه آل خليفة الأسبوع الماضي لهجوم تخريبي نفذه 30 ملثما أسفر عن حرقها بالكامل، وينجو عمال آسيويون فيها من الموت بصعوبة. يبدو الحادث جنائياً، وهو كذلك، غير أن حيثيات ظاهرة تدفع إلى وجاهة التحليل الذي ذهب إلى ربط الحادث بأن صاحب المزرعة ذو موقع خاص، فضلاً عن أنه شقيق الوزير «المشكلة» في الحكومة البحرينية الشيخ أحمد بن عطية اللّه وزير شؤون مجلس الوزراء، والذي يعد الهدف الأهم لكتلة نواب جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة، وبات استجوابه ثم إسقاطه همّاً أول لديها، بسبب اتهامها له بفساد مالي واستغلال نفوذ، فضلاً عن الأكثر أهمية وحساسية من ذلك، وهو أنه الوزير الذي نشر مستشاره السابق السوداني البريطاني الجنسية صلاح البندر تقريراً بالغ الخطورة، تضمن معلومات عن تحركات سياسية وأمنية وإعلامية واسعة، هدفت إلى التأثير على التركيبة السياسية العامة في البحرين وعلى الانتخابات النيابية والبلدية.

جاء حرق مزرعة المسؤول الأمني، عقب يوم من فشل البرلمان في الاتفاق على رؤية واضحة لاستخدام أداة الاستجواب لمساءلة الوزراء

ويحظر نشر أي تفاصيل حول التقرير ومجريات التحقيق بشأن هذا التقرير الذي ترد فيه أسماء ضباط أمن عرب. تبدو الواقعة مغرية للتملي فيها، فإحراق مزرعة حدث ربما حمل رسالة خطيرة لوزير كان تثبيته في الحكومة بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بمثابة "استفزاز" للجمعية المعارضة الأبرز التي تعد التمثيل السياسي الأهم للشيعة في البحرين. وها هي تحاول وتجهد، وعبثاً على الأغلب، من أجل استجوابه في البرلمان ومن ثم إسقاطه، وأمام الرفض المتكرر من جانب رئاسة مجلس النواب لطلب الاستجواب، يبدو البرلمان البحريني منذ شهرين لا شغل له غير هذه المسألة، أمام إلحاح «الوفاق» على مساءلة الوزير أحمد بن عطية اللّه آل خليفة الذي ينتسب إلى العائلة الحاكمة.

هذه القضية تتواصل منذ نحو عامين، فيما يعاين في المشهد الداخلي العام في مملكة البحرين أجواء من الانفتاح السياسي ومن إعلاء خطاب حقوق الإنسان وحالة من السجال والجدل يمكن وصفها بأنها محمودة، ويتبين ذلك في مناخ التعبير عن الحريات الواسعة التي تتمتع بها الصحافة، وكذلك في تعدد المنابر للجمعيات السياسية والتجمعات والتشكيلات المدنيّة والأندية والاتحادات الثقافية والناشطة في قضايا المرأة ومحاربة الفقر وغير ذلك من شؤون.

ويساهم في تظهير هذا الحال أن المرء لا يلحظ قبضة أمنية متشددة، ويلحظ في الوقت نفسه انتعاشاً بيّناً لثقافة التظاهر في مسيرات واعتصامات واحتجاجات في غير شأن ومسألة. وما كان ليتحقق هذا لولا تراكم تجارب نضاليّة وحقوقيّة وسياسيّة مديدة في هذا البلد الخليجي الصغير، خاضها لعقود ليبراليون وإسلاميون وفاعليات سياسيّة عديدة نشطت في مناوأة السلطة طويلاً، وبدرجات متفاوتة في منسوب الاعتدال والتشدد. وفي البال أيضاً أن الإرادة الإصلاحية التي بادر إليها الملك الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة كان لها دور جوهري في عبور البحرين إلى اللحظة الراهنة.

جاء حرق مزرعة المسؤول الأمني البارز وشقيق الوزير الأبرز، عقب يوم من فشل رؤساء الكتل النيابية في البرلمان البحريني في الاتفاق على رؤية واضحة لاستخدام أداة الاستجواب البرلمانية لمساءلة الوزراء، وقد سعت كتلة « الوفاق »، (17 نائباً)، إلى تعديل أحكام نص مادة قانونية اعتبرتها تعسفية ومعيقة للحق الأصيل للسلطة التشريعية في ملاحقة الفساد والمفسدين. وتنادى نواب بحرينيون في لقاءات واجتماعات بينهم إلى حل اشكاليات وشبهات دستورية مرتبطة بالأمر، ومتعلقة أيضا بمسألة تضمن استجواب «الوفاق» أعمالاً وتصرفات سابقة على تولي الوزير المستجوب للوزارة، وما إذا كان الوزير مساءلاً إذا استمر بقاؤه في الوزارة نفسها بعد إحداث تغيير حكومي في المناصب الوزارية.

بعد الإخفاق في حسم الموضوع، جاءت حادثة الحرق المشار إليها، وأعقبها اجتماع بين وفد من نواب كتلة «الوفاق» مع رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، شرح فيه رئيس الكتلة ورئيس الجمعية علي سلمان أسباب إصرار «الوفاق» على تمرير طلب الاستجواب في البرلمان، وتأكيدها اتهام الوزير أحمد بن عطية اللّه بالفساد الإداري والمالي، رغم معارضة الكتل النيابية الأخرى.

اللافت في متابعة التفاصيل المتشابكة في هذه القضية، البرلمانية والسياسية، وغيرها في البحرين، أن حادث حرق المزرعة، يحيل إلى أحداث عنف غير هينة الحجم والعدد تتوالى في الشارع هناك، وشديدة الحدّة أحياناً، ويتوازى وقوعها مع شيوع حديث معلن عن احتقان حاضر في هذا الشارع، ومع رواج قناعة واسعة بأن ثمة نزوعات طائفية ومناطقية تتوطن في البلد. والمفارقة في الأثناء، أن مجلس النواب هو من يحظى بالانتقادات الأوسع، وفي البال أن البحرينيين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب نواب يمثلونهم في 2002 بعد طول انقطاع منذ 1973، فصار المجلس الذي قاطعته جمعية الوفاق التي عدلت في انتخابات 2006 عن المقاطعة، وحازت على 17 مقعداً من أصل 40 هم أعضاء المجلس. وبات المشهد العام، خصوصاً في جانبه المتعلق بالأداء البرلماني، يكاد يكون مختصراً في المنازعات المستمرة بين كتلة نواب هذه الجمعية التي تعد التمثيل الأقوى للشيعة في البحرين والحكومة، وبين الكتلة نفسها والكتل النيابية الأخرى التي تتوزع على درجات من الموالاة للحكومة لا تصعب معاينتها. ويسيطر التيار الإسلامي، بشقيه الشيعي والسني، على نحو 30 مقعدا على البرلمان الذي لا يتمثل فيه التيار الليبرالي والديمقراطي الذي كان الأكثر جرأة وشجاعة طوال نحو ثلاثة عقود قبل تدشين المشروع الراهن في النضال والمطالبة بالإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية والخيار الديمقراطي. ولم يفلح أحد من رموز التيار المذكور في اقتراع تشرين الأول/ أكتوبر 2006، وبينهم من كانوا منفيين وذاقوا الاضطهاد، وكانوا أصواتاً تنويرية في منطقة الخليج، ومن أبرزهم الناشط عبد الرحمن النعيمي، الذي يرقد على سرير الشفاء منذ شهور، ورفاقه في جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد». وبالإضافة إلى خسارة هؤلاء، لم تتمكن شخصيات كان لها حضورها الليبرالي في مجلس النواب السابق من الاحتفاظ بمقاعدها.

يُعاين في المشهد الداخلي العام في مملكة البحرين أجواء من الانفتاح السياسي ومن إعلاء خطاب حقوق الإنسان

وعلى ما أصاب أداء مجلس النواب البحريني الحالي، من مؤاخذات، إلا أن حصيلة التقويم العامة له في دور الانعقاد الأول كانت جيدة، رغم فشل النواب في طرح قضايا معيشية ضاغطة، تبقى قائمة في البحرين ذات الموارد المحدودة على الرغم من رفع الحكومة الرواتب، وتظل قضية البطالة وارتفاع أعداد المتعطلين في صدارة الهموم الاجتماعية المطروحة.

وقد أقر رئيس «الوفاق» الشيخ علي سلمان بأن منجزات البرلمان جاءت أقل مما يحتاجه الشارع البحريني، وأقل مما تحتاجه مشكلات البحرينيين، وعزا الرجل ذلك إلى الصلاحيات المحدودة لمجلس النواب، وإلى ضعف تعاون الكتل النيابية، نظراً لاختلاف أجندتها السياسية، ما قاد إلى عجز المجلس عن إيجاد معالجات لقضايا سياسية، وولّد حالة من الاحتقان وشعورا بعدم الرضى، انعكس في صورة أزمة أمنية، في إشارة إلى ما عرفته البحرين من أحداث في كانون الأول الماضي/ديسمبر.

وفي وسع المراقب أن يزيد على ما قاله النائب والمعارض البحريني البارز أن أسباب حالة عدم الرضا العام لدى البحرينيين من أداء مجلس النواب الذي يمثلهم، وتالياً ربما مجلس الشورى المعين أعضاؤه، ما شهدته قاعة البرلمان في جلسة 26 شباط/فبراير الماضي من تراشق عنيف بالاتهامات والألفاظ الجارحة والمشادات الكلامية الحادة، بعد رفض رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني الطلب الذي تقدمت به كتلة نواب جمعية الوفاق لاستجواب الوزير الشيخ أحمد بن عطية اللّه آل خليفة.

ووصف الكاتب البحريني محمد الصياد المشهد بأنه «أحد فصول الكوميديا السوداء التي أكثر البرلمان البحريني من عروضها المسرحية، وباتت تنافس وصلات السيرك الأكروباتية ببهلوانياتها المثيرة». ورأى أن نواباً «تألقوا في استعراض مواهبهم الإبداعية في إظهار ألوان قزحية من الطيش والهيجان والتراشق اللفظي الهارموني البديع»....، ما القصة وراء ذلك كله، طالما أن آليات الاستجواب للوزير، كما يريدها نواب «الوفاق» الإسلاميون غير متحققة، وطالما أن مسألة تقرير صلاح البندر أمام القضاء؟. هل ثمة ما يتجاوز البرلماني والسياسي إلى تنازع طائفي؟. هل تتغلب الحكمة فتقيل الحكومة الوزير الأزمة، كما جنبت أواخر العام الماضي وزيري الصحة والإعلام السابقين: ندى حفاظ، والدكتور محمد عبد الغفار استجوابين في البرلمانين وأقالتهما؟. هل تتمسك الحكومة بالشيخ أحمد بن عطية اللّه عنواناً على رفض الاستسلام في مواجهة لا تتعلق بوزير أو غيره؟. ليست الإجابة ميسورة ، ما دام الحال الاجتماعي والسياسي الداخلي في البحرين ينفتح على احتمالات بعضها مقلق.

رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان آل خليفة

ولي العهد السعودي في الدوحة: القمة وملفات أخرى

سليم القانوني

الزيارة التي أداها هذا الأسبوع ولي العهد السعودي للدوحة تعتبر الحدث الأكثر أهمية في منطقة الخليج.. وتؤذن الزيارة التي استغرقت ثلاثة أيام بتجديد الانفراج في العلاقات السعودية القطرية، بعد خلافات تمحورت في جانب أساس منها حول أداء قناة «الجزيرة» المرعية رسمياً، في «استهداف» الرياض وتظهير معارضين متشددين للملكة السعودية بعضهم يقيم في لندن وبعضهم الآخر أقام أو ما زال يقيم في تورا بورا (بن لادن).

سبقت زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز الأخيرة زيارة أخرى قام بها أمير دولة قطر للرياض في العام الماضي، وأدت الى تجميد الخلاف ووقف التصعيد، دون أن تعالج جميع المشكلات العالقة وبينها التباين في الأداء والخيارات السياسية.

الرياض ترى أن هناك محاولات حققت قدراً من النجاح، تم فيها اجتذاب الدوحة للتناغم مع محور إيراني - سوري.من مظاهره الاستضافة الدورية لقادة حماس في الدوحة، اقتراب «الجزيرة» أكثر فأكثر من هذا المحور، استضافة أحمدي نجاد بصورة مفاجئة في القمة الخليجية في الدوحة، سحب القوات القطرية العاملة في إطار القوات الدولية في جنوب لبنان (اليونيفيل).

الآن عشية انعقاد القمة العربية المثيرة للجدل، فالبادي أن الرياض معنية بتفاهم سياسي مع الدوحة،حول الأزمة اللبنانية التي تتمحور بشأنها الخلافات والمواقف إزاء قمة دمشق الدورية. والراجح حتى تاريخه أن العاهل السعودي سوف يغيب عن هذه القمة، فيما لم تعلن الدوحة بعد عن مستوى مشاركتها، وفي ذلك مؤشر لرغبة قطرية بالتفاهم مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالذات مع الرياض. وهو ما حدا بأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لاستقبال ولي العهد السعودي في المطار،، خلافاً للأعراف البروتوكولية ولإظهار رغبة ملموسة في تعزيز التفاهم.

ومع ملاحظة أن وزير الخارجية القطري، زار العاصمة السورية قبل أيام،من زيارة الأمير سلطان للدوحة، فإنه يتبين مدى محورية المسألة في هذا الظرف بما يتعدى مستوى المشاركة في لقاء قمة الى مراجعة الخيارات السياسية لدول مجلس التعاون، ومنها الموقف من طهران وامتداداتها في المنطقة وملفها النووي.فالرياض تؤيد التقارب مع طهران، وسبق أن استقبلت نجاد ومسؤولين إيرانيين آخرين، لكنها تربط المزيد من التقارب باحترام طهران للمصالح العربية والخليجية في العراق ولبنان وفلسطين.

الزيارة كشفت عن عودة الرياض لقيادة المبادرات وتفادي الفراغ، ونتائجها لن تتأخر في الظهور مع اقتراب موعد القمة في التاسع والعشرين من آذار الجاري، وبلورة المواقف بشأن المسائل موضع الخلاف.

دولي

صلاح حزيّن

فوز "الاشتراكي الإسباني": ثاباتيرو لم يعد "رئيس الدقيقة الأخيرة"

لم يحقق الحزب الاشتراكي الإسباني نصراً حاسماً بأغلبية مطلقة للحزب في الانتخابات التشريعية الأخيرة، فقد أشارت النتائج النهائية إلى حصول الحزب الاشتراكي على 43.63 في المئة من الأصوات ما يمنحه 169 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 350 مقعداً، أي بسبعة مقاعد أقل من العدد المطلوب للفوز بالأغلبية المطلقة التي تشترط الفوز ب 176 مقعداً. أما الحزب الشعبي المعارض بزعامة ماريانو راخوي ففاز ب 40.12 في المئة من الأصوات لتصل مقاعده في البرلمان إلى 153 بزيادة خمسة مقاعد عن انتخابات 2004 .

وقد اعترف راخوي بهزيمة حزبه ووجه التهنئة إلى ثاباتيرو.

رغم ذلك، فإن رئيس الوزراء ورئيس الحزب الاشتراكي الإسباني خوسيه ثاباتيرو حقق نصراً خاصاً به، إذ أزاحت النتيجة عنه صورة «رئيس الصدفة» التي التصقت به حين فاز في الانتخابات التشريعية السابقة في العام 2004، في صورة غير متوقعة، فقد كانت جميع استطلاعات الرأي آنذاك ترجح فوز الحزب الشعبي الإسباني بأغلبية مريحة إلى أن حدثت، قبيل الانتخابات، تفجيرات محطة القطارات المركزية في مدريد وأودت بحياة 190 شخصاً وجرح فيها نحو 1800 شخص. حينذاك تسرع رئيس وزراء إسبانيا اليميني خوسيه ماريا أثنار وأنحى باللائمة على منظمة «إيتا» الباسكية التي تطالب بالانفصال عن إسبانيا، واتهمها بأنها وراء التفجيرات، لكن التحقيقات أظهرت أن تنظيم القاعدة هو الذي قام بالتفجيرات، ما يعني أنه كانت هناك علاقة بين التفجيرات وبين الحرب التي تقودها أميركا على العراق. وقد أحدث هذا الكشف تحولا في اتجاهات الرأي العام الإسباني، الذي شعر بكذب رئيس الوزراء السابق، وبأنه ألقى بتهمته لأسباب سياسية لينفي أي ربط بين الحرب الأميركية على العراق والتفجيرات، فما كان من الناخب الإسباني إلاّ أن صوت «في الدقيقة الأخيرة» للحزب الاشتراكي الإسباني بقيادة ثاباتيرو، وليصبح بعد ذلك رئيس الدقيقة الأخيرة، أو رئيس المصادفة، وهي صفة التصقت به حتى الانتخابات الأخيرة.

غير أنه بدا وكأنه قد جاء لينفي هذه الصفة عن نفسه، فبدأ في اتخاذ خطوات على درجة كبيرة من الجرأة حال فوزه في انتخابات 2004، فسارع لتنفيذ وعده الانتخابي بسحب القوات الإسبانية من العراق معتمدا على استطلاعات الرأي التي كانت تشير إلى معارضة واسعة للمشاركة في الحرب الأميركية على العراق، وشرّع السماح بزواج مثليي الجنس، وسهل من إجراءات الطلاق بإقرار «قانون الطلاق السريع»، وهي خطوات أثارت غضب الكنيسة الكاثوليكية المحافظة والمعارضة اليمينية في الوقت نفسه. كما أقر سياسة جديدة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، في بلد دخله خلال السنوات الخمس الماضية نحو خمسة ملايين مهاجر، وتشكل نسبة المهاجرين فيه نحو 10 في المئة، فمنح نحو 700 ألف منهم تصاريح عمل وإقامات شرعية.

ثاباتيرو ذو السبعة والأربعين عاماً طبع الحزب الاشتراكي الإسباني بطابعه الشخصي

كما أفشل ثاباتيرو خططاً كانت ترمي إلى جعل الدروس الدينية جزءاً من المنهاج الدراسي الرسمي، وأقر تشريعاً للمساواة بين الجنسين، وقانوناً آخر مثيراً للجدل يعطي الحق لأقارب الضحايا من الجمهوريين الذين قتلوا في الحرب الأهلية الإسبانية بالتقدم بشكاوى لإنصافهم، وهي خطوة حذر منها اليمين وبعض اليسار لأنها، كما رأوا، تثير آلاماً وتفتح جروحاً قديمة، لكن ثاباتيرو الذي أعدم جده لوالده الذي كان جمهورياً، على أيدي القوات الوطنية أصر على إقرار القانون الذي حمل اسم «قانون الذاكرة التاريخية».

في برنامجه الانتخابي الذي فاز على أساسه احتل الاقتصاد حيزاً مهماً، وبخاصة أنه بدأ يأخذ أخيراً منحى تنازلياً بعد أن كان حقق نسب نمو مرتفعة خلال السنوات العشر الماضية ناهزت 4 في المئة، إذ يتوقع اقتصاديون انخفاض هذه النسبة إلى 2.5 في المئة، ولا سيما مع التأثير السلبي لأزمة الائتمان العقاري الأميركي على قطاع العقارات في أوروبا بمن فيها إسبانيا. وهنالك أيضاً البطالة التي بلغت في شباط الماضي نحو 9 في المئة، وعلى الرغم من انخفاضها من 11 في المئة في العام 2004، فإنها مازالت تعتبر النسبة الأعلى في أوروبا. أما التضخم الذي وصل نسبة 4.4 في المئة، فهو أيضاً يشكل أعلى نسبة في منطقة اليورو.

وعلى أي حال، فإن صورة الاقتصاد ليست قاتمة تماماً، فقد أصدر مركز «يوروستات» المعني بشؤون الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي بيانات أشارت إلى أن الفرد الإسباني أصبح أخيراً أغنى من الفرد الإيطالي، وهو ما جعل ثاباتيرو يقول إنه الآن بصدد اللحاق بفرنسا وإيطاليا. لم يعد ثاباتيرو رئيس الدقيقة الأخيرة، وربما كانت تلك الحقيقة وراء الروح المرحة التي ظهر بها الرئيس الاشتراكي ذو السبعة والأربعين عاماً والذي طبع الحزب بطابعه الشخصي، مثلما فعل توني بلير يوماً بحزب العمال البريطاني، وهو يخاطب جماهير حزبه ليلاً بعد إعلان فوزه المريح قائلاً: «تصبحون على خير، وحظا سعيدا»، مستعيراً اسم فيلم هوليودي شهير.

اقتحمت حدود الإكوادور واغتالت "زعيماً ثورياً"

كولومبيا تصرفت مثل إسرائيل فطالبتها البرازيل بالاعتذار

لا أحد يعرف بعد، ما إذا كان رئيس كولومبيا ألفارو أوريبي كان مدركا لخطورة الخطوة التي أقدم عليها في الأول من آذار الجاري حين أمر قواته باجتياز الحدود مع الإكوادور وقتل راؤول رياس، الناطق باسم أقوى حركات المعارضة المسلحة في بلاده: القوات المسلحة الثورية الكولومبية المعروفة اختصارا باسم (فارك) و16 من مرافقيه. هذا الحادث لم يثر فقط الإكوادور ورئيسها اليساري الشاب رافائيل كوريا، ثم فنزويلا جارة كولومبيا القوية عسكريا وسياسيا فقط، بل أثار حفيظة بعض حلفاء كولومبيا وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تتبنى النظام اليميني الحاكم في كولومبيا ورئيسه الشعبوي والمتشدد أوريبي.

التساؤل حول مدى معرفة أوريبي بما قام به، يستمد مشروعيته من مدى حساسية عملية الاغتيال نفسها، فهي تمت على أرض الإكوادور، في انتهاك صارخ لسيادة دولة مجاورة يحكمها رئيس يساري حليف للرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، الذي لا يقل شعبوية عن أوريبي لكن بمفردات يسارية نارية. وفي محاولة لتبرير العملية زعم أوريبي أنه عثر على وثائق محفوظة في جهاز كومبيوتر كان مع رياس تثبت تورط شافيز في دعم الثوار الكولومبيين، وقال إن من بينها وثيقة حول تأمين كمية من اليورانيوم لفنزويلا، في محاولة للإيحاء بأن شافيز يحاول صنع قنبلة نووية، وهو ادعاء سارع إلى السخرية منه أحد خبراء أميركا الجنوبية في واشنطن، لاري بيرنز، الذي وصف التبرير بالمضحك، وتساءل عما يمكن أن" تفعله" وثائق على هذه الدرجة من الخطورة في الأدغال.

كولومبيا تتلقى سنوياً ٥ بلايين دولار من المساعدات الأميركية لمكافحة «الارهاب»

اعتبر شافيز الاغتيال "جريمة"، وطرد السفير الكولومبي من بلاده. ووصف رياس بـ"الثوري"، وقال إن "كولومبيا هي إسرائيل أميركا الجنوبية".

في واقع الأمر فإن هناك كثيراً من أوجه الشبه بين إسرائيل وكولومبيا أبرزها، ربما، هي أنها تحظى بدعم غير محدود من جانب إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، فهي تتلقى سنويا نحو 5 بلايين دولار من المساعدات المالية الأميركية هي الأكبر في العالم خارج منطقة الشرق الأوسط، وهي مساعدات تزعم كولومبيا أنها تحارب بها الإرهاب، وهي تقصد منظمة "فارك" التي تزعم أنها تمول نفسها من خلال المتاجرة بالكوكايين، ومن الأثمان التي تقبضها لقاء إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم. غير أن تجارة الكوكايين، كما هو معروف، تقوم بها عصابات لم تكن يوما بعيدة عن الحكومات الكولومبية المتعاقبة، وأن نحو 90 في المئة من الكوكايين الذي يصل الولايات المتحدة يأتي من كولومبيا تحديدا. أما الرهائن، فإن منظمة "فارك" تحتجز فعلا عددا كبيرا منهم وتساوم على إطلاق سراحهم الدول التي ينتمون إليها. من المفارقات في هذا المجال أن والد الرئيس أوريبي كان قد اختطف على أيدي رجال "فارك" حيث تمت تصفيته، وهو ما جعل بعض المراقبين يعتبرون قتل رياس، وهو مهندس سياسة الاختطاف، عملية انتقام شخصي.

لكن هنالك بعدا آخر للخطوة ربما لم يدركه الرئيس الكولومبي ، هو أن رياس لم يكن عسكريا بل كان سياسيا، وأنه كان يقوم بالمفاوضات نيابة عن "فارك" في شؤون عدة ليس أقلها التفاوض حول إطلاق سراح الرهائن، وقد دخل رياس في مفاوضات مع الولايات المتحدة نفسها في العام 1997، التي تعتبر "فارك" منظمة إرهابية، كما أنه كان وصل إلى مرحلة متقدمة من المفاوضات مع فرنسا، وهي كغيرها من دول أوروبا تعتبر فارك منظمة إرهابية، وهذا ما أثار حفيظة فرنسا، التي اعتبر وزير خارجيتها برنار كوشنير خبر مقتل رياس نبأ سيئا لفرنسا التي كانت تجري معه مفاوضات لإطلاق سراح إنغريد بوتانكور، وهي مرشحة سابقة للرئاسة في كولومبيا، وتحمل الجنسية الفرنسية، وقد اختطفت على أيدي فارك قبل نحو ست سنوات.

مفارقة أخرى في هذا المجال هي أن عددا من الرهائن قد أطلق سراحهم بعد وساطة بين "فارك" والحكومة الكولومبية قام بها هوغو شافيز.

هذه العوامل المتشابكة جميعا حولت عملية اقتحام الحدود الإكوادورية وقتل رياس خطوة محفوفة بالمخاطر، فإلى جانب استنفارها للقوات المسلحة الإكوادورية والفنزويلية، خلقت نوعا من الاستقطاب في القارة الأميركية اللاتينية فأعلنت الأرجنتين وكوبا دعمهما الكامل للإكوادور، ودعت المكسيك والبرازيل الرئيس الإكوادوري للاعتذار عن الخطوة الخطيرة، وتبعتهما في ذلك الولايات المتحدة التي أدركت مدى رعونة عملية الاغتيال. وقد مهد هذا كله الطريق أمام أوريبي لكي يبدأ في التحلل من تبعات العملية، وهو ما وجد صدى طيبا من جانب الإكوادور وفنزويلا اللتين سارعتا إلى التهدئة التي قادت أخيرا إلى نزع فتيل أخطر أزمة تشهدها أميركا اللاتينية خلال سنوات.

اقتصادي

المشط والسلسلة

يوسف منصور*

بعيدا عن الفقر والبطالة والغلاء أريد أن أخبركم قصة صغيرة، لنعود بعدها للحديث عن الواقع وحلوله.

تدور القصة حول شاب وفتاة تزوجا حديثاً، ورغم عوز الحال وضيق الأسباب، قرر كل منهما دون أن يُعود الآخر بأن يهديه هدية في عيد زواجهما الأول.

الزوج، وبعد تفكير طويل، قرر أن يقدم لزوجته مشطاً مزركش لتضعه فوق شعرها الطويل وتتزين به أمام قريناتها. الزوجة قررت أن تهدي زوجها سلسلة فضية لساعة الجيب التي ورثها عن جده.

لم يخبر أي منهما الآخر عن نواياه، وبما أنهما لا يمتلكان الكثير، قام الشاب ببيع الساعة التي ورثها عن جده ليشتري المشط لزوجته، وقامت الزوجة بالذهاب إلى مصفف شعر وباعته شعرها لتشتري السلسلة لزوجها.

يأتي عيد الزواج، فيقدم الشاب لزوجته المشط، وتقدم هي في الوقت ذاته السلسلة، مشط لشعر ذهب، وسلسلة لساعة الجد التي بيعت. هل تتخيل كيف نظر كل منهما للآخر؟ وكيف أحس كل منهما حين مد يده بالهدية. أهمية القصة لا تكمن في أنها تمثل كيف يضحي الفقراء من أجل من يحبون، وكيف يبيعون لكي يشتروا لأن ضيق الدخل لا يفي بالحال.

الدرس الرئيسي في القصة هو أن اقتصاد السوق (المبني على عملية المبادلة الحرة بين طرفين) يفشل حين لا يتواصل أطرافه، وحين يفتقر السوق إلى المعلومات، فيكثر الغش والخسائر، ويبدأ الناس بالبحث عن البدائل.

فلو أن كلاً من الطرفين أخبر الآخر بنيته لكان الناتج أعظم دون شك، وهو ما ينطبق على واقع الحال لدينا. فالكثيرون كما أثبتت المسوحات التي قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية وجريدة الغد مؤخراً يخافون من إعلام الحكومات المتتالية بما يحسون فعلاً وما يرغبون به، فيعزفون عن المشاركة الديمقراطية في صياغة القرار سواء بانتقاده أو المطالبة بتغييره. وهكذا أصبح صانع القرار يعتقد بصواب قراره في كل مرة، وأصبح لا يقبل النقد، ويشخصن الأمور كلما تم التعرض إلى ما يفعله، وأصبح جزاء المنتقدين هم قلة، عقابهم اقتصادياً ومادياً أو حتى من خلال عدم الاستماع إلى ما يقولون.

وأصبح السكوت من ذهب، فذهب ما ذهب، وتراكمت الأخطاء جيلاً بعد جيل، وعزفت المهارات عن الخوض في ما تريد، ورحل منها الكثير حتى صرنا بعد سنين نشكو من هجرة العقول بعد أن كان الإنسان أغلى ما نملك.

قال أحدهم، إن تعريف الديمقراطية يتطلب أن يكون هناك اتساع لصوت معارضة واحد على الأقل. كما أن من المثبت أنه لا تتم التنمية في بلد ما إلا إذا ارتكزت على الديمقراطية، وإلاّ فكل ما نشهده من أرقام نمو لا تحل مشاكل البطالة أو الفقر أو الغلاء.

يجب عدم الخلط بين نمو لبضع سنين ينتج عنه ازدياد الهوة بين الغني والفقير على أنه نمو، لا، رجاء... قد ترتفع معدلات النمو لأن سعر البترول صار أفضل، ولكن التنمية تعني التواصل أولا بين العامة والقطاع العام... وإلا فسنعود إلى قصة المشط والسلسلة مرات ومرات.

* مدير شركة الرؤيا للاستشارات الاقتصادية
ymansur@enconsult.com

الحديد يواصل التحليق فوق 800 دينار للطن

ارتفاع الأسعار مسؤولية الحكومة والمصانع

جمانة غنيمات

يهمل أصحاب مصانع الحديد الاثنا عشر مطالبات متكررة بدأت منذ سنوات بكسر إيقاع الأسعار الموحدة بين المصانع، التي يثار الحديث حولها كلما قفزت أسعار هذه المادة بخلاف الاتفاق الذي تم بين أصحاب المصانع ووزير الصناعة والتجارة الأسبوع الماضي على تخفيض سعر الطن 25 ديناراً، ونتيجة لضعف المتابعة الحكومية وامتناع المصانع عن المثول للاتفاق بقيت الأسعار محلقة لمعدلات تثير مخاوف شركات العقار وتجار الحديد.

مسؤولية ارتفاع أسعار هذه السلعة الاستراتيجية إلى مستويات قياسية تتجاوز 800 دينار للطن ترتبط بالحكومة ومصانع الحديد، بينما يربط المصنّعون قفزات السعر محلياً بارتفاعه عالمياً إلى 600 دينار.

رئيس جمعية تجار الإسمنت، منصور البنا، يتهم المصانع باحتكار تصنيع وتسويق الحديد بفارق بسيط يتراوح بين دينارين وثلاثة دنانير، تنفيذاً لما يصفه "باتفاق ضمني بين إدارات هذه المصانع على توحيد الأسعار لتغييب عنصر المنافسة".

البنا، يحمل الحكومة أيضاً مسؤولية ارتفاع الأسعار بسبب "إصرارها على إخضاع الحديد لعملية الترميز" ورفضها مطالب التجار والمستثمرين بإلغائه واعتماد المواصفة العالمية لاستيراد هذه المادة الاستراتيجية.

يطالب البنا الحكومة بالوقوف إلى جانب المواطن بإعفاء الحديد من الرسوم الجمركية البالغة 25 بالمئة وإخضاعها للضريبة الخاصة وقيمتها 40 ديناراً بدلاً من الضريبة العامة التي تصل إلى 140 ديناراً/ للطن.

قفز سعر طن الحديد في السوق المحلية إلى 760 ديناراً للطن مضافاً إليها 40 ديناراً أجور نقل.

يوجد في المملكة اثنا عشر مصنعاً، اثنان منها لرئيسي وزراء سابقين. يربط المصنعون ارتفاع الأسعار محلياً بزيادة أسعار الخام في السوق العالمية.

لجأت الحكومة إلى عملية ترميز الحديد العام 2004 كأحد الأدوات الملزمة لاستيراده، باعتبار الترميز شهادة بيان للمستهلك ضمن المواصفة الأردنية.

على أن عاملين في قطاع الانشاءات يرون أن "ترميز" حديد التسليح وتصنيفاتها "شد 40 و شد60 ...الخ" بحسب قدرة المقاومة والضغط والمواصفات الفنية للمادة- مسؤولة عن هذا "الاحتكار". وتضيف المصادر نفسها أن "الترميز يضع عوائق أمام المستثمرين" لشراء الحديد من الخارج نظرا لاختلاف الترميز لدى دول المنشأ.

اتفاقات ضمنية بين ادارات مصانع الحديد على توحيد الاسعار

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس، ياسين الخياط، يؤكد أهمية عمليات "ترميز الحديد" كتوجه محلي يتطابق مع التوجهات العالمية، من شأنه توضيح "مواصفة مادة استراتيجية كالحديد للمستهلك المحلي التي تدخل في أعمال المقاولات، الجسور والعقارات".

"النجاح الذي حققته عملية ترميز الحديد يدعو إلى الاستمرار في هذه الآلية في المستقبل"، حسبما يضيف الخياط.

لكن رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان، المهندس زهير العمري، يرى خلاف ذلك. إذ يؤكد أن القطاع لم يواجه أي مشاكل "قبل الشروع في آليات الترميز" العام 2004.

مطالبة الجمعية بإلغاء عملية ترميز الحديد وفتح باب الاستيراد مع الإبقاء على رقابة "المواصفات والمقاييس" جاءت بعد أن وصلت أسعار المادة إلى أعلى مستوى لها في تاريخ السوق المحلية.

ويرى مستثمرون أن أسعار مادة "حديد التسليح" المستخدم للبناء تأثرت كثيرا بآلية الترميز التي تجبر التجار والمستثمرين "على شراء المادة من المصانع التي وحدت الاسعار فيما بينها وفرضت زيادات غير معقولة".

منذ عام 2003 تضاعفت أسعار الحديد من 300 دينار للطن الى 760 دينارا للطن بنسبة فاقت 150 بالمئة، ما ساهم في رفع تكلفة الإنشاءات وأسعار الأبنية.

مصنعو الحديد يرون أن الأسعار المحلية تعكس الارتفاع الفعلي لأسعار خامات الحديد "البيليت" عالمياً إضافة الى ارتفاع كلف الشحن والتصنيع ومصادر الطاقة. تستورد المملكة ما يربو على 74 بالمئة من استهلاكها من الحديد من أسواق أوكرانيا، وروسيا، والصين، إذ تجاوزت كلف استيراد هذه المادة العام الماضي نصف مليار دينار.

ويقدر مدير عام شركة حديد الأردن، عماد بدران، كلفة استيراد طن الحديد واصلاً لميناء طرطوس حالياً 800 دولار (570) ديناراً مؤكداً أن هامش ربح المصانع "محدود".

تنقسم مصانع الحديد الاثنا عشر في المملكة إلى نوعين؛ ثلاثة مصانع تنتج الحديد من إعادة صهر "الخردة" وهي تسد ما نسبته 40 بالمئة من احتياجات المملكة والبقية يعتمدون على استيراد "خام البيليت" من الخارج.

سعر الصنفين شبه متساو.

سعر طن الخردة ارتفع من 50 إلى 250 دينارا للطن في السنوات الأخيرة فيما بلغت كلفة الخردة المستوردة 300 دينار. أما سعر زيت الوقود الثقيل "الفيول" فتضاعف أربع مرات من 82 ديناراً للطن الى 348 ديناراً حالياً.

إلا أن مستثمرين في قطاع الإنشاءات يؤكدون أن هذه الزيادات لا تبرر القفزات في سعر الحديد.

ترميز الحديد يجهض قدرة التجار على الاستيراد

خلال اجتماع عقد في غرفة صناعة عمان الأسبوع الماضي بين وزير الصناعة والتجارة عامر الحديدي ومصنعي الحديد، قرّرت مصانع الحديد تخفيض سعر طن الحديد «الجملة» بواقع 25 ديناراً.

هذه الخطوة جاءت بعد أن قرّر مجلس الوزراء السماح باستيراد الخردة من الخارج ومنع تصديرها إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على مدخلات ومستلزمات الإنتاج. لكن البنا يؤكد أن «المصانع لم تتجاوب مع الاتفاق» مؤكداً أن الأسعار «لم تنخفض بل زادت بعد أن بدأ التجار بتحصيل أجور نقل قدرها 40 ديناراً للطن»، ما «رفع سعره إلى 800 دينار».

في الأردن ثمانية تجار جملة، موزع رئيسي، لمادة الحديد يتوافر لديهم كميات كبيرة تتراوح بين 30 و40 ألف طن، كما يوجد 500 من صغار التجار.

اقتصادي

واحد من كل خمسة أردنيين في "بؤس اقتصادي"

رصد معادلة الفقر يتطلب إعادة تقييم سلة المستهلك

السّجل - خاص

يتفق خبراء اقتصاد ومسؤولون على أهمية إعادة النظر بحسبة سلة المستهلك، الجامدة منذ سنوات، وذلك من خلال إعادة تقييم الأهمية النسبية لمكوناتها وإدخال سلع جديدة باتت تشكل جزءاً رئيسياً من استهلاك الأسرة الأردنية، وذلك لتحديد معدلات التضخم والفقر الحقيقية. وحين تشرع دائرة الإحصاءات العامة في تحديث مكونات وآليات الاحتساب الأخيرة قبل ست سنوات، تستند إلى أرقام العام 2006، وبالتالي- يرى خبراء أنها- لن تأخذ بالاعتبار تداعيات الأسعار والتضخم منذ مطلع العام الماضي.

تقادم بيانات التضخم والفقر يحول دون وضع حلول واقعية للمشاكل

إدخال مكونات جديدة للسلّة وإعادة ترتيب أولوياتها مهم، من وجهة نظر خبراء اقتصاد يرون في هكذا إجراء سبيلاً لتوفير مؤشرات جديدة للفقر لا سيما أن أرقام هذه الظاهرة- المقلقة للمخطط الاقتصادي- تتسم بالقدم كونها ما تزال تتكئ إلى مسح دخل ونفقات الأسرة 2002.

ثنائية البطالة والتضخم تعكس مدلولات اقتصادية غير صحية، طبقاً لقواعد الاقتصاد. وفي حال لم يتم ضبط التضخم المقدر رسمياً بـ 5.2 بالمئة العام الماضي؛ و/أو لم تلجم نسبة البطالة البالغة حالياً 14.2 بالمئة، فإن البؤس الاقتصادي (مجموع معدلي التضخم والبطالة) سيتوطن وصولاً إلى 18.9 بالمئة.

«حماية شرائح الفقراء ومحدودي المداخيل من شطحات الأسعار يتطلب من صانع القرار اتخاذ إجراءات احترازية لحماية هذه الفئات الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار»، بحسب وزير صناعة أسبق.

مصادر دائرة الإحصاءات العامة، تؤكد أنها «بدأت خلال الفترة الماضية في تحديث سلة المستهلك اعتماداً على مسح دخل ونفقات الأسرة 2006. وبالتالي ستطور بيانات الفقر ومؤشراته «بناء على المسح ذاته لأخذ الزيادة في إنفاق الأسر الأردنية بعين الاعتبار».

مصادر في الإحصاءات العامة تتوقع أن «تتوافر السلة بمعاييرها الجديدة نهاية حزيران المقبل»، لافتة إلى أن تحديث السلة يتضمن «إعادة تقييم أوزان مكونات السلة وأهميتها النسبية للمستهلك».

إلا أن المعادلة الجديدة ستغفل حتماً تصاعد الأسعار، اتساع جيوب الفقر وزيادة معدلات البطالة التي قفزت خلال الأشهر ال 12 الماضية..

تكمن أهمية تحديث هذا المؤشر، بحسب المصادر ذاتها، في دوره في قياس حجم إنفاق الأسر الحقيقي على مكونات السلة التي حدّثت آخر مرة العام 2002.

الخبير الاقتصادي، يوسف منصور، يرى أن مراجعة سلة المستهلك وتقييم الأهمية النسبية للسلع مهم لتجديد خط الفقر الذي لم يتغير منذ سنوات (عتبة الفقر رسمياً 504 دنانير للفرد سنوياً أي 3000 دينار للأسرة في العام أو 250 ديناراً في الشهر)، برغم الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار.

خبراء اقتصاد يؤكدون أن عتبة الفقر تحركت إلى 300 دينار شهرياً للفرد.

«الفرق بين معدلات التضخم وارتفاعات الأسعار التي طالت كل شيء ويتعايش معها المواطن بشكل يومي، يؤكد أن مقياس التضخم المعتمد حالياً لا يعكس الواقع»، بحسب منصور الذي يشكك بالأرقام الرسمية. إذ «يستغرب تراجع نسبة التضخم في العام الماضي» إلى 5.4 بالمئة، من 6.25 بالمئة العام 2006.

منصور، ينتقد عدم ترجمة ارتفاعات الأسعار المتتالية إلى أرقام ونسب داخل السلة مذكراً بأن الأهمية النسبية لبعض مكونات السلة لم ترتفع بالتزامن مع زيادة أسعارها في السوق ومنها: الوقود والإنارة التي لا تتعدى 4.29 بالمئة من إنفاق المستهلك، المسكن وملحقاته لا يتجاوز 26.4 بالمئة من حيث الأهمية في سلة الإنفاق (التغيّر في أسعارها يضرب في هذه النسبة ليدخل في حساب تضخم أسعار المستهلك السنوية).

بموجب خط الفقر الجديد، يقول منصور، يصبح بالإمكان قياس انعكاس متوسط معدل النمو المتحقق خلال السنوات الأربع الماضية البالغ 7 بالمئة على تحقيق التنمية في الأردن وتخفيض معدلات الفقر.

يرجح منصور «ازدياد معدل الفقر خلال السنوات الماضية»، لا سيما أن الأرقام الرسمية تشير إلى «اتساع الهوة بين دخل الفقير وإنفاقه مقارنة بالغني». توفير أرقام واقعية للتضخم أمر مهم لتعدد انعكاساته على قطاعات اقتصادية واجتماعية موازية، منها تراجع الرغبة في الاستثمار بمشاريع إنتاجية لتتجه الرساميل إلى المضاربة بأرباح كبيرة وفورية مثل التجارة والعقارات. كما أن التضخم يمتص زيادة مداخيل الأشخاص المسنين وصغار المستخدمين من موظفي الدولة، ويقلل من إمكانياتهم في المحافظة على قدرتهم الشرائية.

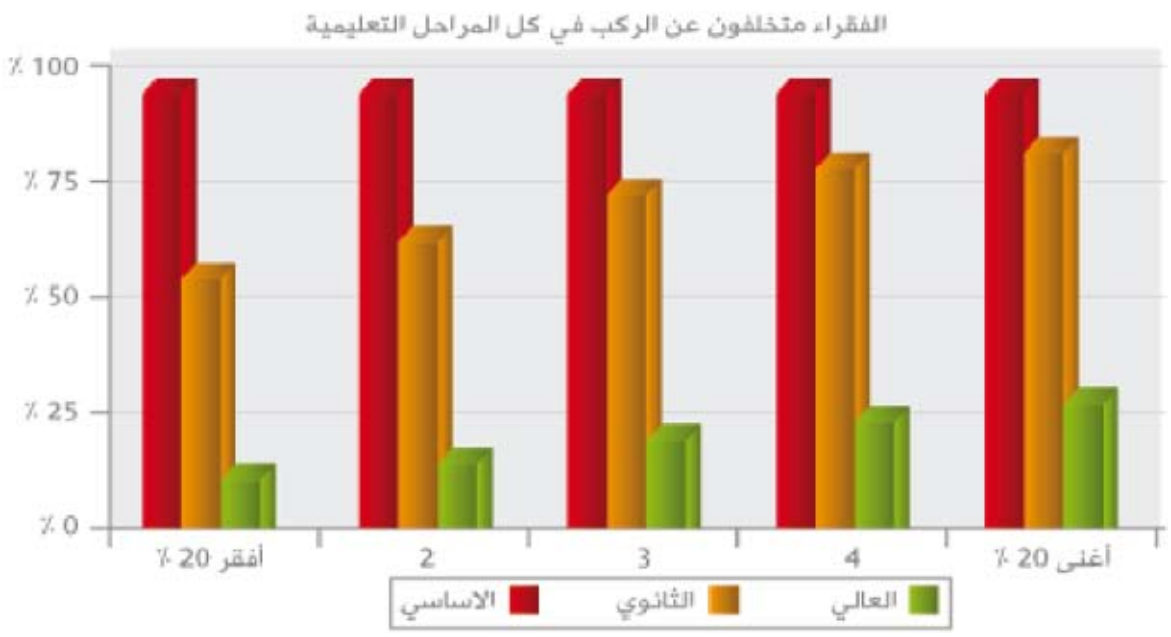

دعوات لوضع آلية تعويض "لائقة" عن رفع أسعار المحروقات

السّجل - خاص

تصر الحكومة على تطبيق آلية توزيع الدعم النقدي لتعويض القطاع غير المنظم عن رفع أسعار المشتقات النفطية برغم الانتقادات المتعددة التي تعرضت لها الآلية منذ تطبيقها العام 2006.

الآلية المتبعة تقضي بتسليم شيكات التعويضات من خلال مكاتب البريد للأسر التي تستحقها. وتشترط أن لا تزيد حصة الفرد الشهرية من دخل الأسرة على 1000 دينار سنوياً.

أبرز الانتقادات التي تتعرض لها الآلية أنها «صعبة ومعقدة»، كما «تنتقص من كرامة الأسرة لا سيما وأن قيمة العديد منها متواضعة ولا تتجاوز في بعض الأحيان العشرين ديناراً».

خبراء اقتصاد يدعون إلى إيجاد طريقة «أكثر حضارية» لتوزيع الدعم النقدي، مثل «توزيع بطاقة ذكية على المستحقين أو تحويل المبالغ النقدية إلى حساباتهم في البنوك إن توافرت».

الآلية المعتمدة الآن تقوم على تقدم المواطن بطلب تعويض بوساطة البريد الأردني. ترسل الطلبات إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لتتحقق من صحة البيانات ثم تصدر الشيكات.

يرى خبراء أن الآلية الحالية ترهق المواطنين ولا تراعي ظروفهم في ظل المعاناة التي يعيشونها في سبيل الحصول على مبالغ بسيطة، لا تتناسب بالأصل مع الضرر الذي لحق بهم جراء صعود أسعار المحروقات.

أقرت الحكومة أخيراً تقديم دعم نقدي لغير العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري كتعويض عن تحرير القطاع، الذي ارتفعت فيه أصناف المحروقات التي تضاعفت أسعارها خلال السنوات الثلاث الماضية.

من جهته يوضح الناطق الإعلامي باسم مديرية ضريبة الدخل والمبيعات موسى الطراونة «أن الآلية تقوم على اتفاق بين الحكومة وشركة البريد الأردني الذي يتولى مهمة التواصل مع جمهور المواطنين مقابل تولي وزارة المالية نفقات تسليم الشيكات».

وعن كلفة إيصال الشيكات إلى المواطنين يقول الطراونة «إن وزارة المالية تتحمل كلفة تحرير الشيك إذ إن المواطنين لا يتحملون أي كلفة مالية أو رسوم تقتطع من شيكات الدعم».

على أن الطراونة يقر "بوجود ضغط على الضريبة والبريد نتيجة تهافت المواطنين"، داعياً المنتفعين من الدعم إلى مراجعة مكاتب البريد شخصياً بصفتهم ذوي العلاقة لا من ينوب عنهم دون وجود تفويض رسمي".

الخبير الاقتصادي، هاني الخليلي، ينتقد آلية توزيع الدعم النقدي، معتبراً "أنها لا تليق بالمواطنين الذين يبذلون جهوداً كبيرة في سبيل الحصول على مبالغ بسيطة جداً".

ويدعو الخليلي إلى البحث عن آلية جديدة "كأن يتم إيداع مبلغ التعويض في حساب للمواطن في البنوك". ويضيف: "ما دامت الحكومة أقرت الدعم للمواطنين فعليها أن تقدمه بطريقة حضارية دون زيادة مشاكلهم في الحصول على الدعم".

تتضمن آلية الدعم النقدي تقديم مبلغ 25 ديناراً لكل فرد تقل حصته من دخل الأسرة عن 400 دينار سنوياً على أن لا يتجاوز قيمة التعويض للأسرة الواحدة ضمن هذه الشريحة 150 ديناراً، فيما يحصل من تتراوح حصته من دخل الأسرة السنوي بين 400 و800 دينار سنوياً على 15 ديناراً بشرط أن لا تتجاوز قيمة التعويض للأسرة الواحدة ضمن هذه الشريحة 90 ديناراً. كذلك، يتم تقديم عشرة دنانير لكل فرد تتراوح حصته من دخل الأسرة بين 801 دينار ولغاية 1000 دينار سنوياً على أن لا تتجاوز قيمة التعويض للأسرة الواحدة ضمن هذه الشريحة 60 ديناراً.

الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، يتفق مع رأي الخليلي، ويزيد: "إن طريقة توزيع الدعم عبر مكاتب البريد فيها ابتزاز لكرامة الإنسان الذي لا يستحق ذلك، وهو أمر مخجل بأن يتحول المواطن إلى مستجدٍ".

تأتي هذه الخطة الحكومية في إطار شبكة الأمان الاجتماعي التي تنفذها تزامناً مع تحرير قطاع الطاقة التي خصص لها 300 مليون دينار، لدعم المواطن، بدلاً من السلعة بحسب تصريحات سابقة لوزير المالية حمد الكساسبة.

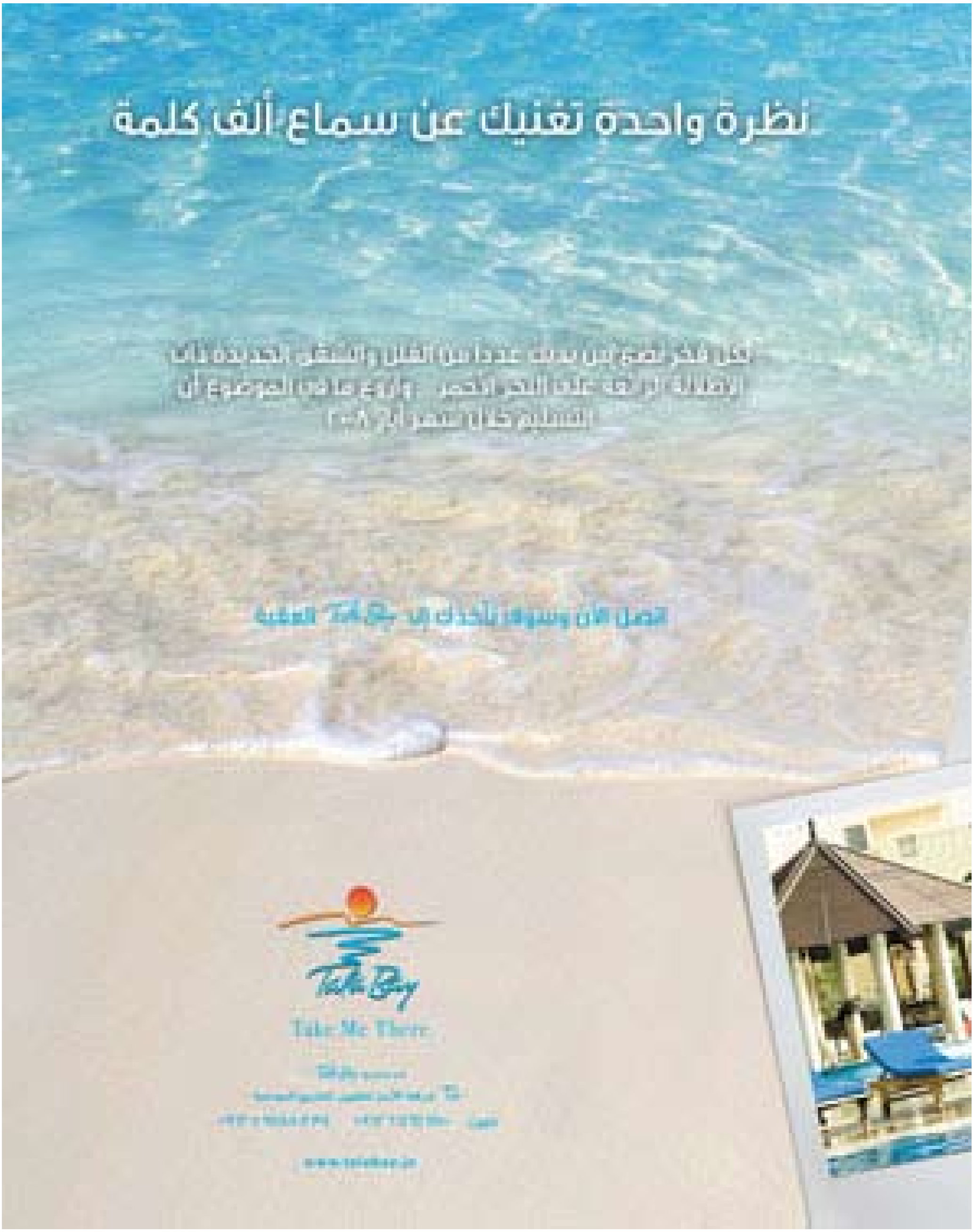
نظرة واحدة تغنيك عن سماع ألف كلمة
Take Me There

اقتصادي

عجلة آلية تسعير المحروقات تبدأ الدوران

السّجل- خاص

◄ بدأت عجلة تسعير المشتقات النفطية بالدوران بعد تأخر في تعديل الأسعار تماشياً مع سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية وربط السعر محلياً (أساس التسعير الشهري) بمعدلات الأسعار العالمية التي بلغت 108دولارات للبرميل.

قرار تعديل الأسعار صعوداً في السوق المحلية كان متوقعا بعد ارتفاع الأسعار عالمياً، تماشياً مع الآلية رفعت وزارة الصناعة والتجارة سعر البنزين الخالي من الرصاص (أوكتان 90) بمقدار عشرين قرشاً للصفيحة الواحدة (20 لتراً) ليصل سعرها إلى 11.70 دينار بدلاً من 11.5 دينار، بحيث يباع اللتر الواحد بسعر 585 فلساً.

كما رفعت الوزارة البنزين (أوكتان 95) بمقدار عشرة قروش للصفيحة الواحدة ليصل إلى 13.30 دينار بدلاً من 13.20 دينار ليباع اللتر الواحد بسعر 665 فلسا.

كذلك، ارتفعت كذلك أسعار الكاز والسولار لتصل إلى 12 ديناراً للصفيحة بدلاً من 11.10 دينار، ليباع اللتر الواحد بسعر 600 فلس.

وبحسب قرار الوزارة، ثبت سعر أسطوانة الغاز عند مستوى 6.5 دينار من دون أي تغيير، التزاماً بقرار تحرير المحروقات الذي أصدره مجلس الوزراء في الثامن من شباط /فبراير الماضي وأرجأ بموجبه التحرير الكامل للغاز حتى الأول من نيسان (أبريل) المقبل.

ودخلت الأسعار الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من منتصف الليلة الماضية.

وبحسبها أصبح سعر زيت الوقود للصناعة والكهرباء 374 ديناراً للطن الواحد، وزيت الوقود للبواخر 374ديناراً للطن الواحد، وزيت الغاز للبواخر (السولار/الديزل) 600 فلس للتر الواحد، ووقود الطائرات للشركات المحلية 600 فلس للتر الواحد، وللأجنبية 605 فلسات للتر الواحد.

كما أصبح سعر وقود الطائرات للرحلات العارضة 620 فلساً للتر الواحد، والإسفلت 396 ديناراً للطن الواحد، وزيت الغاز (السولار) والكاز 600 فلس للتر الواحد، الغاز البترولي المسال بالجملة 841 ديناراً للطن الواحد، والغاز البترولي المسال (50 كغم) 42ر05 دينار للأسطوانة الواحدة.

مؤشر السوق يواصل القفز صوب 9 آلاف نقطة

السجل- خاص

◄ عززت أسعار الأسهم المدرجة في بورصة عمان منحاها الصعودي بقوة، ليرتفع الرقم القياسي إلى مستوى 8585,6 نقطة في ختام تداولات يوم الأربعاء الماضي مقارنة بمستوى 8367 نقطة في ختام الأسبوع الماضي، لتقترب من مستوى 9 آلاف نقطة والذي فارقته منذ أكثر من عامين.

وارتفع الرقم القياسي العام 218 نقطة محققا مكاسب نسبتها 2.6 بالمئة، بفضل الطلب القوي على الأسهم الإستراتيجية وأسهم خدمات أخرى لحقت بركب الصعود.

البيانات الإحصائية لبورصة عمان أظهرت أن نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر شباط/ فبراير الماضي 50.1 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية، إذ شكلت مساهمة العرب 35.5 بالمئة، ومساهمة غير العرب 14.6 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

قطاعيا، بلغت نسبة القطاع المالي 51.5 المئة، الخدمات 35.8 بالمئة، والصناعة 54.4 بالمئة.

الأسهم الصناعية كالفوسفات والبوتاس واصلت تحقيق المكاسب. كذلك حقق سهم شركة مصفاة البترول الأردنية نتائج ايجابية، تزامنا مع إفصاح الشركة لدى هيئة الأوراق المالية، بأنها أبرمت تسوية متعلقة بانتهاء امتيازها الموقع مع الحكومة ومرافقها، وتأكيدها أنها ستقدم خدمات استيراد وتخزين وتأمين وتوزيع المشتقات النفطية ومنح الشركة جزءا من نشاط التوزيع.

تضمنت الاتفاقية إنشاء شركة لوجيستية واحدة في المملكة تكون حصة الحكومة فيها 51 بالمئة، المصفاة 49 بالمئة عند التأسيس.

أغلق سهم شركة مصفاة البترول عند مستوى 13.11 دينار للسهم، وهي مستويات قياسية يصلها للمرة الأولى.

كما قرر مجلس إدارة شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية الموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10 بالمئة، وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة 10 بالمئة ليصبح رأس مال الشركة 6.6 مليون دينار.

الوسيط المالي نصر البرغوثي قال أن "العديد من الشركات بدأت بالتحرك مستفيدة من الأجواء الايجابية التي تسود السوق واستعادة ثقة المستثمرين في الإقبال على الاستثمار بالأوراق المالية".

وأشار إلى أن "أسهم القطاعي كالفوسفات والبوتاس والحديد والمصفاة حافظت على وتيرة ارتفاعها منذ بداية العام الحالي".

الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً في أسعار أسهمها هي: المحفظة الوطنية للأوراق المالية، الكفاءة للاستثمارات العقارية، الأردنية للاستثمار والنقل السياحي "ألفا"، السلام الدولية للنقل والتجارة، وداماك للتطوير العقاري الأردنية.

أما الشركات الخمس الأكثر انخفاضاً فكانت: العقارية الاستثمارية"عقاركو"، الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية، المتخصصة للتجارة والاستثمارات، الدولية للاستثمارات الطبية، وشركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية.

بلغ حجم التداول الإجمالي يوم الأربعاء الماضي 182.5 مليون دينار وعدد الأسهم المتداولة 37.4 مليون سهم، نفذت من خلال 25546 عقداً.

مستثمرون أكدوا أن الطلب القوي على الأسهم أثمر عن وصول أحجام التداول لمستويات جيدة تجاوزت خلال جلستي الثلاثاء والأربعاء الماضيين 100 مليون دينار، لتعيد إلى الأذهان ما شهدته البورصة في العام 2005. على صعيد الأخبار الاقتصادية، أشارت تقارير دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بنسبة 6.54 بالمئة لشهر شباط من عام 2008 مقارنة مع شهر كانون ثاني من نفس العام.

أيضا تؤكد الأرقام الاقتصادية ارتفاع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي لشهر كانون ثاني من عام 2008 بنسبة 4.3 بالمئة عن بنفس الشهر من عام 2007.

نتج هذا النمو عن ارتفاع كميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.6 بالمئة والتي تشكل أهميتها النسبية 82.5 بالمئة، وكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 22.2 بالمئة وتشكل أهميتها النسبية 6.5 بالمئة في حين انخفضت كميات إنتاج الصناعات الإستخراجية بنسبة 8.0 بالمئة والتي تشكل أهميتها النسبية 11.0 بالمئة.

أسعار النفط العالمية تخالف التوقعات وتواصل صعودها

حسن بروأني*

◄ اتخذت أسعار النفط العالمية منحى مخالفاً لتوقعات خبراء النفط الذين رجحوا أن تحافظ أسعار البرميل على مستوياتها التي حققتها قبل أسبوعين (91 دولاراً) لفترة الستة أشهر المقبلة بسبب انتهاء فصل الشتاء وتحسن درجات الحرارة في أنحاء العالم.

لكن الذي حدث عكس توقعات معظم المتخصصين في شؤون البترول، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستويات لم يشهدها العالم، إذ وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من 108 دولارات، والأسعار مرشح للزيادة حسب اعتقاد تجار البترول في السوق العالمية.

الزيادة جاءت بالتزامن مع اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا في الخامس من آذار/ مارس الحالي وأعلن خلاله أن المنظمة ستضخ مزيداً من النفط الخام في أي وقت تحتاج فيه السوق إلى ذلك.

السؤال المطروح: لماذا هذا الارتفاع غير المسبوق في سعر برميل النفط الخام؟ الإجابة ببساطة هي لجوء المستثمرين والمضاربين الى الاستثمار في النفط الخام بدلاً من الاستثمار في الدولار بسبب التدهور الذي طرأ على سعره في الآونة الأخيرة وارتفاع معدلات التضخم.

المضاربون يشترون مثلاً عقوداً آجلة للنفط الخام تستحق التسليم بعد خمس سنوات مقابل 180 إلى 200 دولار للبرميل أملاً في أن تقفز الأسعار إلى هذه القيم أو أكثر بعد خمس سنوات.

المعطيات الحالية لأسواق البترول مثل: العرض والطلب تشير إلى أن هناك كميات كبيرة من النفط الخام فيها. كذلك تعتبر معدلات التخزين العالمي للنفط الخام جيدة وتناسب متطلبات الخمس سنوات المقبلة.

لهذه الأسباب أبقت منظمة الأوبك على مستوى إنتاجها الذي يبلغ 32 مليون برميل يوميا -يشكل حوالي 43 بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتمتلك حوالي 75 بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي- لاعتقادها أن هناك كميات تكفي احتياجات الأسواق.

قرار المنظمة يعبر عن خشيتها من تكرار ما حدث في نهاية التسعينيات عندما انخفضت أسعار البترول إلى 9 دولارات بسبب قيامها بزيادة الإنتاج في بداية الأزمة الاقتصادية الأسيوية، لا سيما أن هناك أزمة اقتصادية تلوح في الأفق ألا وهي تباطوء نمو اقتصاد أكبر الدول في العالم مستهلكة للبترول، وهي الولايات المتحدة الأميركية..

دول كثيرة مستهلكة للنفط وجدت نفسها أمام خيار واحد لا غير، وهو مجابهة الفاتورة العالية لاستيراداتها النفطية بزيادة أسعار المحروقات. إذ أعلنت تونس الأسبوع الماضي رفع أسعار المحروقات بزيادة حوالي 4 بالمئة عما كانت عليه. وقبلها أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية تحرير أسعار المحروقات.

***كاتب متخصص في شؤون البترول**

استهلاكي

علا الفرواتي

نسبة التخلف عن الدفع ضمن "فترة السماح" 95بالمئة

تآكل المداخيل يزيد الطلب على بطاقات الائتمان

يؤكد عاملون في مجال التسهيلات البنكية للأفراد ازدياد الإقبال على اقتناء البطاقات الائتمانية في وقت يحذر اقتصاديون من تأثير حمى الائتمان السلبي في بلد تتآكل فيه مداخيل أبنائه وتتضاعف طرق صرفها.

ويرى خبراء اقتصاد أن الأردنيين، الذين ينفقون 120 بالمئة من مداخيلهم، بحسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة، لا يمتلكون وعياً كافياً حول مخاطر استخدام بطاقات الائتمان.

تناقص القدرة الشرائية للمواطنين وتجاوز معدلات الإنفاق يرافقها منح البنوك المحلية تسهيلات ائتمانية ما ساهم- بحسب عاملين في القطاع البنكي- في رفع الطلب على هذه البطاقات بنسبة نحو 30 بالمائة مقارنة بمطلع العام الماضي.

مدير التسهيلات في أحد البنوك المحلية يقول إن بنكه «ألغى اشتراط تحويل الراتب قبل منح هذه البطاقات كما يروجها بين الطلاب الجامعيين».

يؤكد المدير ذاته أن البنوك «تجني أرباحاً مش بطالة» من هذه البطاقات، إذ تتراوح الفائدة الشهرية عن تأخير السداد بين 1.8 بالمائة و 2 بالمائة وصولاً إلى 4 بالمائة في حال السحب النقدي على بطاقات الائتمان.

إلا أن الخبير الاقتصادي، غسان معمر، يتهم البنوك بجني أرباح «طائلة» من بطاقات الائتمان.

سهيلة يخلف، الموظفة في القطاع العام، اقتنت بطاقة ائتمان سقفها ثلاثة أضعاف راتبها الذي لا يتجاوز 350 دينارا لتتمكن من ترخيص سيارتها.

تقول يخلف: «لم أتمكن من الحصول على قرض شخصي، لأنني أصلاً أدفع نصف راتبي لتسديد قرض سكني، ولذا ساعدتني البطاقة الائتمانية على ترخيص سيارتي وتسديد بعض الالتزامات المتراكمة الأخرى».

كغيرها من المؤسسات الحكومية، أدخلت دائرة ترخيص السواقين والمركبات بطاقات الائتمان ضمن وسائل قبض الرسوم.

مدير تسهيلات الأفراد في احد البنوك الكبرى يرى أن منح البطاقات الائتمانية يمثل «التفافاً على قرار البنك المركزي الذي يحدّد نسبة الاقتطاعات الشهرية لتسديد القروض بما لا يتجاوز نصف راتب الفرد. ويصف مدير التسهيلات فتح باب الائتمان بأنه «حجج لتقديم تسهيلات للأفراد» مقابل فوائد مجزية.

«البطاقات الائتمانية، بخاصة الدوارة منها revolving credit cards، عبارة عن قروض مستمرة لفوائد عالية، بخاصة أن نحو 95 بالمائة من مستخدميها لا يسددون قيمتها كاملة بل يدفعون الحد الأدنى شهريا.»

مدير التسهيلات يلاحظ أن التجار والمستثمرين يسددون 100 بالمائة من سحوباتهم الشهرية على البطاقات الائتمانية، فيما يسدد أصحاب الرواتب القليلة الحد الأدنى الشهري، بينما تتراكم الفوائد عليهم خصوصا أن الفائدة يتم احتسابها شهريا على المبلغ غير المسدد ضمن فترة السماح التي تتراوح بين 45 يوما و60 يوما بحسب سياسة البنك.

في المحصلة تقفز الفائدة إلى 24 بالمئة سنويا، أي ضعفي سعر الفائدة تقريبا على القروض الشخصية.

ميساء عبد العزيز اكتشفت بعد أن اقتنت بطاقة ائتمان «أن الفائدة تقضم أكثر من نصف المبلغ الذي تسدده شهريا». جمانة التي تعمل موظفة في إحدى الشركات العقارية اضطرت للحصول على قرض شخصي بفائدة 11 بالمائة حتى تسدد كامل مستحقات البطاقة الائتمانية.

وتقول: «اكتشفت أنني سأدفع 11 بالمائة سنويا بدلا من 18 بالمائة للبطاقة. بعد ذلك كسرت البطاقة وأعدتها للبنك ولن أقوم باقتناء بطاقة ائتمانية مرة أخرى.»

موظف تسهيلات آخر يؤكد أن ثلاثة أرباع مقتنيي البطاقات الائتمانية، لاسيما الطلاب، لا يلتزمون بالتسديد شهريا ضمن فترة السماح وبالتالي يتحملون غرامات تراكمية.

يضيف المدير: «في هذه الحالة نقوم بمقابلة العميل غير الملتزم ونعمل تسوية نقسط فيها المبالغ المترتبة عليه على دفعات. ولا نلجأ للقضاء إلا في الحالات المستعصية بخاصة أن البنوك مهتمة بالحصول على النقود وليس الدخول في مشاكل».

المحلل الاقتصادي غسان معمر يرى أن كثيرا من الجهل وعدم المعرفة بأصول استخدام البطاقات الائتمانية يشوب استخدامها في الأردن.

على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن البطاقات الائتمانية تسهل عملية الإنفاق، لأن المستخدم في هذه الحالة يصرف النقود وكأن كل حسابه البنكي موجود في جيبه، بحسب معمر.

ويضيف: «الحساب الجاري نوع من أنواع التوفير، لأن المستخدم يسحب منه ما هو بحاجته فقط ولا يصل للنقود بسهولة مثل لو كانت كلها في جيبه. ولكن مع استخدام البطاقات، فإن عملية الإنفاق تصبح أسهل.»

معمر يرى أن البطاقات الائتمانية «حالة إنفاق تلبي جميع الحاجات الاستهلاكية للأفراد بسرعة هائلة بما يمثل تبديدا للثروة في نوع من الإنفاق غير المدروس غالبا وبصورة واسعة تنعكس سلبا على الاقتصاد الكلي».

دين على دين

بالأرقام المطلقة، يرزح كل مواطن أردني، نظرياً، تحت دين يقدر بـ2000 بقسمة مجموع الدين الداخلي والخارجي على عدد السكان.

يقول معمر: «كل هذا يأتي ضمن حسابات دقيقة ولكنها خطيرة في ظل اقتصاد غير نام، لأن كل أساليب نمو الإنفاق محدودة وأسباب النمو محدودة.»

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة وصولاً إلى 11.295 مليار دينار العام الماضي بزيادة 15.7 بالمئة عن عام 2006. ولا يوجد تفصيلات رسمية حول حجم تسهيلات البطاقات الائتمانية ضمن مجمل تسهيلات البنوك.

معمر يدعو البنك المركزي إلى وضع ضوابط تحكم منح البطاقات الائتمانية بخاصة أنها تصرف ضمن مبادئ تختلف عن مبدأ التسهيلات العادية.

8 نصائح أساسية لاستخدام البطاقات الائتمانية

1 - البطاقات الائتمانية عبارة عن قرض بفوائد عالية يجب تسديده وإلا تراكمت الفوائد والغرامات.

2 - على المستخدم حساب إنفاقه بما لا يتجاوز قدرته على التسديد.

3 - على المستخدم متابعة إنفاقه والتذكر أن المشتريات غير المبرمجة تؤثر على مصروف البطاقة الائتمانية بسرعة كبيرة.

4 - على المستخدم الاحتفاظ بفواتير البطاقة الائتمانية ومقارنتها بالتقرير الشهري للبطاقة.

5 - على المستخدم عدم إعارة بطاقته الائتمانية لأي كان.

6 - عدم تسديد المبالغ المترتبة على البطاقة يؤثر على فرصة المستخدم للحصول على قروض ويضعه على "اللائحة السوداء".

7 - على المستخدم محاولة تسديد المبالغ المترتبة على البطاقة بالوقت المناسب والتذكر أن عدم التسديد يزيد الفوائد التي "لا تنتهي".

8 - الامتناع عن إدخال أوصاف البطاقة إلى مواقع إلكترونية غير مضمونة.

فوائد البطاقات الائتمانية:

- تقديم أمان مادي يسدد لاحقا، بخاصة في الأزمات.
- تقديم بديل عن حمل النقد الورقي في حالات كثيرة.
- دعم الاستقلالية المادية للأفراد.

6 أسئلة قبل اقتناء بطاقة إئتمانية:

1 - هل احتاج بطاقة ائتمانية؟
2 - هل استطيع تسديدها؟
3 - ما هي قيمة الفائدة الشهرية؟
4 - هل سيتقاضى البنك عمولة اقتناء شهرية/سنوية؟
5 - ما هي فترة السماح؟
6 - هل هناك فوائد أخرى: نقاط، سحوبات، حوافز مباشرة او فورية؟

بورصة الاستهلاك

البصل

- سجلت أسعار البصل بنوعيه المصري والتركي تفاوتاً ملحوظاً بين مناطق عمان المختلفة.

في الوقت ذاته دعا مختصون المواطنين الى دراسة السوق والتفاوت في الأسعار قبل القيام بقرارات استهلاكية.

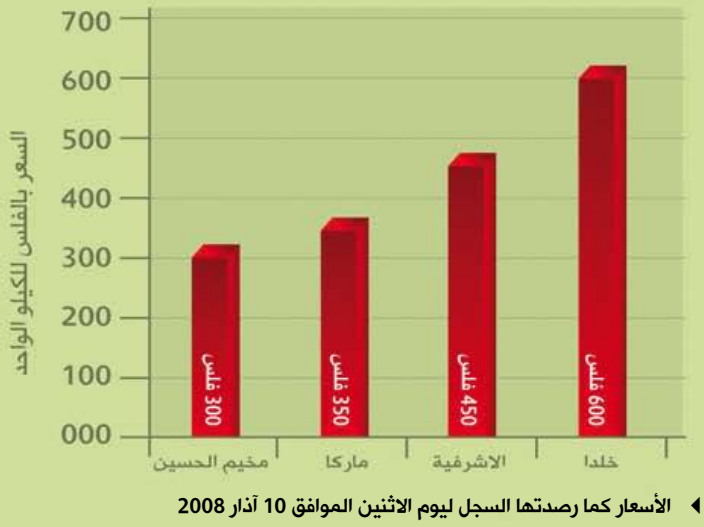

الأسعار كما رصدتها السجل ليوم الاثنين الموافق 10 آذار 2008

ثقافي

الاستغراب: الغرب في عيون أعدائه

يان بوروما وإفيشاي مارغاليت
مراجعة: عبدي كالانتاري*

◀ يعرف يان بوروما وأفيشاي مارغاليت الاستغراب بأنه أحد أشكال الفكر المعادي للغرب، وهو يعود إلى الحركات الأوروبية المعادية للتنوير. وقد استعاره وتبناه قسم من الإنتلجنتسيا غير الغربية حين كانت مجتمعاتها تمر بعملية تحديث. فهو يعرض في تجلياته السياسية خصائص القومية المعادية للاستعمار والشعبوية وحتى الاشتراكية. وعلى أي حال فإن أفضل وصف له هو أنه حركة ثقافية ليست لليسار ولا لليمين، بإيحاءاته الرومانسية والصوفية أو الدينية، التي تكافح للحفاظ على القيم الروحية والعضوية والثقافية المجتمعية، في وجه التقدم التكنولوجي الحديث والمدينية الفاقدة للروح والفردية والتجارية. وحين يصل نقطة إفقاد "عدوه" (الغرب) لإنسانيته ويمارس أعمال عنف، يولد الاستغراب الحقيقي.

صِدام القِيَم هو صراع داخل الإسلام، بين المسلمين الليبراليين والتقليديين، وليس بين المجتمعات الإسلامية والغرب

وضمن سياقات تاريخية خاصة، إما من الشرق الأقصى أو شرق آسيا أو روسيا أو الشرق الأوسط، فإن الدراسة المقارنة الواسعة التي وضعها المؤلفان تظهر كيف وجد المثقفون المحليون صلات بين الأدب والفلسفة الرومانتيكية الألمانية (هيردر وفيخته والقومية الألمانية ونيتشة وعلم الأديان السياسي النازي لهيدغر وشميت) والفلسفة الإسلامية أو السلافية أو فلسفة الشنتو. وما يدعوه هؤلاء المثقفون النفس الحقيقية، والعودة إلى الجذور أو "التقاليد" ليست سوى جهود قسرية لإعادة تفسير، أو حتى إعادة اختراع التقاليد أو "الأصول".

من بين الأنواع المختلفة من الاستغراب، يبرز الاستغراب الديني بوصفه الأكثر فتكاً. فهو، من خلال طموحه إلى العالمية، يلقي بمزاعمه بمفردات دينية راسماً الغرب بوصفه عدواً للّه والتغريب بوصفه الشكل الأسمى للتأليه. هنا يزداد تداخل التغريب بالإسلامية.

إن "الإسهام الأصلي (للإسلاميين) في تاريخ الاستغراب" هو بالضبط ذلك "التصوير للغرب بوصفه شكلا من أشكال البربرية التأليهية." ويشير بوروما ومارغاليت إلى أنه، بخلاف الأفكار المشابهة في الديانة اليهودية، فإن تلك ليست إدانة إنشائية أو مجازية. و«الإله الزائف» للغرب وعملائه في عيون الإسلاميين حقيقي إلى حد كبير، فهو يمثل الحقائق السياسية لعصرنا. وبترجمته إلى سياسة يسلم الاستغراب الإسلامي قياده لفكرة الحرب المقدسة أو الجهاد ضد «الآلهة الغريبة». يقال إن الغربيين جهلة، وهي عبارة يؤكدها بوروما ومارغاليت، وهي لا تعني أناسا جاهلين فقط، بل ومتوحشين أيضا، إنهم ذوو إنسانية ناقصة.

في الدراسات التاريخية للشرق، يمكن تمييز منهجين عموماً: الأول، في بداية المرحلة المتأخرة لإدوارد سعيد، التي ترى أن مفاهيم الشرق والغرب هي "روايات خيالية سامية" خالية من الشرعية الأنطولوجية. "كل منها صنيع جهد إنساني، تثبيت جزئي ونفي جزئي للآخر...مسلّمين أنفسهم بسهولة لاستثمار وتنظيم العاطفة الجمعية،" يقول سعيد. أما المنهج الآخر فهو ما شرع هو وأتباعه في تفنيده، أي التقليد التاريخي للدراسة الاستشراقية، التي تميل إلى شرح الاختلافات التاريخية المتعلقة بقيمهم الحضارية الأصولية، مع تثبيت واضح للغربي بوصفه النوع المتفوق. وبعيدا عن تبصراته التاريخية القيمة، فإن من الممكن للاستشراق إن يستخدم لتبرير الإمبريالية الغربية.

لا ينوي بوروما ومارغاليت نشر آراء قائمة على نموذج "صدام الحضارات" للاستفسار، بل يؤكدان للقارئ أن الاستغراب ليس "مشكلة إسلامية"، ويتمسكان بالرأي القائل إن الإسلام، بوصفه ديانة منظمة ليس مسؤولا عن استغراب المتشددين الإسلاميين. فصدام القيم هو، في الأساس، صراع داخل الإسلام، بين المسلمين الليبراليين والمسلمين التقليديين وليس بين المجتمعات الإسلامية والغرب (ومن هنا تحيتهم للمفكر الباكستاني المسلم محمد إقبال).

الاستغراب يعرض في تجلياته السياسية خصائص القومية المعادية للاستعمار والشعبوية وحتى الاشتراكية

على الرغم من ذلك، فإن دراستهم قد تميل إلى قراءات أيديولوجية ذات طابع استشراقي. يعتبر الاستغراب التغريب أو "الانتشاء بالغرب" مرضاً، وسرطاناً يجب إزالته. وهنا يرد بوروما ومارغاليت التحية، فهما يدعوان الاستغراب "مرضاً مستشرياً"، فالأعراض المجردة مثل المرارة الثقافية تجاه هوليود وموسيقى البوب أو السلوك الجنسي للغرب قد يعالج، ولكن المرض المستشري "قاتل". إنهما يحذران من "عبادة الموت" عند الجهاديين، ويختتمان دراستهما بنصيحة تحذيرية بأن الاستغراب في صيغته الدينية (الإسلامية) أي بوصفه أيديولوجية دولة، ينحو إلى تدمير الديمقراطيات الليبرالية.

إن وصف الاستغراب بأنه "فكر" لا يكفي لإلقاء الضوء على الظروف المادية لانبعاثه. وهناك نوعان من الإصلاحات يساعدان في منع دراسات مثل الاستغراب من إضافة أدبيات الخوف في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول. الأول هو شرح الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي دفعت إلى نهوض الاستغراب بين مثقفي العالم الثالث؛ والثاني هو فهم كيفية تحويل استغراب النخبة (كما صوره هذا الكتاب) نفسه إلى صورة متكاملة (غيشتالت) تاريخية، أو حركة جماهيرية.

وكما أوضح المؤلفان، فإن الاستغراب ولد من مواجهة مؤلمة مع الحداثة، فليس هناك استغراب في المجتمعات التقليدية أو ما قبل الحداثية. وفي كتابه الآخر، "غبار الإله: رحلة آسيوية حديثة" (1990)، يصف يان بوروما، الذي قضى شطرا مهما من حياته في الشرق، بإعجاب الظروف السيئة في المدن الكبرى في تايلاند وبورما والفلبين وماليزيا وسنغافوره وتايوان، حيث تنتشر تدريجيا أزمة هوية مؤلمة بين المحرومين سياسياً واقتصادياً، ومن خلال الصحافة الصادقة والتقييمات الأدبية أو السيرية، ومن خلال الدراسات الاجتماعية أو الاجتماعية النفسية المختلفة ،نعرف كيف أنه ليس الحسد والخجل فقط، بل والأشكال المتطرفة من الإذلال والحرمان المادي، تتحول إلى ثورات غضب عدمية. وإن كان المستغربون الإسلاميون يميلون إلى نزع إنسانيتنا، فإننا لا نحتاج إلى القيام بالشيء نفسه ضدهم. وفي واقع الأمر فإن "أنسنة" الجهاديين والمفجرين الانتحاريين قد يساعدوننا على كسب نوع من المعرفة الضرورية ،لمحاربة الاستغراب والابتعاد عن الغضب الموسمي غير العقلاني ضد "الغرباء السود."

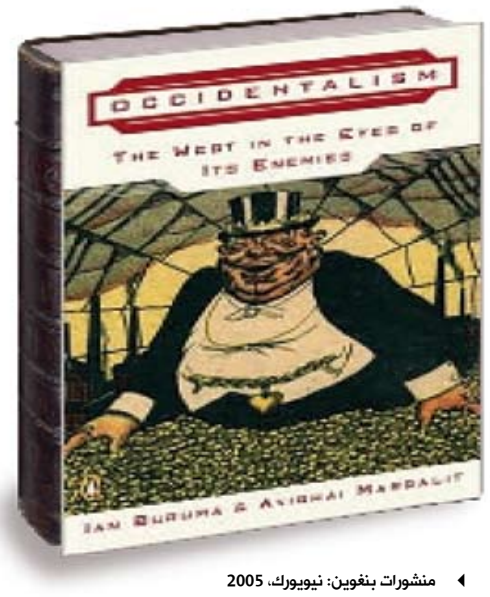

◀ منشورات بنغوين: نيويورك، 2005
◀ 166 صفحة
◀ OCCIDENTALISM: The West in the Eyes of Its Enemieslan Buruma, Joanne J. Myers
◀ Reviewed by Abdi Kalantari
◀ International Journal of Middle East Studies. 38 (2006).

***ينشر بالتعاون مع International Journal of Middle East Studies 38 - 2007**

مضى عصر البراءة وجاء زمن السوق
الكاتب المعاصر يمشي على حبل مشدود

رسمي أبو علي

◀ ليس هناك طريق مختصرة للسعادة. وبالمنطق نفسه، ليس هناك طريق سهل للنجاح، وبخاصة بالنسبة للكاتب – هذا هو موضوع فيلم أميركي ظهر قبل بضع سنوات بعنوان "ليس هناك طريق مختصرة للسعادة".

يمكن اعتبار هذه المشكلة كلاسيكية إلى حد ما، فقد تم طرحها قبل ذلك بأساليب مختلفة – وفي رواية "فاوست" نعثر على الموضوع نفسه، حيث يبيع فاوست روحه للشيطان. وهنا أيضاً، وفي هذا الفيلم يبيع الكاتب الأميركي المقيم في مانهاتن روحه للشيطان أيضاً مقابل النجاح السريع والانتشار والشهرة وصولاً إلى النساء الجميلات. لكن الشيطان هذه المرة يتجسد في شكل امرأة جذابة مغرية ليست من النوع الذي يخجل من القُبل أو غير ذلك، وفق تعبير الشاعر رامبو..

الكاتب الأميركي اسمه جافيز ستون. ويصفه أحد أصدقائه بأنه ليس كاتباً كبيراً إلا أنه أيضاً ليس كاتباً رديئاً، فهو متوسط الجودة لكنه واعد إذا ما واظب بصبر وجدية على إنجاز مزيد من الروايات. إنه محبط الآن ودور النشر لا تقبل كتبه، فهو مفلس أيضاً – هنا وفي هذه اللحظة تبرز له المرأة – الشيطان عارضة عليه عقداً مدته عشر سنوات، تتعهد بموجبه أن توصله إلى الشهرة والانتشار والثراء مقابل أن يتنازل عن روحه . بالنسبة للكاتب فإن التنازل عن الروح أو بيعها هو شطب القوى الإبداعية التي لا يستطيع الكاتب أن يستمر بدونها. ويوافق ستون المحبط على الصفقة فيما تسارع المرأة الشيطان القادرة، إلى تلميع الكاتب والترويج له.

لكنها منذ البداية، تشطب الرواية التي كان ستون يقدّر أنها ستلفت نظر النقاد والقراء . لم يستطع الاعتراض وفق شروط العقد – ورغم كل شيء وبفضل قوة الدعاية والإعلان والفضائيات والصحافة فإن اسم الكاتب يبدأ في اللمعان حيث يحقق كتابه، الذي أصبح تافها بعد شطب أكثر من نصفه، النجاح الكبير كما وعدته المرأة – الشيطان – وهكذا يصبح ستون خلال سنوات مشهوراً تتهافت عليه وسائل الإعلام، غنياً مقيما في شقة فاخرة ويحظى برفقة أجمل النساء.

ثم يبدأ يحس بأنه أضحى عاجزاً عن الكتابة، وبالتالي فإن كل ما يحيط به من نجاح وثراء وشهرة لا طعم له. يحاول التمرد على المرأة، لكنها تذكره المرة تلو الأخرى بأن العقد الذي وقعه ملزم،وأن أي إخلال به سيقوده إلى السجن ودفع غرامات باهظة.

إنه الآن يعيش محبطاً بعد أن أدرك أن لا معنى للحياة ولا طعم إذا تخلى الإنسان وليس الكاتب فقط عن روحه. لكن بفضل أحد الناشرين المقتدرين (لعب دوره انطوني هوبكنز) يفلت أخيراً من قبضة المرأة الشيطان ليبدأ من جديد، ولكن مع عودة روحه هذه المرة.

هذا هو موضوع الفيلم وهو موضوع مطروح الآن، بشكل واضح، بعد أن تقدمت وسائل التسويق والترويج والتلميع، بحيث أصبح الكتاب الآن سلعة من السلع تتولى إحدى شركات الإعلان الترويج له وإنجاحه لبيع أكبر عدد من نسخه.

أصبح الكتاب سلعة تتولى إحدى شركات الإعلان الترويج لها وإنجاحها

بالنسبة لنا في العالم العربي، لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، وإن كانت هناك بوادر ومؤشرات على أننا سنصل إليها خلال فترة قصيرة. فالعلاقة بين الكاتب والقارئ لم تعد، كما كانت في الماضي، بريئة ومباشرةلا تلوثها أي اعتبارات تجارية أو شخصية. ففي مطبعة الفجالة المتواضعة ظل الروائي الكبير نجيب محفوظ يصدر رواياته الواحدة تلو الأخرى على مدى أكثر من خمس عشرة سنة دون أن يتلقى أي عائد مادي يذكر، إلى أن تم اكتشافه ليحصل على النجاح الذي يستحقه.

كان ذلك عصر البراءة قبل أن تدخل الاعتبارات الأخرى لتشويه سوق الإبداع وتقنيته حيث أصبح المتحكمون فيه مجموعة من دور النشر أحيانا كما حدث في جائزة بوكر Booker العربية. ولم يعد للقارئ رأي يذكر، فقد خرجت العملية من يده كليا..

من ناحية أخرى، ولاعتبارات مختلفة، فإن ورشات التلميع بالوسائل كافة قائمة الآن على قدم وساق، إذ يتم تلميع بعض الكتاب عن سابق عمد وتعميم لاعتبارات ليست ثقافية وليست أدبية ، وهذا يجري عندنا في الأردن كما يجري في كل مكان آخر.

وفي هذا الوضع الذي لا علاقة له بالإبداع، فإن الكاتب الحقيقي الذي يرفض أن يبيع روحه مقابل أي ثمن مطالب بالاستمرار في الحفاظ على شرف الكلمة. وقد يظل هذا الكاتب في دائرة الإهمال، وربما لا يتم اكتشافه إلا بعد موته كما حدث لكثيرين ، لكن هذا يظل بالتأكيد أفضل وأشرف من بيع الروح أو القلم.

ثقافي

حضور مثير للتشكيل العراقي في الساحة الفنية الأردنية

هيا صالح

في وقت يرى فيه فنان، وناقد تشكيلي أردني، هو حسين نشوان، أن التقنيات والأساليب الفنية العراقية لم يكن لها تأثير يُذكر في التشكيل الأردني، يؤكد الفنان العراقي المقيم في عمّان، فلاح السعيدي، أن "هناك احتكاكاً وتبادلاً للخبرات بين التجربتَين"، مشيراً إلى أن عملية التأثّر والتأثير كانت على الدوام "إيجابية".

هل هناك شحٌّ في العروض الأردنية مقابل العراقية؟

شهدت الساحة التشكيلية الأردنية، منذ أن وضعت حرب الخليج الأولى أوزارها وتوافد العراقيون إلى عمّان، تكاثراً للتشكيليين العراقيين وسطها، وحضوراً كبيراً للمنجَز التشكيلي العراقي إلى جانب المنجَز الأردني الموجود أصلاً.. وظلّ السؤال برسم الإجابة: هل أدّى هذا التجاور بل والتداخل على ساحة واحدة، إلى خلق حالة من التثاقف وإيجاد أرضية من التأثر والتأثير المتبادلين بين الطرفين تنشّط الحراك الفني بجوانبه المختلفة، أم لا؟.

في محاولة لمقاربة الجواب، يرى نشوان أن الفن العراقي تأثر بالفن الأردني وليس العكس كما هو متوقّع، إذ ذهب التشكيلي العراقي باتجاه "مغامرات جديدة" من خلال التعرف على التجريد وتفاعله مع الفن الأردني، عازياً هذا التأثر من طرف واحد دون الآخر، إلى أن التشكيل الأردني كان وما يزال "نسيجَ وحده"، وأن كلَّ فنان أردني "كونٌ بذاته" لا يستنسخ نفسه أو تجارب غيره أو يقلّدها.

ويتفق التشكيلي الأردني محمد أبو عزيز مع هذا الرأي، فهو يرى أن الفنانين العراقيين "لم يضيفوا للتجربة الأردنية شيئاً"، وأنهم لو فعلوا لاتّضحَ ذلك من خلال أعمال الفنانين الأردنيين، وأنه في الوقت الذي بات يعيش فيه المشهد التشكيلي العراقي في الأردن "حالة من الذوبان" و"انتفاء الخصوصية"، حيث "التكرار والاستنساخ" اللذين يبعثان على "السأم التراكمي"، ظل للفن الأردني هويته الحقيقية والمميزة، وفقاً لأبي عزيز.

من جانبه، يشدد السعيدي على أنه لا بد من إضافة قدّمها الطرفان بعضهما لبعض، بحكم اطّلاع كلٍّ منهما على تجربة الآخر، التي تختلف عن تجربته بحكم الاختلاف الجذري لنشأة كل منهما، وتنوع الإرث الحضاري الذي يعبّر عنه كل من الطرفين؛ ففي حين أن الفنان الأردني نشأ في بيئة جبلية حاملاً إرثاً حضارياً معيناً، فإن العراقي نشأ في بيئة سهلية، حاملاً معه إرثاً مختلفاً يمثل الفنون السومرية والأشورية وسواها من فنون عرفتها الحضارات التي تعاقبت على بلاد الرافدين..

وفي حين يرى نشوان أن التشكيل في العراق كان يغيب عنه التجريدُ والتلوين، وأن التجريد والتلوين أصبحا ملحوظَين في التجارب الفنية العراقية مؤخراً نتيجة تأثر الفنان العراقي بمثيله الأردني، فإن السعيدي ينفي ذلك بشدة، مؤكداً أن الفنان العراقي يعرف التجريد والتلوين منذ زمن بعيد، مضيفاً أن التجريد حضر في أعمال فنانين عراقيين تأثروا بمراحل زمنية معينة في عملهم بالفن الغربي، نافياً أيّ صلة لمسألة تقنية التجريد والتلوين بتأثر الفن العراقي بالفن الأردني.

ويذهب الناقد التشكيلي مازن عصفور إلى تقسيم عملية التأثر والتأثير المتبادلة بين الفنّين العراقي والأردني إلى مراحل زمنية ثلاث: الأولى هي بداية التسعينيات، وفيها رفد الفنُّ العراقيُّ الساحةَ الأردنية بـ"الخصب والجمال" كما يقول عصفور، من خلال جيل كان رائداً وقدم أعمالاً مبدعة.. أما الجيل اللاحق فقد "اختلط فيه الحابل بالنابل"، وصار من الصعب حصر أعمال الفنانين العراقيين وتمييزها. وفي المرحلة الأخيرة "اختفى المبدعون العراقيون" كما يؤكد عصفور، موضحاً أن الموجودين حالياً على الساحة التشكيلية يقدمون أعمالاً "تصلح للديكور فقط"، بحسب تعبيره الذي بدا قاسياً بعض الشيء.

آراء تُزَكّي أثَرَه وأخرى تُنكِرُهُ جملةً وتفصيلاً

السؤال الذي يطرح بقوة هنا: إذا لم تكن اللوحة العراقية تمتلك المؤهلات لتكون مؤثرة وفاعلة على الساحة الأردنية، كما يؤكد عدد من التشكيليين والنقاد، فلماذا تُفْرَدُ مساحة غير قليلة في قاعات العرض للتشكيل العراقي، مقابل ما يمكن عدُّهُ "شُحّاً واضحاً" في إقامة معارض للتجربة التشكيلية الأردنية؟ .

وفقاً لنشوان، فإن الفن العراقي نشّطَ الحركة الفنية لجهة إقامة المعارض فقط، ويلفت أبو عزيز إلى أن الأمر برمّته يقوم على "ألاعيب وكَوْلَسات" ترتبط بشكل أساسي بالغاليريهات التي "تتاجر" بالفن العراقي ليس إلا، مؤكداً أن "الأردن يمّثل للفن العراقي سوقاً مفتوحة". وهو ما ينفيه بشدة الكاتب والناقد العراقي ومنظم المعارض في غاليري دار الأندى سلمان الواصفي، مشدداً على أن "الغاليريهات في عمّان، لا تجامل أحداً"، وأنها لا تقوم بعرض أعمال لعراقيين ليس لهم تجربة تستحق الاهتمام، لافتاً إلى أن "من حق أيّ غاليري- البحث عن تجارب تلفت الانتباه"، وبالمقابل، "الفنان الأردني الذي له تجربة حقيقية وبصمة خاصة سيسعى أيّ غاليري إلى عرض لوحاته"، كما يقول الواصفي.

وتؤكد مديرة غاليري الأورفلي، رنا صنوبر، أن "لا علاقة للمعارض التي يحتضنها الغاليري بمسألة العرض والطلب"، وأن اللوحات التي يتم عرضها ليست تجارية ولا تهدف إلى الربح المادي والتسويق، وتقول: "نحن مثلاً نعرض التجارب التي نجد أنها ناضجة وجديدة وثرية في التعبير، لأن هدفنا فني أولاً وأخيراً"، مشيرة في سياق متصل إلى أن الفنان العراقي يبدو متفرغاً لفنه أكثر من الفنان الأردني الذي "ينشغل بأمور أخرى"، بحسب تعبيرها..

وحول إقبال الجمهور على معارض التشكيل العراقي، والسعي المتزايد لاقتناء اللوحة العراقية دون غيرها، ترى صنوبر أن الأمر مرتبط بكثرة عدد معارض التشكيل العراقية المرتبطة أساساً بكثرة عدد التشكيليين العراقيين مقارنة بالأردنيين. وتضيف: "معارض الفن العراقي أكثر من معارض الفن الأردني"، مستدركةً "لكن لا علاقة للكثرة بالجودة".

ويُرجع عصفور السبب في ذلك إلى أن المدرسة العراقية قوية بالكلاسيكيات، مضيفاً أن الفنانين العراقيين ملأوا الساحة بلوحات تسجيلية تقليدية بـ"دولارات قليلة"، مؤكداً أن "المشاهد الذي يقتني مثل هذه اللوحات يعاني أمّية بصرية، وهو ما يدفعه لشراء لوحة كلاسيكية لمنظر طبيعي معين مثلاً"، بالإضافة إلى أن الفنان الأردني "يهرب من الاتّجار بالفن" كما يقول عصفور، ويبحث عن التجديد والتجريب، وهو ما جعله "يفقد مساحته وحضوره من ناحية إقامة المعارض"، ويثبت نفسه من ناحية "الإبداع".

من منحوتات اسماعيل عبد الفتاح

ويعزو الواصفي سبب انتشار اللوحة العراقية، بشكل لافت، على الساحة الأردنية ،إلى ارتباطها في البداية بالحروب التي شهدها العراق وخصوصاً الحرب الأخيرة، مما شجع الجمهور على متابعة تجارب الفنانين العراقيين، والاطلاع على الأشكال الفنية التي تفاعلوا من خلالها مع الأحداث التي تجري على الساحة العراقية، لكن صنوبر من جهتها تشدد قائلةً: "هذه المرحلة تجاوزناها الآن"، فيما يلفت السعيدي إلى أن المقياس الأساسي هو "تجربة الفنان والتقنيات التي يستعملها"، وهو ما يمنح أعماله "جوازَ مرور إبداعياً" على الساحة.

من أعمال سعدي الكعبي

ونهى راضي

ورافع الناصري

ثقافي

الشاعر "الكنعاني" عز الدين المناصرة

ليس هناك مركز ثقافي عربي واحد

حاوره: حسين نشوان

◄ لم تتعدد انشغالات عز الدين المناصرة بين حقول الشعر والنقد والسينما والتشكيل والفكر فحسب، وإنما تنوعت لديه موانئ الرحيل والمنافي. ولم يكن خياره الأكاديمي بعيدا عن ذلك في دراسة الأدب المقارن، ليصهر كل ذلك في كينونة معرفية ترى في القصيدة نافذة للذات الجمعية.

ولان القصيدة كذلك فإنها تغدو ذاتا صراعية مكافحة ومشاكسة في آن معا، وكل ما يدور حولها يبقى أصداء لتوكيد جوهرها الوجودي والإنساني، فالقصيدة عند الكنعاني كما يحب أن يقدم نفسه هي إعادة إنشاء الذات في تقلباتها وسكونها وحلمها واغترابها، وما بين ذلك من حيوات عاصفة.

صاحب "يا عنب الخليل" و "كنعانياذا"، "النقد الثقافي المقارن"، "علم الشعريات" و "جمرة النص الشعري" صدر له في الشعر عشر مجموعات، بعضها مترجم إلى لغات أجنبية، وعدد من الكتب في النقد السينمائي والتشكيلي والفكري.

وحول قضايا الشعر وتجربته كان هذا الحوار:

بداياتك الشعرية، كانت في مجلّة الأفق الجديد-(1961-1966) في القدس، ماذا بقي من هذا الجيل المبدع؟

المناصرة: كانت الأفق الجديد في الستينات، مركزاً مهماً، لتجارب الحداثة الأدبية الفلسطينية-الأردنية، فعلى صفحاتها، ظهر قصاصون وشعراء ومشاريع نقاد، أغنوا الحركة الأدبية آنذاك. طبعاً، بعد ذلك، توقف البعض، وآخرون لم يطوّروا أنفسهم، وبقيت أسماء مهمّة في الشعر، والقصة، حتى الآن. وهذه هي طبيعة الحياة: كل حركة جديدة، يمارس أبناؤها حيويتهم في زمن ما، ثمّ تتلخّص في النهاية في مجموعة رموز. مثلاً: كان صديقي فايز صُيّاغ الكركي الكنعاني، أفضلُنا شعراً، وأكثرنا ثقافة، ولا زلت أتذكر قصائده، وترجماته، لكنّه غاب طويلاً عن الشعر، ليعود إلينا خبيراً في التخطيط، وأصدر مجموعة يتيمة، تركها في اليُتم بلا أخوة أو أخوات. حدث الأمر نفسه لصديقي الطفيلي تيسير سبول، حين أصدر مجموعة شعرية واحدة، ثم هرب إلى الرواية، التي أبدع فيها، ثمّ كانت الفاجعة التي تركت في نفسي أثراً، لا يُمحى أبد الدهر. طبعاً، لقد بقيتْ من (الأفق الجديد) فكرة الحداثة الشعرية، لأنها كانت بالنسبة لنا في الأردن وفلسطين، مشابهةً لمجلة (شعر) اللبنانية، وبقيت في أذهاننا صورة رئيس تحريرها أمين شنّار، الإسلامي الوجودي، والديمقراطي السمح. وبقيت المجموعات الشعرية لزملائنا الأحياء والراحلين.

> **"بقيتْ من مجلة 'الأفق الجديد' فكرة الحداثة الشعرية"**

> **"نحن مجرد أسواق للثقافة الاستهلاكية السريعة"**

ألقت القصيدة الفلسطينية بظلالها على الشعر العربي كلّه، لجهة موضوعها، غير أن تأثيرها الفنّي، بقي محدوداً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد لعبت هذه القصيدة دوراً انقلابياً في تناولها للقضايا الكبرى، حيث انقلبت نحو (الذات). فهل يشير ذلك إلى مغادرة الشعر لدوره الجماعي.

ذات مرَّة، كتب قارئٌ في جريدة (النصر) الجزائرية، بعد أن قرأ حواراً معي، نشرتْهُ الجريدة مع صورة لي، كتب يقول: هل يجوز أن تنشروا صورةً لشاعر مقاومة، وكأنه مارلون براندو!!. وذات مرَّة، ألقيت بعض قصائدي المشهورة، أمام جمهور فلسطيني في مخيم "عين الحلوة"، قرب صيدا، ثم أتبعتها بقصيدتين غزليتين، وحين فُتح النقاش للجمهور، قالت سيّدة: "هل يجوز لشاعر ثورة، أن يتكلم في شعره عن إيحاءات جنسية في وصفه لامرأة. حبّذا يا أستاذ، لو حذفت آخر قصيدتين"!!. كان الجمهور، إذن، يُعاقبنا، نحن شعراء المقاومة، إذا خرجنا عن موضوع "الهمّ الجماعي"، بل كان يمارس الرقابة علينا حتى لا "ننحرف"، نحو المواضيع الأخرى. أمّا –النقّاد المحترفون، فهم أكثر خبثاً، لأنهم لجأوا إلى التعميم، وسجنونا في (سجن الفلسطنة)، مع أنّ شعري، مثلاً، يستمد صوره البصرية من كل البلدان التي عشت فيها، سواءً في البلدان العربية: (مصر، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر)، أو في بلد أجنبي عشتُ فيه خمس سنوات (بلغاريا). فهل يُعقل أن لا تكون قد تسربت في شعري، أية صورة من هذه البلدان. والمسألة ببساطة، أنَّ النقّاد العرب، في دراستهم الفنّية للشعر العربي الحديث، تجاهلوا عامدين، الثورة الجمالية، في الشعر الفلسطيني الحديث في النماذج العُليا من هذا الشعر. صحيحٌ أنه مرّ زمنٌ كان فيه النقاد العرب، والصحف العربية، تتملق وتنافق وتمدح الشعر الفلسطيني، بسمينه وغثّه، حيث لجأت إلى التعميم، لكنّهم تجاهلوا الإضافات الحداثية في نماذج شعرية عالية، عامدين، لأسباب قطرية ضيقة. في كل الأحوال، برز تيار جديد في النقد الأكاديمي، أثبت العكس. لقد صدر أربعة عشر كتاباً نقدياً عن تجربتي الشعرية، لكنّ وسائل الإعلام تتجاهل هذه الدراسات العلمية، لأسباب لا مجال لذكرها.

> **" أخشى أن تتحول جامعاتنا إلى 'مدارس ابتدائية عُليا'"**

قال إدوارد سعيد: (المنفى يمنح المبدع فرصة النظر إلى الأشياء، بحياد). ما الفرق بين (المنفى)، وأنت من ضحاياه، في النص، وفي الواقع.

هناك فارق بين منفى سعيد في أمريكا، ومنفاي في البلدان العربية، وأوروبا الشرقية. فقد عشت حالة مختلفة، هي: (المنفى في المنفى)، ولا أعتقد أن شاعراً فلسطينياً، أو مفكراً مثل إدوارد سعيد، قد عاش مثل تجربتي التي لم أسردها بعد، بينما سردها هو في مذكراته: (خارج المكان). هناك اختلاف في نوعية المنفى. بالنسبة لي، ما زلت مُعلّقاً في الهواء، لا أشعر أن بيتي هو بيتي. وعلى الرغم من كثرة معارفي وأصدقائي وأحبائي في البلدان التي عشت فيها، إلا أنني أشعر أنني ما زلت غريباً وحيداً في هذا العالم المليء بالحركة والضجيج. أمّا (الخليل)، التي أعرفها بيضاء وخضراء ونظيفة من الاحتلال، فقد قيل لي: إنها موجودة في خيالك الشعري فقط، ولو وافق المحتلون الإسرائيليون على عودتك، وهم لم يرفضوا، ولم يوافقوا حتى الآن –فإنك ستعيش غريباً من جديد، فأنا أعيش حالة (المنفى في المنفى).

ثمة صراع خفي، وأحياناً، مُعلن على توصيف الريادة في غير حقل إبداعي، وهناك سباق على المقعد الأول في الشعر. كشاعر وكناقد، ما الذي يحدّد ذلك. هل هو القارئ -الجمهور، أم المؤسسات ووسائل الإعلام.

لا يمكن أن يقبل أيّ شعب، بأن يكون له شاعر أوحد على وزن (الزعيم الأوحد)، فالساحات تتسع لأكثر من شاعر أوحد، عند معظم الشعوب التي تعشق شعراءها. في فرنسا القرن العشرين، يوجد أكثر من خمسة عشر شاعراً عظيماً، لكنّ فرنسا – الدولة والشعب، توزع الاهتمام الإعلامي بالعدالة بين شعرائها، معترفة بالتنوع والتعددية النوعية في جامعاتها، ومدارسها، ونواديها. أعتقد جازماً أنّ صناعة النجوم الاصطناعية، مؤقتة، فلا يبقى للشاعر سوى منجزاته النصيّة. أما القصص السياسية والاجتماعية، حول الشاعر، أيّ شاعر، فهي من نوع الفكر الصنمي، الذي تروّج له السلطة، وهذه القصص ستنهار مثل جدار برلين الحديدي لاحقاً. لم يتفق النقاد العرب القدامى على أنّ المتنبي مثلاً، هو الأوّل والأوحد، بل اتفقوا أنه شاعر عظيم مع شعراء عظماء، مثل: البحتري، وأبي تمّام، وامرئ القيس، وأبي العلاء المعرّي، وأبي نواس... الخ، واتفقوا أنه انتهازيّ في السياسة، واتفقوا أن أجمل أشعاره، هي تلك القصائد الوجودية المقهورة، التي تمسّ ذاته النرجسية، حيث نتج عن هذا القهر المتقطع، قصائد تختصر الألم بالحكمة، وأنّ قصائده السياسية، مليئة بالنفاق.

يمثل النقد سلطة سطوة سلطوية- والواضح أنه في العقدين الأخيرين، يبدو محكوماً بالفعل السياسي، الذي يسيطر فيه المركز على الأطراف. ترى، هل أصبح الإبداع مستعمَراً؟

لم يعد هناك مركز ثقافي عربي واحد من الزاوية الثقافية، بعد تدمير المراكز الثقافية الأربعة: (القاهرة، بيروت، بغداد، دمشق)، بوساطة الفعل السياسي، أو العسكري. أمّا (عمّان)، فقد أتيحت لها فرصة ذهبية، لم تقتنصها جيداً، رغم أنها صرفت ملايين الدنانير، لأنّها لم تعط الخبز لخبّازيه الحقيقيين، بل سلّمته لمثقفي المكافآت، ولمبدعي (ثقافة المنسف) الاجتماعية. لهذا

> **"مقاومة الفساد الثقافي في البلدان العربية هي الخطوة الأولى"**

فنحن كلّنا أطراف ثقافية من القاهرة إلى بيروت إلى عمّان إلى دمشق... الخ. لقد افتقدت عمّان إلى الحبّ والمعرفة والموضوعية في تعاملها مع مثقفيها الحقيقيين، بل والمثقفين العرب الحقيقيين. وتحوّل (المهرجان) فيها، إلى نكتة سوداء. أما الصحف، وبعض الملاحق الثقافية، فهي تكتب عن مبدع خبراً موسعاً في صفحة، لأنه أحيا ندوة هناك، وتناول وجبة في مطعم بلد آخر، ولا تكتب حرفاً عن كتب مهمة، صدرت بالفعل في الأردن، لأن مؤلفيها، لا يجيدون تسويق أنفسهم. أمّا الجامعات، فأخشى أن تتحول إلى "مدارس ابتدائية عُليا". ولكنّني لستُ متشائماً، أو متشائلاً، حسب تعبير صديقي الراحل إميل حبيبي: بالمقاومة الثقافية، يكون الأمل: ومقاومة الفساد الثقافي في البلدان العربية، هي الخطوة الأولى، وعلى الأنظمة أن تعترف بشرعية معارضيها الثقافيين، ما دامت ترفع شعار الديمقراطية، وتزعم أنها أصبحت على يسار الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني. لقد تلاشى الناقد العميق من وسائل الإعلام، وحلّ محلّه المحلّل السياسي، والتغطية الصحافية، والخبر العاجل، وحوارات تلفزيونية منظمة مع مثقفين من الدرجة العاشرة. أما "الجوائز" العربية، فتلك آفة الآفات!!

> **"نحن مجرد أسواق للثقافة الاستهلاكية السريعة"**

بعيداً عن التسميات لقصيدة النثر، أو التوصيفات التي قدّمتها في كتابك: (إشكالات قصيدة النثر)، بأنها نصٌّ مفتوح، وجنس أدبي قديم-جديد، هناك من يرى أنّ قصيدة النثر، تقترب من الخطاب الليبرالي في مفرداته، وفاعليته، وصوريته، ووحشيته أحياناً.

هذا لا يتناقض مع وصفي لمرجعيتها الثقافية بأنها (العولمة)، بثورتها التكنولوجية، والجينية، واحتلالاتها، ووحشيتها، وشكلانيتها. لقد نشأت قصيدة النثر في الخمسينات موازيةً لقصيدة الشعر الحرُّ التفعيلي، وليست تطويراً له، فالشعر الحرّ آنذاك، كان هو المتقدم في الحداثة، بينما كانت قصيدة النثر أشبه بـ (الخواطر الشعرية)، ولم يكن هذان النوعان، قد حصلا على المشروعية عند القرّاء: الشعر الحرّ حصل على مشروعيته الجماهيرية، منذ منتصف الستينات تقريباً. أما قصيدة النثر، فقد كانت مرفوضة، وظلّت في إطار نخبة ضيقة جدا، لكنّها قفزت إلى الصدارة منذ أول التسعينات تقريبا، أي مع صعود العولمة. والعولمة، ليست ليبرالية حقيقية، كما نعرف، فنحن مجرد أسواق للثقافة الاستهلاكية السريعة، وهي ثقافة عابرة مثل فقاقيع الصابون الملوّن، مع أنّ لها متعة خاصة.

ثقافي

"مقهى المتوسّط" نظرة مغايرة من أمستردام

ولع الغرب بقضايا محددة لا يسوغ تجاهلنا لها!

ديالا الخصاونة

قدت في النصف الأول من آذار الجاري في أمستردام ندوة نقاش بعنوان "مقهى المتوسّط، نظرة مغايرة – تأمّل مشترك في التعاون عبر المتوسّط للفنون"، وهي الثالثة من نوعها في سلسلة مقهى المتوسّط التي تعنى بالأمور الثقافيّة والفنيّة المتنوّعة عبر المتوسّط والقضايا المتعلّقة بها. دعيت كاتبة هذه السطور بصفتها فنانة بصريّة تعمل في مدينة شرق أوسطيّة (تصنيف مفرح يضعنا، ولو نظريّاً، على شواطئ بحر جميل وسمك وفير)، لتقديم عملين، وذلك في سياق العلاقة بين الشرق والغرب.

ليست هناك حقائق مطلقة، ولا بدّ من تنوّع وجهات النظر

الشرق اليوم يحصل على التمويل والعديد من أدوات التعبير ويتأثّر بالموضوعات التي يعتبرها الغرب مثيرة عن الشرق. في المقابل، يقدّم الشرق مكاناً غرائبيّاً وموضوعات رائعة؛ فهو مسرح للعديد من صراعات ونزاعات وملاحم اجتماعيّة وسياسيّة. وكما قالت الهولندية نات مولر، منظمة المعارض التي تقيم تتنقل بين أوروبا والشرق الأوسط: "الحرب مثيرة."

استضافت المؤسسة الأوروبيّة للثقافة الندوة، وأدارها الكاتب والصحافي كريس كوليمانز. شاركت فيها الناشطة الثقافيّة، بسمة حسيني من مصر، مؤسسة ومديرة المورد الثقافي، والعضو المؤسس للصندوق العربي للفنون، وشارلوت هيوغنز من هولندا، وتعمل على تنظيم المعارض بين أوروبا والشرق الأوسط. وشارك عبر الإنترنت الفنان اللبناني طارق عطوي وقدّم مشروعه الفني الذي يشترك فيه أطفال من المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان في صناعة الأفلام والموسيقى. دعت الندوة جمهوراً متنوّعاً طرح بعد نهايتها عدداً من التساؤلات وقدّم بعض الأجوبة. تناولت الندوة أبعاد العلاقة الأوروبيّة الشرق أوسطيّة التي ترتكز على افتراض أن التعاون بين الشرق والغرب تصبغه حاجة الغرب للسيطرة، وتعزز بذلك أشكالا من الثقافة الشرقيّة غريبة عن جذورها. وطرحت مجموعة من الأسئلة منها إن كان الفنانون في الشرق الأوسط يعتمدون على الأساليب الغربيّة في تصميم مشاريعهم ،أو استجابة بعضهم للموضوعات التي يفضلها الجمهور الغربي كوضع المرأة، وحقوق الإنسان والحروب مثلا أو أن يخضع اهتمام الغرب المتزايد بالفن العربي المعاصر للتشكيك إن كان لمضمونه جودة أو لأنّه مجرد موضة. المشاركة في ورشة كهذه أمر هام لفنانينا لعدد من الأسباب، ليس لأنّها تأخذ المشارك فيها إلى مدينة رائعة مثل أمستردام فحسب، ولكن أيضا لأنّها تثير العديد من الأسئلة عن وضع الفنان العربي أو الأردني اليوم في السياق العالمي، ومدى أهميّة أن يكون الفنان مدركا لهذا السياق. إحدى أهمّ القضايا اليوم أنّ الفنان أو الفنانة المحليّة في وضع حساس عندما تطرح من خلال الفن موضوعات اجتماعيّة أو تسليط الضوء عليها. هناك أمور من الطبيعي بل من واجب الفنان، أن يطرحها، كقضيّة وضع المرأة. فالمرأة ما زالت حتى اليوم منقوصة الحقوق وتتعرض للقمع على الأصعدة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتشريعيّة وغيرها.

من المهم أن تتناول فنانة في أعمالها الفنيّة أمر حريّة التعبير والحواجز التي تكبلها. من الصعب أن يتهرّب أيّ فنان في بلده من تناول موضوعات تخصّه شخصيّا وتعنيه كجزء من هذا المجتمع. إلاّ أنّ كون الغرب يبدي إزاءها اهتماما ويصب في مجاريها الأموال ويقدّم الدعم فإن التعبير عنها يصبح وكأنّه من باب نشر الغسيل الوسخ أو تعزيز الموقف الغربيّ الذي ينظر بدونية الثقافات المحليّة. أمام ذلك يتفادى الفنان طرحها حتى لا يجاري الطرح الغربيّ من ناحية، وليبتعد عن أن يتّسم بالغربيّ ومسح الجوخ للغرب. لكنّها تبقى قضايا هامّة محليّا ويجب البحث فيها.

إن العلاقة الغربيّة الشرقيّة أمر طبيعي، مثلها مثل العلاقة الشرقية والأقصى شرقيّة والشماليّة الجنوبيّة وكذلك التعاون والتبادل. وأن يستعير الفنان الأردنـيّ وسيلة غربيّة للتعبير أمر جيد في صميمه. وأن تحصل مؤسسة ثقافيّة محليّة على الدعم من مؤسسة أوروبـيّـة أمر إيجابيّ من حيث المبدأ، لكن موازين القوى القائمة تؤثّر على هذا التفاعل، وتنزع عنه صفة التعادل والتكافؤ الأساسيين لقيام علاقة صحيّة. الفنان في نهاية المطاف يستجيب لذلك النداء الذي يلزمه أن يكون فنانا ولديه عمل فني يمارسه وأعمالا يصنعها، وهي ممارسة في غالبها فرديّة ومعزولة تعتمد البيئة المحيطة والعلاقات الإنسانيّة والتجارب الشخصيّة، وتحتاج إلى جمهور يتفاعل معها ومشهد فنيّ يمنحها السياق بدعم من جهات ما، أو على الرغم من هذا الدعم.

أمستردام مدينة حلوة في بلد يتميّز أهلها

ورشة تثير العديد من الأسئلة عن وضع الفنان العربي أو الأردني

بممارسة الحريّة حتى أعلى سقوفها عالميّا، وهناك الكثير الذي يمكن تعلّمه منها ومن ناسها. السؤال: كيف نتمكن من التعامل مع كلّ هذه الحريّة لو كان لدينا مثلها. علاقة الغرب والشرق معقّدة جدا وقديمة جدا. وتنطوي على العديد من الأسئلة، ولكل سؤال أجوبة عديدة تثير بدورها أسئلة جديدة وهكذا. ليس الغرب مطلقا ولا الشرق مطلقا. وفي صميم هذه الأسئلة جميعها ليست هناك حقائق مطلقة ولا بدّ من تنوّع وجهات النظر. وأكثر ما يُخشى منه هو تراجع التعبير إلى زاوية أكثر ضيقا وعتمة خوفاً من نشر الغسيل الوسخ. لا يمكن للغسيل أن ينظف إلاّ بنشره.

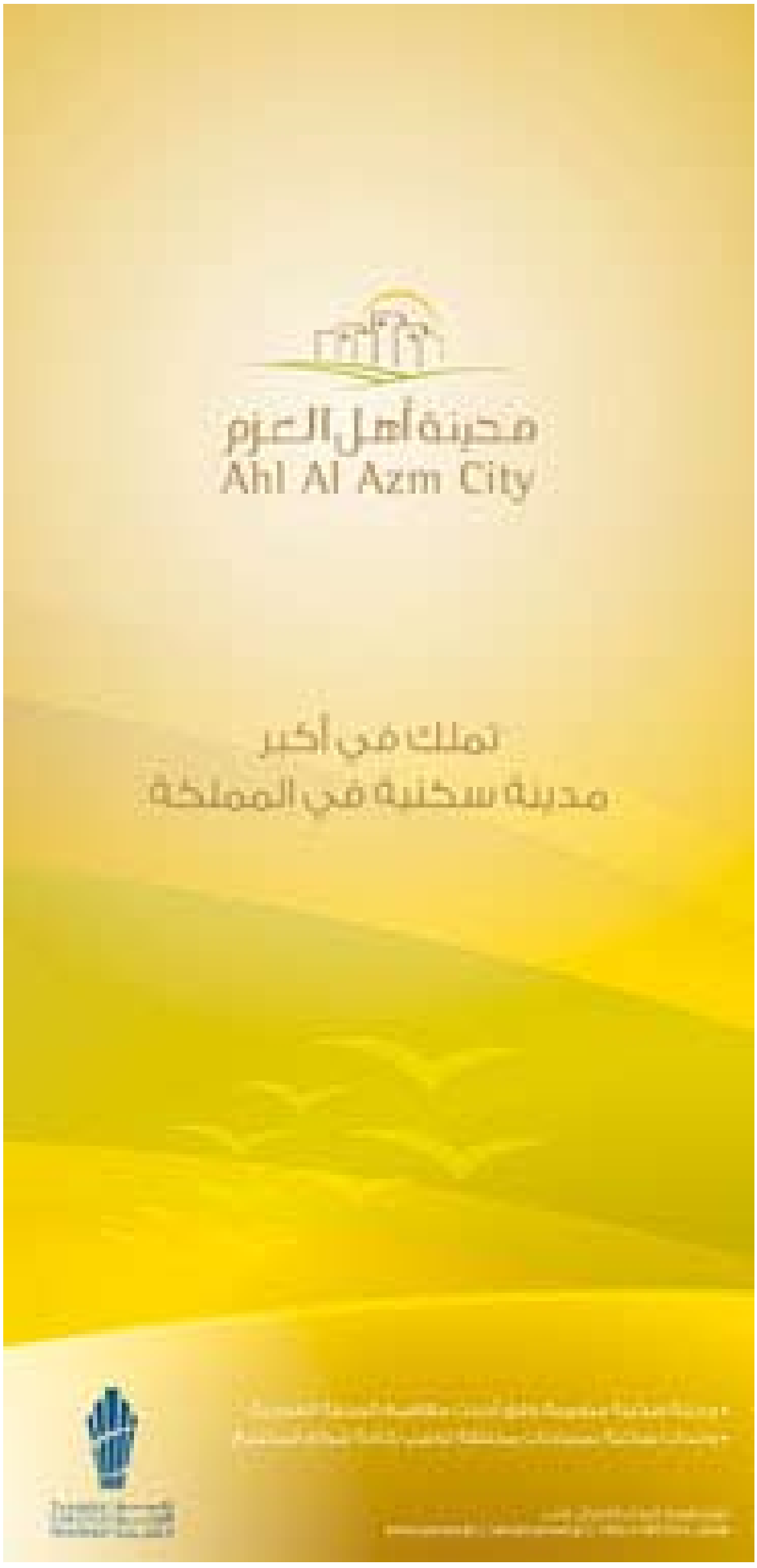

ثقافي

السينما في التلفزيون:

أميركية أو مصرية .. ومحطات لا تعرض أشرطة أنتجتها بلدانها

عدنان مدانات

الأفلام السينمائية هي زاد شاشات التلفزيون العربية على مدار العام إلا قليلا، أو بالأحرى، إلا شهرا واحدا فقط تسيطر فيه المسلسلات التلفزيونية العربية على شاشات العرض (وهو شهر رمضان الفضيل، الذي ظلت الأفلام السينمائية، ولفترة طويلة من الزمن، تعامل فيه وكأنها من المحرمات التي لا يجوز التعامل معها خلال هذا الشهر، فكانت تشطب من قائمة البرامج، مثلها في ذلك مثل أشرطة الفيديو كليب الغنائية، فيما يعكس نوعا من عدم الاحترام، غير الصريح أو غير المعلن، للسينما). عروض الأفلام السينمائية تحقن البرامج اليومية بدماء جديدة يعلن عنها بطريقة احتفالية. جميع الأفلام تقدم للمشاهدين بصفتها من "روائع" السينما العربية أو العالمية. معظم الأفلام العربية (المصرية هي الأوفر حظا)، التي تعرضها شاشات التلفزيون هي أفلام قديمة يروّج لها باعتبارها من كلاسيكيات السينما العربية الخالدة، يعود القسم الأكبر منها لزمن السينما بالأبيض والأسود وأبطالها كانوا نجوما في حينه وما يزال بعض المشاهدين، من كبار السن على الأقل، يحتفظون في ذاكرتهم ببعض من وميض نجوميتهم الغابرة. لهذا تحاط الأفلام القديمة زمن الأبيض والأسود أكثر من غيرها من الأفلام العربية بهالة من الألقاب والصفات المادحة ويحاط نجومها بهالة من التقديس مع أنها، في معظمها تتسم بالضعف الفني والتسطيح الفكري.

الأفلام الأجنبية (الأميركية هي الأكثر شهرة وانتشارا بينها)، ذات حظ أوفر في الدعاية، لأنها تتوافر على مزايا لا تتوافر للأفلام العربية، أهمها أن بعضها حاز على جوائز من مهرجانات دولية، وفي "الجوائز" إغواء ما بعده إغواء، بخاصة إذا كانت تلك الجوائز من نوع جائزة الأوسكار، أو أنها من بطولة ممثلين (وممثلات) تحاك حولهم الأساطير ويلقبون بالنجوم. ثم ان الأفلام الأجنبية اكثر تنويعا من حيث النوع، ففيها نجد الفيلم الكوميدي والعاطفي والبوليسي والكاوبوي والخيالي العلمي وأفلام الرعب وأفلام الأطفال والشباب، وغيرها من أنواع تجود بها السينما على مشاهديها لتقديم وجبات من أفلام ممتعة غنية بالإثارة والتشويق مستفيدة من أحدث إنجازات التقنيات السينمائية خاصة في مجال المؤثرات البصرية.

لكن، بغض النظر عن الدعاية المرافقة لعروض الأفلام على شاشات التلفزيون العربية التي تصفها بأروع الأوصاف، فإنها في معظمها تشترك في كونها لا تمثل إلا السينما التجارية الترفيهية. وإذا كانت هذه الأفلام التجارية تواكب التطورات الحاصلة في مجال السينما في العالم فهي لا تعرض منها إلا ما يتعلق بالتقنيات الجديدة الخاصة بالمؤثرات البصرية والسمعية والمستفيدة من التقنيات الرقمية، ولا تعكس بأي شكل من الأشكال، إلا فيما ندر، إنجازات فن السينما الراقي. وفيما يخص الأفلام "العربية" التي تعرضها محطات التلفزيون العربية غير المشفرة، فهي تقتصر على الأفلام المصرية دون غيرها من الأفلام "العربية" (من عجائب الأمور ما نلاحظه من انه حتى محطات تلفزيون بعض الدول العربية التي تنتج أفلاما سينمائية مميزة حاز قسم منها على جوائز من مهرجانات سينمائية عربية ودولية، لا تعرض أفلام بلدها بل تكتفي بعرض الأفلام المصرية)، هذا في حين تسيطر الأفلام الأميركية على جل المساحة المخصصة لـ"السينما العالمية"، كأن لا سينما في العالم غيرها.

> **عشاق السينما يعتبرونها إما وسيلة للترفيه أو فكراً وفناً راقياً**

تعكس هذه ا لنو عية من الأفلام التي تعرضها شاشات التلفزيون نظرة، أو موقفا غير ثقافي وغير فني من السينما وفهما لوظيفتها على أنها مجرد وسيلة ترفيه. وهذا أمر لا يشكل خطورة كبيرة و يمكن تفهمه بالنظر لرغبة التلفزيون في ان يكون جماهيريا وأن يرضي شرائح متنوعة من الجمهور وان يستجيب للأذواق المختلفة وللتكوينات الثقافية المختلفة والتي تتسم بانخفاض مستوياتها المعرفية. تكمن الخطورة في تقديم هذه الأنواع الترفيهية من الأفلام السينمائية، عبر أشكال الدعاية المختلفة، باعتبارها تمثل النموذج الوحيد لفن السينما، فتلعب بذلك دورا "تجهيليا" على المستوى الثقافي المعرفي.

يقال عادة إن السينما أكثر الفنون جماهيرية. هذا يعني ان عشاقها كثيرون. وتضم قائمة عشاقها الكثيرين مشاهدي التلفزيون العرب والذين لا يرتاد معظمهم صالات العرض السينمائية على الإطلاق. يمكن تقسيم عشاق السينما بعامة إلى فئتين: الفئة الأولى هي الغالبية العظمى من الجمهور التي تريد من السينما ان ترفه عنها بأبسط الطرق واسهلها فيعثرون على ضالتهم في الأفلام السينمائية، العربية او العالمية، التي تعرضها شاشات التلفزيون، أما الفئة الثانية من عشاق السينما فهي تنتمي إلى الأقلية التي تفهم السينما على أنها فكر وفن راق، و هي لا تمانع في مشاهدة أفلام ترفيهية، لكنها ترغب، إضافة إلى ذلك، في أن تستمتع بمشاهدة أفلام أخرى من مستوى نوعي أرقى، وأن ترتقي بذوقها السينمائي اكثر فاكثر وان تزيد من معارفها وثقافتها في مجال السينما وان تتعرف ليس فقط على السينما الأميركية بل أيضا على إنجازات سينما وأفلام قارات ودول العالم الأخرى.

الصيغة الوحيدة المتاحة لتلبية رغبات هذه الفئة الثانية من جمهور المشاهدين التلفزيونيين هي البرامج الخاصة التي يمكن أن تطلق عليها تسمية "نوادي السينما" التي تعرض الأفلام مصحوبة بمعلومات وافرة وتحليلات نقدية تسبق أو تلي العرض مباشرة فتصبح تجربة المشاهدة نتيجة لذلك ممارسة ثقافية وليس فقط فعالية ممتعة.

بشكل عام، لا تعنى محطات التلفزيون العربية بالبرامج الثقافية المختصة التي تعرّف هواة السينما بالأفلام السينمائية المتميزة التي يقدمها مخرجون من أنحاء العالم كافة، ويطلق عليها بعض النقاد صفة الأفلام الفنية، على الرغم من أن لها جمهورها، بلا شك، رغم أن هذا الجمهور، في عرف البعض، جمهور من النخبة.

البرامج السينمائية من هذا النوع نادرة وعددها أقل من أصابع اليد الواحدة موزعة على بضع محطات فضائية وأرضية ،ويشرف على الإعداد لها نقاد سينمائيون محترفون. لكن هذه النوادي القليلة العدد، بدورها، تعاني في معظم الأحيان من الإشكالية ذاتها التي تعاني منها العروض السينمائية العادية عبر المحطات التلفزيونية. فمن ناحية، لا تخصص لهذه البرامج الأموال الكافية التي تتيح لمعديها مجالا رحبا لاختيار الأفلام وتغطية حقوق العرض التلفزيوني، وهذه البرامج تكتفي بما هو متاح، لهذا، من ناحية ثانية، وعلى الرغم من أن هذه النوادي تعرض بين حين وآخر أفلاما مميزة عن حق ومتعددة المصادر والثقافات والأساليب الفنية، إلا أن معظم برامج عروضها لا تختلف في اختياراتها للأفلام في غالبية الأحيان، إلا في حالات نادرة، عن نوعية العروض العادية للأفلام عبر شاشات التلفزيون، أي الأفلام التي لا ترقى للعرض في برامج عرض أفلام فنية مميزة.

> **في نوادي السينما، تجمع مشاهدة الأفلام بين الممارسة الثقافية والنشاط الممتع**

ومن ناحية ثالثة، فإن لب إشكالية مثل هذه البرامج يكمن في التحليلات التي يقدمها بعض المعدين من غير النقاد المتخصصين، التي تمدح أو تعالج وتحلل جميع الأفلام دون منهج خاص وتساوي في محصلتها النهائية، مثلا، بين فيلم تجريبي فني ذي جماليات خاصة ومضمون إنساني وبين فيلم تجاري تشويقي خال من المضمون الإنساني ومن القيم الجمالية الراقية، شهرته الدعاية إما استنادا إلى سمعة مخرجه أو نجومه أو مؤثراته البصرية المتقنة، فينتج عن ذلك نوع من الإرباك المعرفي الثقافي السينمائي والتشويش على احتمالات تحسين سوية التذوق الجمالي للسينما، والذي لا يمكن أن يتحقق بدون منهج واضح في اختيار الأفلام وفي أحكام القيمة النقدية عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نتساءل: أي عامل يمكن أن يجمع بين تذوق فيلم ينشر قيم المحبة بين الناس وتذوق فيلم مغامرات مشحون بعنف دموي يمارسه شخوص الفيلم ضد بعضهم الآخر، وما الذي يجمع بين فيلم مليء بالجمال وآخر يصور مشاهد مقززة ؟

وأخيرا: ما يثير العجب في عروض الأفلام السينمائية عبر الفضائيات العربية أن الفضائيات لا تعرض أفلام بلدانها، فلا الفضائيات اللبنانية أو السورية أو المغربية أو التونسية وغيرها، خاصة الجديدة، تعرض افلاما لبنانية وسورية ومغربية وتونسية، علما أن هذه الدول تحديدا تتوفر على كم من الأفلام الوطنية الجيدة ويلاقي بعضها نجاحا في المحافل السينمائية الدولية.

ثقافي

كتب

"نداءٍ ما كان بعيداً"

رواية، إبراهيم الكوني

(الفائز بجائزة الشيخ زايد للكتاب فرع الآداب - في دورتها الثانية 2007 / 2008)

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 475 صفحة

تقول اللجنة العليا للجائزة إن رواية « نداء ما كان بعيدا» تميزت بتجربة إبداعية متفردة أضافت آفاقاً إنسانية وشعرية للسرد العربي المعاصر وصهرت منظومة من المعارف الأنثروبولوجية والفلسفية العميقة لتمثيل المكونات الأصيلة لثقافة الصحراء الداخلة في تكوين النسيج الحضاري للأمة العربية الإسلامية وابتكار أشكال وتقنيات سردية أثرت المتخيل الإنساني وأضفت على شعرية السرد تجليات جمالية هامة. وتدور التجربة الروائية في رحاب التاريخ مقدمة رؤية إنسانية عميقة في استعانتها بجانب من تاريخ العرب في بداية العصر الحديث في علاقاتهم بالغزاة المختلفين وتقلب المصائر بين هؤلاء وأولئك.»

مقطع من الرواية: "لم يصدق الفوز بالنجاة، لم يصدق إلى حدّ أنه أبى إلاّ أن يمكث في الأرض، تسكع هنا وهناك وهو يفرك عينيه، يتفحص الحضيض بإمعان شديد كأنه لا يصدق خلو الترباء من جيوش الحيّات. سار خطوات شرقاً، ثم عاد على عقبيه ومشى خطوات أخرى غرباً، ساعتها شاهد قرص الشمس الممهور بالدم وهو يلثم حافة الأفق ويدفع إلى العراء بمسوح من غيهب مساء مبكر، فأدرك خطيئته. أدرك أن السر إنما تخفى في الوقت الذي اختاره لغفوته، لأن الأم لم تكف عن ترديد السيرة التي تقول إن الغسق أرذل الأوقات، ولا يخلد فيه للنوم إلا مستهتر أو غافل أو أبله، لأن السويعة التي تسبق الغروب هي الأوان الذي تنطلق فيه مردة الجن من معاقلهن وتسرح فيه أرواح الأشرار لتبحث عن أناس تلحق بهم الأذى، وتفتح فيها أبواب الظلمات ليخرج منها صاحب الظلمات لينشر في الأرض لعناته السخية التي لا تصيب مخلوقاً إلا وناله هلاك. هذا هو الوقت الذي اختاره لرقدة السوء، والحق أنه لم يختر هو الوقت، ولكن الوقت هو الذي اختاره. اختاره الوقت لأن عراقيل لم تخطر له على بال اعترضته في رحلته، فهدّه الإعياء قبل أن يدرك من السبيل نهايته، فاستوقف الدابة في ظل شجرة البرّ وقرر أن يلتقط أنفاساً. توسد يده وقرر أن يغمض عينيه المثقلتين بالتعب والغبار والنعاس، توسّد يده بدل أن يحرر الجواد من أعبائه ويتوسد السرج كما اعتاد أن يفعل في أسفاره دوماً بدل أن يتوسد اليدين».

رحلة الطيور إلى جبل قاف

هدى الشوا قدومي

(الفائزة بجائزة الشيخ زايد للكتاب- فرع أدب الطفل- في دورتها الثانية 2007 / 2008)

دار الساقي 2006، 39 صفحة (مع صور)

أشارت حيثيات منح الجائزة للكتاب إلى "مستواه الإبداعي والفني في تطويع روائع التراث الثقافي للقراءة الممتعة للأجيال الجديدة بلغة جميلة وسهلة ورؤية بصرية شائقة، وحكمة قريبة للمدارك ونافعة للمستقبل، مع تميزه بالرسوم الأصيلة والإخراج المتقن، وصلاحيته ليكون نموذجاً لأدب الأطفال الممتاز. وقصة "رحلة الطيور إلى جبل قاف" مستلهمة من كنوز تراث الحضارة الإسلامية لا سيما التراث القصصي الخيالي الرمزي الذي ينتمي إلية قصص الحيوان في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع وقصة حي بن يقظان لابن طفيل، وقصة شكوى الحيوان من ظلم الإنسان في رسائل إخوان الصفا. والقصة دعوة إلى النظر داخل النفس وإصلاحها بدلاً من انتظار التغيير من الخارج؛ فرحلة الطيور تمثل رحلة في معرفة الذات وترمز إلى الارتقاء الروحي والتخلي عن الصفات الذميمة والتحلي بالصفات الحسنة.

من الناشر: «اجتمعت الطيور ذات يوم في بستان وقالت: نحن نعيش في زمن وأوان تسود فيه الفوضى، والظلم والطغيان. لا يخلو قوم من حاكم، أو ملك، أو سلطان يحكم بالعدل والحكمة والإحسان، فلا بد أن نبحث لنا عن قائد، عظيم الشأن، يدير شؤوننا ويقودنا إلى شاطئ البر والأمان.»

اعلامي

جهاد عواد

خطوط التماس تشتعل بين خنادق الإعلام والنواب والحكومة

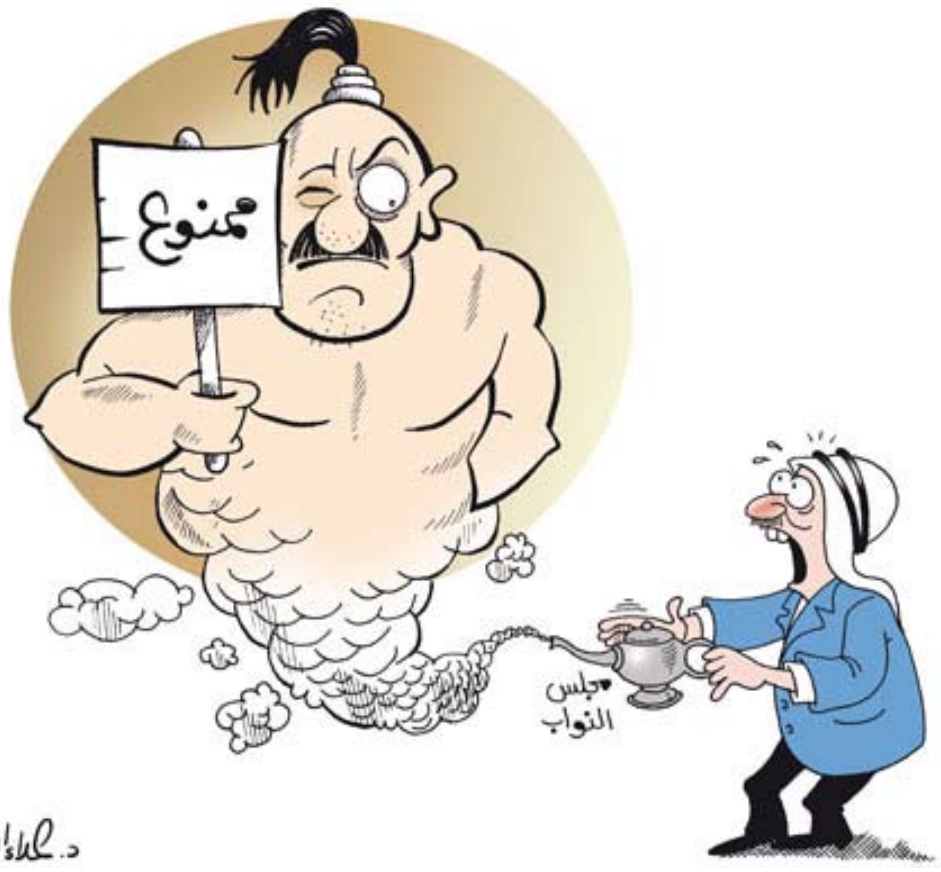

سارع رئيس مجلس النواب، عبد الهادي المجالي، لنفي أفكار أطلقها نائبه الثاني تيسير شديفات حول منع الصحفيين من تغطية أنشطة المجلس المنتخب، أسوة بالأعيان، ما عكس- على الأرجح- أزمة داخلية وتفاوتاً في المواقف حيال «السلطة الرابعة»، امتداداً للأزمة التي نشبت نتيجة اعتداءات على صحفيين في المجلس النيابي السابق.

هذه الإشكالية نشبت بعد أقل من أسبوعين على أزمة مماثلة بين الإعلام والحكومة إثر تعميم رئيس الوزراء نادر الذهبي على المؤسسات الحكومية بمنع الموظفين من تسريب وثائق رسمية تتعلق بتجاوزات في العمل.

كان شديفات، الشيوعي السابق، أثار الأزمة الجديدة في مداخلة له خلال ندوة عصف فكري مشتركة بين نواب وصحفيين في البحر الميت الأسبوع الماضي. إذ كشف أمام برلمانيين وإعلاميين أن المكتب الدائم للمجلس «يدرس جدياً منع الصحفيين من تغطية النشاطات النيابية على غرار مجلس الأعيان».

المجالي الذي فوجئ، على ما يبدو، بتصريحات نائبه الثاني؛ سارع لنفي كلامه، وأكد «على عمق العلاقة بين الإعلام والبرلمان، وتفهم النواب للدور الذي يلعبه الإعلام على غير صعيد».

مداخلة شديفات جاءت بعد أن وجه إعلاميون انتقادات لمجلس الأعيان بسبب عدم سماحه للصحفيين بتغطية أعمال لجانه ونشاطاتها، حاصراً ذلك بوكالة الأنباء الأردنية والتلفزيون الأردني، والسماح للصحفيين بحضور جلسة الأعيان فقط.

النائب الثاني لرئيس مجلس النواب هدد بمنع الصحفيين من دخول البرلمان والمجالي سارع بالنفي

الندوة الفكرية ذاتها، التي شارك فيها 43 نائباً و15اعلامياً، شهدت أيضاً سجالات بين الطرفين اظهرت عمق الفجوة بينهما، انعكست على التوصيات الابتدائية التي قدمها كل طرف، ففي الوقت الذي طالب فيه إعلاميون النواب بقراءة الدستور والنظام الداخلي بشكل جيد والاطلاع على دور الصحافة في مراقبة أداء النائب رفض نواب «رفع التكليف» بين الصحفي والنائب، ومعرفة كل طرف لحدود الآخر والوقوف عندها»، ودعا بعضهم إلى منع الصحفيين من مرافقة الوفود النيابية في زياراتها للخارج.

اتهامات النواب وصلت إلى القول إن وجود صحفيين من ذوي المصالح الشخصية مع نواب، يؤدي إلى تسليط الضوء على هؤلاء النواب، وتعظيم انجازاتهم والتغاضي عن هفواتهم. هذا الكلام استفز صحفيين ودفعهم الرد بالقول: إن هناك نواباً يقومون بالأمر ذاته مع الحكومات، فيقايضونها على وظيفة أو معالجة، وبالتالي، فإن التعميم غير جائز ولا يعني وجود حالة أو اثنتين بين الإعلاميين أن جميعهم في الميزان ذاته».

النائبة ناريمان الروسان، مساعدة رئيس المجلس، سلطت الضوء على تدخل الحكومات المتعاقبة في العمل الإعلامي، وتحديداً الرسمي منه، مطالبة الحكومة برفع يدها عن وكالة الأنباء والتلفزيون الأردني، وجعلهما يتحركان في مساحة حرية جيدة حتى يتمكنا من تقديم منتج إعلامي جيد.

ما ذهبت إليه الروسان، أيده صحفيون طالبوا بأهمية تمييز النواب بين الإعلام الجيد وإعلام آخر يقوم على عرض عناوين بدون مضامين، وضرورة أن لا يتم وضع الصحف اليومية وكذلك الصحف الأسبوعية في الميزان ذاته، مشيرين إلى وجود صحافة أسبوعية ملتزمة بدأت تقدم إعلاماً مغايراً، وتفتح ملفات لم يتم فتحها من قبل، وفق الصحفي وليد حسني.

رئيسة هيئة تحرير يومية «الأنباط» رولا الحروب، أيدت الروسان، وزادت أن وظيفة الإعلام مراقبة أداء النواب، ش مواقفهم، وتسليط الضوء على آرائهم في القضايا المصيرية، مبدية رفضها بأن يتم التعامل مع الإعلام على أنه «في خدمة النائب أو مكتب إعلامي له».

أخذ نواب على الإعلام تسليط الضوء على السلبيات والتغاضي عن الإيجابيات من خلال عدم التركيز على الدور الذي يقوم به النواب والإنجازات التشريعية التي حققوها خلال أقل من أربعة أشهر، وفق النائب محمد الزيناتي.

التأزيم بين الإعلام والبرلمان ليس الأول من نوعه، فقد سبق لمجلس النواب الرابع عشر أن دخل في علاقة تنافرية مع الإعلام، وصلت ذروتها عندما قام النائبان: مفلح الرحيمي، وغالب الزعبي بالإعتداء بالضرب على المصورين الصحفيين: أحمد شوكت، ومحمد الرفايعة، وشتمهما، وتكسير كاميراتهما، في أثناء قيامهما بواجبهما المهني، ما حدا بالصحف اليومية الى مقاطعة أعمال المجلس وعدم نشر أخباره، وقيام نقابة الصحفيين بإصدار بيان أدانت فيه الاعتداء، وطالبت المجلس بالاعتذار، وهذا ما كان، إذ زار رئيس المجلس وقتذاك عبد الهادي المجالي النقابة، واعتذر عن الاعتداء.

الواقعة أدت إلى توتر العلاقة بين الطرفين (رغم الصلح) فبات نواب في المجلس السابق يشعرون بأنهم مستهدفون من قبل الإعلام بالنقد وتقزيم الإنجازات، ولا يتم التعامل معهم بالشكل المطلوب، فيما شعر صحفيون أن الحادثة ألقت بظلالها على مناقشات النواب لقانون المطبوعات والنشر الذي تم إقراره من المجلس السابق، وهو ما أدى إلى إبقاء عقوبة الحبس للصحفيين رغم أن التوجهات العليا كانت تذهب نحو منع حبس الصحفي على قضايا ذات صلة بالمطبوعات والنشر.

يعتقد الصحفي راكان السعايدة، أن المجلس الحالي الخامس عشر الذي كان أعضاؤه يتابعون إعلامياً - وقت ذاك- توتر العلاقة بين النواب وإسلافهم، أرادوا وضع حد للإعلام منذ البداية، فابتعد بعضهم عن الصحفيين طوعاً، وذهب آخرون الى حد محاولة منعهم من دخول مجلس النواب بإصدار قرار بهذا الأمر من قبل المكتب الدائم المشكل من الرئيس ونائبيه ومساعديه. الصحفي وليد حسني، يؤيد زميله ويضيف بأن يقين مجلس النواب الحالي بعدم قدرته على التأثير في السياسات العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدت ببعض أعضائه إلى محاولة إقصاء الإعلام، وذلك حتى لا يقع فيما يعتقد بأن المجلس الرابع عشر قد وقع به، معتبراً أن تصريحات النائب الثاني للرئيس، رغم نفيها، إلا إنها تدل على وجود جماعة نيابية ضاغطة باتجاه اتخاذ هذا الموقف وتحييد البرلمان إعلامياً بحيث لا يقع نوابه تحت ضغط سؤال الناخبين.

الدستور الأردني أكد على علنية جلسات مجلسي النواب والأعيان

الدستور الأردني في مادته 85 قال بعلنية جلسات مجلس النواب والأعيان، وحصر سرية الجلسة بطلب الحكومة أو 5 من الأعضاء، ومنح الحق للمجلس قبول ذلك أو رفضه.

استطلاع يثير زوبعة بين الصحف اليومية

السّجل - خاص

تفاوتت ردة فعل صحف يومية على ما جاء في دراسة أعدها برنامج تدعيم وسائل الإعلام في الأردن التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذي ورد فيه أن صحف "الرأي" و"الغد" يتصدران الصحف اليومية الأخرى من حيث القراءة.

أفردت صحيفتا "الرأي" و"الغد" مساحات على صفحاتها الأولى للتقرير وعلقت على نتائجه وغطت فعاليات مؤتمره الصحفي، بيد أن صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم" تفادت الحديث عن المؤتمر الصحفي الذي تم فيه إطلاق التقرير والذي عقد الاثنين الماضي في عمان.

الوزير والسفير الأسبق ورئيس تحرير "الدستور" نبيل الشريف خصص مقالته الثلاثاء الماضي لنقد التقرير داعيا دافعي الضرائب الأميركيين أن يسألوا عن مصير خمسة ملايين دولار دفعتها الإدارة لتمويل برنامج تعزيز وسائل الإعلام الأردنية.

أظهرت الدراسة تصدّر "الرأي" (تأسست عام 1971) كأكثر الصحف اليومية قراءة بنسبة تصل 10.8 % تلتها "الغد" (تأسست عام 2003) بنسبة 6 % ثم "الدستور" (تأسست عام 1967) بنسبة 4.2 % تليها "العرب اليوم" (تأسست عام 1997) بنسبة 1.5 %.

وبينت الدراسة التي أجريت على عينة تمثيلية عشوائية في أنحاء المملكة شملت 2912 مقابلة وجاهية لأشخاص بالغين في سن 15 عاما وما فوق، أن "الغد" جاءت الأولى بين الصحف بقياس عنصر الولاء (الالتزام بقراءة جريدة محددة يوميا) بواقع 39.5 %. تلتها الرأي بواقع 37.4 % فـ"الدستور" 32.6 %، ثم العرب اليوم بواقع 30 % من العينة المختارة.

برنامج تدعيم وسائل الإعلام في الأردن يمول من قبل الوكالة الأميركية بمبلغ 3.56 مليون دينار لثلاث سنوات، فيما بلغت ميزانية الدراسة 27.5 ألف دينار.

الشريف اعتبر أن أهداف الاستطلاع ونتائجه مشبوهة وقال "الإعلاميون الأردنيون لا يحتاجون إلى تمويل يدخل ضمن ما يسمى بـ الدبلوماسية العامة التي أطلقتها الإدارة الأميركية لتحسين صورتها في العالم الإسلامي، بل هم بأمس الحاجة للعمل بعيدا عن التدخلات والاستطلاعات المسيسة المشوهة التي تقلب الحقائق لخدمة أهداف سياسية واضحة ومكشوفة".

الوزير الأسبق استشهد بكشك الثقافة العربية في وسط البلد (أبو علي) لتعريف القائمين على الدراسة بنسب بيع الصحف اليومية ومعرفة أرقام التوزيع.

"الدستور" التي احتلت المرتبة الثانية تاريخيا بين الصحف اليومية الست الصادرة بالعربية، أظهرت الدراسة تراجعها إلى المرتبة الثالثة ما فسر غضبة رئيس تحريرها.

صحيفتا "الرأي" و"الغد" تعاملت مع الدراسة كخبر يومي فأفردت "الغد" تغطية مصورة له وأخذت جزءا منه على الصفحة الأولى وبشكل أوسع عن نظيرتها "الرأي"، أما الأخيرة فأبرزت أن كتابها يحتلون المراتب الثلاث الأولى من حيث القراءة.

الصحيفتان اختارتا ما يحلوا لهما وما يصب في صالحهما، فقالت "الرأي" أنها الأولى بين الصحف، بينما قالت "الغد" أنها تتصدر نسبة الاشتراكات المنزلية.

صحيفة "العرب اليوم" استبقت الإعلان الرسمي عن الدراسة ونقلت على لسان نقيب الصحافيين طارق المومني في تقرير خاص للصحيفة قوله انه "لا يمكن الوقوف على نتائج مثل هذه الدراسات متناسين أن تمويلها من وزارة الخارجية الأميركية"، ملتقيا بذلك مع الشريف.

فسر صحفيون ترحيب صحف وانزعاج أخرى من نتائج الدراسة إلى طبيعة المنافسة بين الصحف اليومية على سوق الإعلان، وتخوف إدارات تلك الصحف من تأثير ما ذهبت إليه على حجم الإعلان لديها.

اعلامي

الربعي: غياب رمز ديمقراطي، تنويري

السّجل - خاص

أحمد الربعي

قضى قبل أيام الكاتب والأكاديمي والناشط السياسي الكويتي أحمد الربعي عن 59 عاماً بعد صراع مع المرض. وقد أثار غيابه شعوراً بالصدمة لدى عارفيه الكثر في العالم العربي، وذلك لما عرف عنه من تفاعل حار مع القضايا العربية ومن شجاعة في الانتصار للحقوق العربية ولقضايا التقدم والتنوير والديمقراطية في وطنه وفي منطقتنا . فضلاً عن شمائله الشخصية في الإعلاء من قيم الصداقة والحوار.

بدأ انشغال أحمد الربعي بالقضايا العامة، وهو لم يزل في مقتبل الشباب، إذ انخرط في منظمات تناوىء الوجود البريطاني في منطقة الخليج أواخر الستينيات. ولم يلبث أن نسج خيوطاً من التعاون مع المنظمات الفلسطينية الصاعدة وبالذات الاتجاه اليساري فيها. قبل أن يواصل تحصيله العلمي، وينال شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد عن أطروحة حول الفلسفة الإسلامية.

عمل بعدئذ مدرساً في جامعة الكويت وكاتباً في صحف محلية وعربية، وتقدم للانتخابات البرلمانية في بلده، وحاز على ثقة الناخبين رغم تعرضه لحملات عنيفة من اتجاهات شديدة المحافظة .وتقلد حقيبة التعليم في بلده، ومن المفارقات أن الحكومة أقرت الفصل بين الجنسين في الجامعات في أثناء توليه الوزارة، وذلك تحت ضغط جماعات متزمتة.

وعرف الربعي بمساجلاته القيمة عبر الفضائيات العربية حول قضايا ساخنة، إذ كان نصيراً للعقلانية وخصماً شديد المراس للديكتاتوريات.

الربعي زار الأردن عدة مرات بعدما كان ممنوعاً من ذلك لفترة من الوقت، ومن أهم زيارته تلك التي قام بها ضمن وفد شعبي برلماني وإعلامي، خلال احتدام أزمة اجتياح الكويت العام 1991، وألح على الحوار مع الناشطين النقابيين والسياسيين الأردنيين وهو ما امتنعوا عنه .

رحم اللّه أحمد الربعي الذي كانت وصيته الأخيرة لابنه قتيبة أن يحب الناس.. كل الناس.

نقيب الصحفيين العراقيين ينضم إلى شهداء الكلمة في العراق

السّجل - خاص

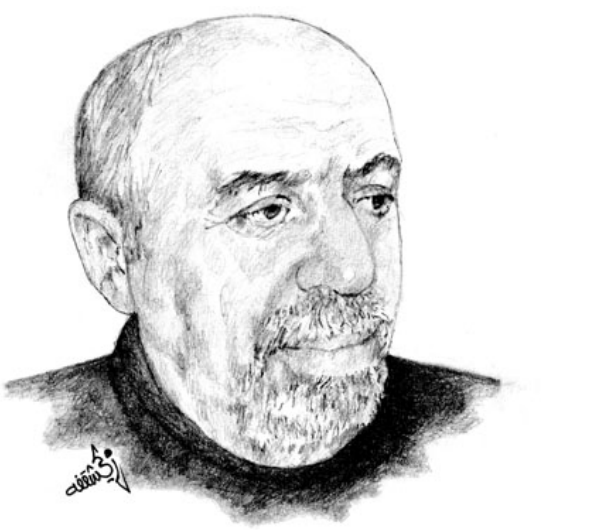

نقيب الصحفيين العراقيين شهاب التميمي

انضم نقيب الصحفيين العراقيين، شهاب التميمي، بداية الشهر الجاري إلى قافلة شهداء الكلمة في العراق، وذلك بعد أن توفي متأثراً بجروح أصيب بها أثر إطلاق مسلحين مجهولين النار عليه بالقرب من مبنى نقابة الصحفيين وسط بغداد.

التميمي 73 سنة، انتخب نقيباً للصحفيين العراقيين لدورتين متعاقبتين بعد سقوط حكم صدام حسين العام 2003، وله العديد من الكتابات الساخرة، وسبق أن تعرض لتهديدات بالقتل العام 2005 اضطرته للاختفاء عن الأنظار، لكنه عاود نشاطه بعد حصوله على ضمانات من السلطات الرسمية بتوفير الحماية للصحفيين العراقيين.

عضو إدارة نقابة الصحفيين العراقيين، وسام كريم، اعتبر جريمة اغتيال التميمي "دليلاً على أن الإرهابيين أصبحوا في حالة رعب وهلع من الإعلام الحر، فباتوا يحلمون بغلق وتكميم الأفواه بإشاعة الفوضى والقتل والخوف».

لجنة حماية الصحفيين، ومقرها نيويورك، وصفت حرب العراق بأنها الأكثر «فتكاً» بالصحفيين في التاريخ الحديث، إذ شهدت مقتل 126 صحفياً و50 معاوناً إعلامياً منذ العام 2003.

وقالت اللجنة في موقعها على الإنترنت إن 32 صحفياً قتلوا في العراق في العام 2007 وحده. بينما شهد العام 2008 مقتل مصور عراقي في انفجار قنبلة على الطريق شمالي بغداد في يناير كانون الثاني الماضي.

شرق غرب

بي بي سي العربية انطلقت الثلاثاء الماضي

انطلقت القناة التلفزيونية الجديدة التابعة لخدمة هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) العربية يوم الثلاثاء الماضي، وبذلك انضمت إلى سلسلة من الفضائيات الإخبارية، أطلقتها دول غير عربية في السنوات الأخيرة بدأت بقناة "الحرة" الأميركية عام 2003، ثم قناة "روسيا اليوم" و"فرنسا 24" وتلفزيون (DW) الألماني . دشنت المحطة بثها بمؤتمر صحفي لنايجل تشابمان مدير خدمة "بي.بي.سي" الدولية، وريتشارد سامبروك مدير قطاع الأخبار الدولية، وحسام السكري مدير القسم العربي، وصلاح نجم ـ مدير الأخبار في "بي.بي.سي" العربية. بث القناة الإخبارية الجديدة بدأ بـ12 ساعة يوميا. في اليوم الأول عرضت البي. بي. سي حلقة من الأردن لبرنامجها المعروف (لجنة تقصي الحقائق) أدارها المذيعة السابقة في "أم.بي.سي" لينا مشربش كما تم تصوير حلقة في لبنان عن أسرار معركة نهر البارد وفي المغرب عن تعاطي المخدرات وأخرى في السودان عن دارفور والجنجاويد.كما ضم كادر القناة المذيع السابق في قناة "العربية" عثمان آي فرح، ومراسل قناة "العربية" في لندن طوني خوري، الذي سيعود لتقديم النشرات، كما كان يفعل في نشرات "الحياة" ال.بي.سي حين كانت تقدم من لندن عام 2003، إضافة إلى مراسلة "العربية" السابقة هديل وهدان. كان مشروع قناة "بي.بي.سي" العربية أعلن عنه لأول مرة في عام 2005، وكان يفترض أن تنطلق القناة في 2007، فتأجل الإطلاق إلى بدايات 2008.

أول موقع أميركي للأخبار العاجلة خلال شهور

أوكلت شركة مشاريع الأخبار العالمية المتحدة للصحفي، فيليب أس بالبوني، إنشاء أول موقع أميركي مكرس خصيصاً للأخبار العالمية والأخبار العاجلة. الموقع من المرتقب أن يبدأ عمله خلال الشهور المقبلة، وقد اعتمد مراسلون له في 70 بلداً. سيركز الموقع على تغطية البلدان التي أهملتها الصحافة الأميركية. ويعرض منتديات للمناقشة وتقارير اجتماعية تعالج القضايا العالمية الرئيسية.

كيفية إنشاء موقع إلكتروني

وجه المركز الدولي للصحفيين دعوة للإعلاميين العرب للمشاركة بدورة تدريب صحفي عبر شبكة الإنترنت حول إنشاء المواقع الإخبارية. تعقد الدورة التدريبية المجانية عبر الإنترنت في الفترة من 1 نيسان/أبريل ولغاية 13 أيار/مايو، ويشرف عليها مؤسس إذاعة عمان نت (راديو البلد) داود كتاب. يتلقى المشاركون في الدورة العديد من الخبرات، ومنها وضع الخطة والأهداف للموقع الإخباري، وإنشاء قاعدة بيانات للموقع الإلكتروني. وجعل الموقع الإلكتروني ذا مصداقية عالية، وكيفية استخدام الصورة والفيديو والملفات الصوتية لتدعيم الخبر الصحفي، وإشراك القراء بالموقع الإلكتروني، وإنشاء المدونات واستخدامها»، وفهم العناصر الأساسية لتصميم المواقع وتطويرها.

كوالالمبور تستقبل ندوة حول البث الرقمي التلفزيوني

تستقبل العاصمة الماليزية كوالالمبور، الأسبوع المقبل المشاركين في ندوة اتحاد البث الرقمي آسيا والمحيط الهادي، وتستعرض الندوة عناصر البث التلفزيوني والإذاعي الرقمية القوية.وتهدف إلى كيفية تطبيق الاستراتيجيات وخدمات الزبائن وخطة العمل من أجل التعاقب على استعمال الوسائل الرقمية وخدمات الموبايل.

صحيفة «وول ستريت جورنال» تستعد للانتقال لمبنى جديد

تستعد صحيفة «وول ستريت جورنال»، التي كانت تغطي الأخبار الاقتصادية والتجارية من مانهاتن على مدى 119 عاماً، البدء في تخصيص صفحة للأخبار الرياضية والانتقال إلى مكاتب المؤسسة الأم الجديدة - «نيوزكوربوريشن» في ميد تاون. وكان رئيس «نيوز كوربوريشن» ومديرها التنفيذي، روبرت مردوخ، قطع شوطاً في ضم «وول ستريت جورنال» إلى إمبراطوريته الإعلامية بعد أقل من شهرين من شرائها. وأفاد مسؤولون في «داو جونز آند كومباني»، التي تنشر «وول ستريت جورنال»، بأن مردوخ يعتزم نقل الصحيفة من «مركز المال العالمي» إلى مباني شركته في avenue of the Americas. وكانت «نيوز كوربوريشن» قد استكملت شراء «داو جونز» في 13 كانون الأول/ديسمبر مقابل ما يزيد على 5 مليارات دولار. جدير بالذكر أن مقر الصحيفة كان على بعد خطوات فقط من الشارع الذي أطلق عليه اسمها، وظلت خلال معظم تاريخها في Broad Street قبل أن تنتقل إلى Cortanlt Street، الذي لا يبعد كثيراً عن Broad Street. من جانبه قال مردوخ إنه يريد أن تتوسع الصحيفة في التغطية لتشمل مجالات أخرى غير الاقتصاد والتجارة مثل السياسة وأخبار الحكومة ومجال الترفيه مع جعلها أكثر جاذبية وسهولة للقراء. وتعتبر إضافة التغطية الرياضية جزءاً من هذه الاستراتيجية فيما يبدو. وكانت «وول ستريت جورنال» تغطي الجانب التجاري المتعلق بالرياضة، لكنها بدأت تسعى خلال السنوات الأخيرة إلى الحصول على المزيد من الإعلانات الموجهة إلى المستهلك، وأضافت الصحيفة أيضاً أقساماً مثل: Personal Journal وعدداً خاصاً بعطلة نهاية الأسبوع. وقال صحفيون اطلعوا على خطط التغييرات المرتقبة إن تغطية الرياضة ستصبح جزءاً من Personal Jouranl التي يتوقع ان تصدر خلال الأشهر القليلة المقبلة، لكنهم أشاروا أيضاً إلى أنه لم تعرف بعد الأيام التي ستصدر خلالها الأقسام التي تحتوي على هذا النوع من المقالات.

التسجيل لجائزة البحر المتوسط

دعا مركز البحر الأبيض المتوسط للاتصالات السمعية في ايطاليا ومحطة التلفزيون الإيطالية الحكومية المنظمات التلفزيونية ومؤسسات الإنتاج والكتاب والمخرجين والصحفيين والوثائقيين من بلدان برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطيةِ الذين ساهموا من خلال أعمالهم في الوصول إلى فهم أفضل لتاريخ البحر الأبيض المتوسط وثقافاته وتقاليده لتقديم أعمالهم السمعية (البرامج الوثائقية وتقارير الأخبار) للمنافسة على جائزة البحر المتوسط العالمية الثالثة عشرة للأفلام الوثائقية وتقارير الأخبار. وتشمل بلدان حوض المتوسط: الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وإسرائيل، وسورية، وتونس.

حريات

سامر خير أحمد

حرية الهُويّة: تضمنها المواطنة.. وتُفسدها الأدلجة

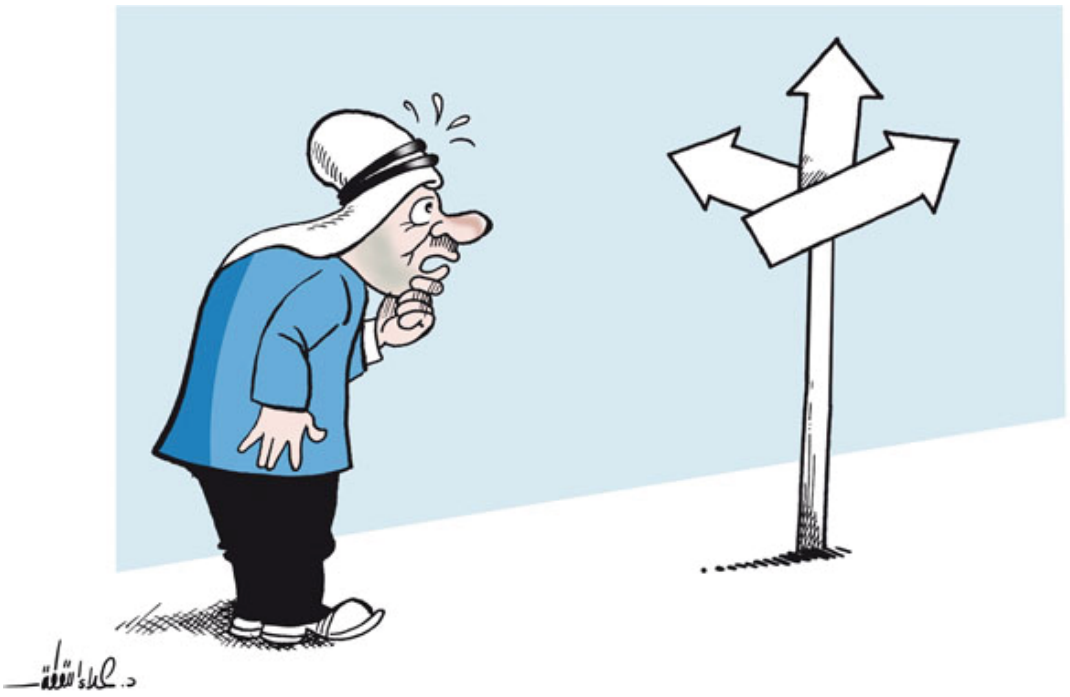

يلاحظ رامي عمرو، وهو شاب تخرّج حديثاً من جامعة الزرقاء الأهلية، درس التمريض وما يزال يبحث عن عمل، أن ثمة نزوعاً في المؤسسات الإعلامية والتعليمية، خلال السنوات الأخيرة خصوصاً، لـ"أدلجة" مفهوم الهوية الوطنية الأردنية، أي اعتبار أن ثمة محددات معينة، على المرء أن يلتزمها بعينها وكما هي، حتى "يستحق" أن يوصف كأردني. هذا ما يظهر مثلاً في الإعلام الرسمي، الذي يعبر بوساطة "الأغاني الوطنية" الجديدة مثلاً، عن هوية وطنية قائمة على العصبية الجماعية، ذات الطابع المحافظ، التي تتجه لإعلاء قيم قديمة، لم يعد لها وجود فعليّ على أرض الواقع. وهو أيضاً ما يظهر في بعض المقررات التعليمية في الكتب الجامعية، التي ترى في مجموعة الإنجازات الوطنية الأردنية، أداة للتعريف بالهوية الوطنية، وتعزيزها، وتعتبر أن هذه الهوية تُبنى على ثلاثية "الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن"، وهي ثلاثية تنطوي على أبعاد سياسية، فتستبعد بالضرورة كل من يحمل توجهاً سياسياً مخالفاً للحكومة، فكيف يمكن وصفها بالوطنية، وهو تعبير يجب أن يشمل جميع المواطنين؟.

> **الجريبيع: الفهم الشمولي يعود لضيق أفق، وتنفيه المبادرات الملكية**

ومشكلة هذا النزوع، أنه يحول دون التعددية في التعبير والسلوك الاجتماعي، حتى في المسائل التفصيلية، بما يشبه السعي لفرض حالة شمولية على المجتمع. ولما كان فرض هذه الحالة الشمولية غير ممكن، لأن التعدد في السلوك هو طبيعة الأشياء، ولأن تنميط الناس ليس أمراً متاحاً أبداً، وبخاصة في مجتمع كالمجتمع الأردني، تتعدد ثقافات أفراده، وتتنوع بين مدنية وريفية وبدوية، ينتهي الأمر لإخراج من لا يمتثلون لذلك النمط الثقافي الشمولي، من الصفة الأردنية، بدعوى أنهم لا يعبّرون عن أنفسهم وفق المحددات الأردنية "المعتمدة!".

ويضيف رامي عمرو، العضو في حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، أن الأمر لا يتوقف عند المناهج في الجامعات، بل أن سلوك عمادات شؤون الطلبة في معظم الجامعات، يسعى لتكريس هذا التنميط الثقافي في الهوية، واعتبار أن بعض النشاط الطلابي خارج عن المصلحة الوطنية، ويعبر عن مساع تخريبية، لمجرد أنه يرفض الانضواء في الإطار الطلابي "المرضي عنه"، الذي بات يسمى "كتلة كلنا الأردن"، وارثاً تنظيم "وطن" الذي عرفته الجامعات منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. ويقول عمرو، إن مشكلة مثل هذه الأطر الطلابية، ليس فقط أنها ملزمة بتقديم مواقف سياسية متناغمة بالضرورة مع التوجهات الحكومية، ولا مجال فيها للرأي الآخر، بل أيضاً أنها تلجأ للتعبيرات الثقافية المحافظة، ذات الطابع البدوي، فتقدمها باعتبارها الهوية الأردنية الوحيدة، وبهذا لا يعود ممكناً التعبير عن الذات والموقف لمن لا ينسجم مع ذلك التعبير الثقافي المنمّط، لكونه ينتمي لمرجعية ثقافية اجتماعية غير بدوية. ويستغرب عمرو هذا السلوك لدى إدارات الجامعات، لأنه يعتبره متناقضاً مع الطروحات الملكية في مبادرات "الأردن أولاً" و"كلنا الأردن"، اللتين انطلقتا من فكرة الوحدة الوطنية، ووحدة المجتمع.

ويرى الدكتور محمد القواسمة، وهو أستاذ جامعي، أن مثل ذلك النزوع غير مفيد. ويؤكد أن دول العالم كلها، وبخاصة المتقدمة منها، ليس فيها مثل ذلك السعي التنميطي، فلا يمكن توحيد الهوية الوطنية في كل تفاصيلها، ولا يمكن فرض أمر كهذا إلا بنهج دكتاتوري وقمعي. ويقول إن بعض دول العالم حاولت فرض هوية واحدة على شعبها، وإلغاء الهويات الفرعية ومحاربتها، مثلما فعل الاتحاد السوفييتي، لكن تجربة السوفييت أثبتت أن الهويات الفرعية هي التي تبقى، لا بل أنها ساهمت في سقوط الاتحاد السوفييتي نفسه.

> **عوض: الهوية الشمولية تُشعر قطاعات من المواطنين بالتهميش والإقصاء**

وهو أيضاً ما ظهر في تجربة نظام صدام حسين في العراق، الذي حاول فرض نمط شمولي على المجتمع العراقي، فكان أثر ذلك عكسياً، إذ ما إن سقط نظامه، حتى انفلتت الهويات الفرعية في ما يشبه حرب أهلية، إن لم تكن علنية، فإنها صامتة. ما يعني أن انفلات الهويات الفرعية نتيجة كبتها، يهدد الأمان الوطني. ويرى، بسبب ذلك، أن تنمية المجتمع والنهوض بالدولة، إنما يبدأ من الارتقاء بهويته، وإتاحة المجال لحرية التعبير عن الذات الثقافية في المجتمع، فالوحدة تُصان في إطار من التنوع، وليس بالإكراه والقمع الفكري.

لكن الدكتور محمد الجريبيع، مدير مركز الثريا للدراسات، الذي نظم قبل أيام مؤتمراً تحت عنوان "الثقافة والهوية الوطنية"، يرى أن وجود مثل تلك التوجهات التنميطية، إنما يعود لضيق أفق بعض الإعلاميين وبعض من يتبنون الفهم الشمولي للهوية الوطنية، ولا يعود لتوجهات عامة حقيقية أو مخطط لها. ويؤكد أن موضوع الهوية الوطنية إشكالي بطبيعته، في الأردن وفي غير الأردن، لكنه يعتقد أن ما تشهده البلاد فعلاً هو اتجاه لمأسسة وإعادة تعريف الهوية الوطنية الأردنية، باتجاه الاعتراف بالتنوع والتعدد، لا بالاتجاه الشمولي الإكراهي، ويدلل على ذلك بالمبادرات الملكية التي تنطوي على تقديم هوية الدولة الأردنية باعتبارها هوية جامعة لكل الأردنيين. ويقول الجريبيع إن التنوع والتعدد في الهوية الوطنية، يؤدي إلى تكاملها في هوية وطنية جامعة، لا تقمع أحداً ولا تكرهه على تعبيرات بذاتها.

أما أحمد عوض، مدير مركز الفينيق للدراسات، فيرى عكس ذلك تماماً، ويقول إن التطبيقات على أرض الواقع، تشي بسعي لفرض فرع معين من فروع الهوية، متمثلاً بالبداوة، على مجمل الهوية الوطنية الأردنية، ما يقود إلى التعامل مع تعبيرات الهوية الأخرى باعتبارها مضادة للهوية الوطنية. ويؤكد أن أي سعي لأدلجة الهوية الوطنية، يُفقد الهوية الوطنية الكثير من الغنى الذي يمكن أن يثريها، ويقود إلى إشعار أصحاب الهويات "غير المعتمدة" في الهوية الوطنية المؤدلجة، بالتهميش والإقصاء، وهو ما ينعكس سلباً على عموم المشهد الوطني. ويدعو عوض، إلى صياغة الهوية الوطنية في ضوء مفهوم المواطنة، التي تتعامل مع جميع مواطني الدولة بمعيار واحد على اختلاف آرائهم ومواقفهم السياسية، وهوياتهم الفرعية.

موضوع الهوية الوطنية، يظل محل جدال واختلاف، وهذا أمر طبيعي، ما لم تُحسم مسائل سياسية شائكة تحيط بالأردن، لأن الهوية الوطنية، التي هي في نهاية المطاف حالة وجدانية ومركّبة معاً، لا يُعبّر عنها إلا في إطار كيان سياسي واجتماعي يحتضنها.

قريباً.. مقاهي الإنترنت تحت الرقابة

قالت تقارير صحفية، إن لجنة في وزارة الداخلية نسّبت للوزير عيد الفايز، بتعديل تعليمات مقاهي الإنترنت، بحيث يُضاف لها نصّ يشترط وضع كاميرات مراقبة على مداخل مقاهي الإنترنت، وذلك «لغايات أمنية». وتتراوح تكلفة الكاميرا الواحدة لغاية كهذه، بين 400 و900 دينار، وهو ما يعادل ثمن جهاز كمبيوتر.

ويضاف هذا الشرط الجديد إلى التعليمات المعمول بها حالياً، التي تُلزم المقاهي بتسجيل أسماء روادها بحسب بطاقاتهم الشخصية، وتحديد مواعيد استخدامهم الأجهزة داخل المقهى. كما تتضمن إلزام إدارة المقهى باستخدام برامج رقابة إلكترونية، تمنع الوصول إلى المواقع التي تتضمن مواد إباحية، أو إهانة للمعتقدات الدينية، أو وصفاً لاستخدام المواد ذات الأغراض العسكرية.

من بين توصيات اللجنة كذلك، إدخال تعديل يحصر تأسيس شركات التضامن التي تقيم مقاهي للإنترنت بالأردنيين، فلا يُسمح بموجب التوصيات أن يكون صاحب المقهى أو واحد من الشركاء في ملكية المقهى، من غير الأردنيين، على غير المعمول به في قانون الشركات، الذي لا يشترط أن يكون مؤسسي الشركة من الأردنيين. ومن التوصيات، وضع أجهزة الكمبيوتر داخل المقهى في أماكن مفتوحة للعامة، وأن يكون ممكناً قيام أجهزة الأمن بزيارات دورية لمتابعة التزام المقاهي بتطبيق التعليمات.

وأشارت تقارير صحفية إلى أن وزارة الداخلية فتحت تحقيقاً حول كيفية وصول الخبر للإعلام، في وقت انتشر فيه خارج الأردن، وأشارت له منظمات حقوقية عربية في بياناتها.

فقد قالت «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» إنها تستنكر القرار، باعتباره تشديداً للرقابة على مقاهي الإنترنت، يهدف إلى التعرف على مرتادي هذه المقاهي، مؤكدة أنه يُعد تراجعاً في مجال حرية استخدام الإنترنت وحق تداول المعلومات، وانتهاكاً لخصوصية المستخدمين على الشبكة، ويعجّل في دخول الأردن قائمة الدول «المعادية لحرية استخدام الإنترنت». وأكدت الشبكة رفضها إلزام أصحاب المقاهي تسجيل بيانات المستخدمين التفصيلية، كأسمائهم وأرقام هواتفهم ووقت الاستخدام، وكذلك بيانات المواقع التي يقوم الزوار بتصفحها.

وقالت الشبكة إن التعليمات الجديدة تُعد تراجعاً عن واقع سابق، كانت فيه الظروف "أكثر مرونة"، من حيث الشروط الواجب توافرها في مواقع المراكز ومساحتها، والسعي الحثيث لتوسيع دائرة مستخدمي الإنترنت.

يُشار إلى أن الأردن دخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية، من بوابة مقاهي الإنترنت، حين سُجّل شارع شفيق ارشيدات بمدينة إربد، باعتباره أكثر شوارع العالم ازدحامًا بمقاهي الإنترنت، حيث يتواجد فيه نحو 130 مقهى، ضمن مساحة لا تتجاوز 2000 متر. وقد أدخلت خدمة الإنترنت إلى الأردن في العام 1995.

ثالث جريمة "شرف" هذا العام

جريمة «شرف» هي الثالثة منذ بداية العام الجاري، شهدها المجتمع الأردني يوم الأحد الماضي، حين أقدم شاب على قتل شقيقته البالغة من العمر 23 عاماً، وشاب سوري يعمل راعٍ للأغنام، كان يتواجد معها في محمية الشومري بالأزرق. حُجّة القتل أن منفذ الجريمة ضبطهما «في وضع غير لائق». فيما أكدت الجهات المختصة بالطب الشرعي، بعد إجرائها الفحوصات، أن الفتاة كانت عذراء حين مقتلها.

وقد نفّذ الشاب جريمته مستعيناً باثنين من أبناء عمومته، حين أطلق أربع رصاصات على جسد شقيقته، وست على رفيقها، فقُتلا على الفور، ثم سلّم نفسه للأجهزة الأمنية، التي وجهت له تهمة القتل العمد، ولشريكيه التدخل بالقتل العمد.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 03

كيف أحيت المرأة العربية عيدها؟!

.. المرأة المصرية

وبمناسبة يوم المرأة، أصدر «مركز الأرض لحقوق الإنسان» تقريراً عن العنف الذي تعرضت له المرأة المصرية خلال النصف الثاني من العام الماضي 2007، جاء فيه أن جملة حوادث الانتهاكات والعنف ضد المرأة بلغت 412 حالة، وشكّلت حوادث الخطف والاعتداءات الجنسية على النساء، سواء داخل الأسرة أو من المجتمع 96 حالة، كما بلغت حوادث قتل النساء 41 حالة، وشكّل العنف الأسرى الموجه للنساء 54 حالة. وأضاف التقرير أن المرأة المصرية تعرضت لـ44 حالة من الإهمال في الرعاية الصحية، فيما أقدمت 33 امرأة على الانتحار.

وأوضح التقرير أن العنف أدى إلى وفاة وقتل العديد من النساء، فمن جملة 412 حالة عنف، قُتلت 220 امرأة، منها 46 بسبب العنف الأسري، و42 بسبب القتل المتعمد، و56 بسبب الخلافات الزوجية، و19 بسبب الإهمال في الرعاية الصحية.

..والليبية

وفي إطار إحياء يوم المرأة العالمي، أصدرت «الرابطة الليبية لحقوق الإنسان»، بياناً أشارت فيه إلى بعض أوضاع المرأة الليبية، جاء فيه أنها «ما زالت تعاني أنماطاً راسخة من أشكال التمييز التي أعاقت نهوضها وتقدمها". وطالب البيان بإدماج المرأة الليبية في مشاريع التنمية والإنتاج، وفي المشهد الثقافي، وإخراجها من موقع العالة على الأب والأسرة والزوج، واعتبارها "إنساناً حراً كاملاً يساهم في الإنتاج ويشترك في الاستهلاك تماماً كالرجل". وقال البيان: "لقد آن الأوان لوضع حد لمظاهر العنف المعلنة وغير المعلنة ضد المرأة، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والنفسي الذي يقع في إطار العائلة، بما فيه الضرب والعنف الكلامي، وما يسمى بجرائم الشرف، والاغتصاب في إطار الزوجية، والعنف المتصل بالاستغلال، وغيره من الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة".

..والسورية

وضمن المناسبة ذاتها، قالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية»، إن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سورية، سيبقى مغيّباً و مفرّغاً من مضمونه، ما دامت البلاد تعيش في ظل حالة الطوارئ، التي تمثل خروجاً عن الأصل القانوني والدستوري. وتساءلت: كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن مكتسبات للمرأة السورية، وهو يعلم أن ما كان يتوجب عليها أن تحققه على صعيد حقوقها، تمّت محاصرته بترسانة من القوانين المكبلة للحريات، وعلى رأسها حالة الطوارئ.

من ناحيتها، قالت "لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية"، إن دعم قضايا المرأة، يحتاج إلى تعديل سياسات الحكومة السورية، وإشراك المجتمع المدني في بلورة هذه السياسات الجديدة، وإلزام كل الأطراف بالعمل على القضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة، من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة. ورأت اللجان أن البداية في هذا كله، لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العمل بحالة الطوارئ، واتخاذ إجراءات باتجاه الإصلاح السياسي والتمكين من التحول الديمقراطي.

والسعودية

قال بيان أصدرته "جمعية حقوق الإنسان أولاً" السعودية بمناسبة يوم المرأة العالمي، إنه رغم بعض الخطوات التي تم اتخاذها لصالح المرأة في السعودية، إلا أن مطلبها الأساسي في منحها هويتها القانونية، ما يزال بعيد المنال. وأضاف البيان أن أي تعديلات في وضع المرأة بالسعودية ستكون سطحية وغير ذات قيمة، في غياب إعطائها حقها في التقاضي والاحتكام للقانون دون النظر إلى كونها امرأة. وطالبت الجمعية بسن التشريعات والقوانين التي تكفل للمرأة شخصيتها أمام القضاء والجهات القانونية ومتابعة تطبيق تلك التشريعات.

.. والمغربية

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قالت إنها تحيي اليوم العالمي للمرأة هذه السنة، تحت شعار "من أجل المساواة في جميع المجالات وبدون تحفظات"، اعتقاداً منها أن حقوق المرأة التي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ستظل مبتورة ما لم تتحقق بكل أبعادها. وقالت الجمعية إنها واقتناعاً منها بأن التحفظات على المواثيق والعهود الدولية تحد من مفعولها وتعرقل ملاءمة القوانين المحلية معها، فإنها تدعو الدولة للإسراع بالعمل على سحب تحفظاتها كافة.

ورأت الجمعية أن السنة الأخيرة تميزت باستمرار الحيف تجاه النساء في العديد من المجالات، وهو ما يفرغ المكاسب الجزئية التي تحققت من مضمونها ومن تأثيرها إيجابياً على واقع المرأة.

الفلسطينية معتقلة حيّة وميتة

أصدرت وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينية، بمناسبة يوم المرأة العالمي، تقريراً حول الفلسطينيات الأسيرات في السجون الإسرائيلية، جاء فيه أن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل منذ العام 1967 ولغاية اليوم، أكثر من عشرة آلاف فلسطينية من مختلف الفئات والأعمار، منهن قرابة 720 مواطنة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، ما يزال منهن 102 مواطنة قيد الاعتقال. وجاء في التقرير أيضاً، أن سلطات الاحتلال تعمد أيضاً إلى "اعتقال" جثامين الفلسطينيات بعد وفاتهن نتيجة عمليات فدائية أو مواجهات مع جنود الاحتلال، كعقاب لهن على ما ارتكبنه، إذ ما تزال تحتجز العديد من جثامينهن في الثلاجات أو في مقابر الأرقام الجماعية. واعتبر التقرير أن إسرائيل هي الوحيدة في العالم التي تُعاقب الإنسان بعد موته، الأمر الذي يخالف الأعراف الدولية والقيم الإنسانية.

أخبار

استقالة مفوضة حقوق الإنسان

◄ قالت لويز آربر، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ العام 2004، إنها ستستقيل من منصبها في 30 حزيران/ يونيو المقبل، وذلك خلال خطاب ألقته أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي يضم ممثلين عن 47 دولة. وتعليقاً على الخبر، دعت منظمة العفو الدولية، الأمين العام للأمم المتحدة إلى "التأكد من تحلي خليفتها بمستوى رفيع يُكافئ سجلها كداعية قوية ومستقلة لحقوق الإنسان". وأكدت المنظمة أن آربر، نجحت في مهامها، وبخاصة ترسيخ مبدأ مساءلة مرتكبي الانتهاكات. ويتبع مكتب المفوض نحو 400 من مراقبي حقوق الإنسان، يعملون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم.

خمسة وأربعون عاماً من الطوارئ

◄ أصدرت «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية" بياناً بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لإعلان حالة الطوارئ في سورية المستمرة منذ الثامن من آذار/ مارس من العام 1963، قالت فيه إن هذا الاستمرار لحالة الطوارئ، الذي ترسخ عبر الأجهزة الأمنية والمحاكم الاستثنائية، قد عصف بمجمل منظومة حقوق الإنسان والحريات العامة، ومما يدل على ذلك، استمرار الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وإصدار "الأحكام الجائرة" عن المحاكم الاستثنائية، واستمرار هيمنة الأجهزة التنفيذية على القضاء. ودعت اللجان إلى رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي كافة، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وجميع الأحكام الصادرة عنها، والآثار السلبية التي ترتبت على أحكامها.

الحالة الاستثنائية في اليمن

◄ نظّمت مؤسسة السعيد الثقافية في مدينة تعز اليمنية، ندوة بعنوان «الحالة الاستثنائية لحقوق الإنسان في اليمن"، تحدث فيها هيثم مناع، رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان، داعياً الحكومة اليمنية إلى العمل على إيجاد حل لمشكلة المعتقلين اليمنيين في غوانتانامو، الذين يبلغ عددهم مئة معتقل من بين 275 معتقلاً يتوزعون على أربعين دولة عربية وإسلامية. كما تحدث في الندوة شوقي القاضي، عضو مجلس النواب اليمني، معبراً عن استيائه من تدني مستوى الجهد اليمني، الشعبي والحكومي، حيال الدفاع عن اليمنيين المعتقلين في غوانتانامو. وقال في معرض حديثه عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، إن الحكومة اليمنية تُخصص غرفاً سرية في السجون المركزية، تتبع "شيوخاً" متنفذين، يكون لهم فيها حق التصرف بالمعتقلين، بعيداً عن الأجهزة الرسمية المختصة.

الإفراج عن قريو موسى

◄ أفرجت السلطات السورية عن الكاتب والناشط الحقوقي أسامة إدوارقريو موسى، بعد أيام من اعتقاله على خلفية مقال كتبه بعنوان «لا غاز لا مازوت لا كهرباء». وكانت «**السجل**» قد أوردت خبر الاعتقال في العدد الماضي. وقد أصدرت «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية" بياناً رحبت فيه بالإفراج عن قريو موسى، مطالبة الحكومة السورية بالإفراج أيضاً عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي كافة، وإغلاق ملف الإعتقال السياسي في سورية.

مأزق الديمقراطية المحلية

◄ قالت كل من الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، والمركز المصري للتنمية والدراسات الديمقراطية، إنهما تراقبان التحضيرات للانتخابات المحلية المصرية المزمع إجراؤها في الثامن من نيسان القادم. وفي هذا الإطار، قال بيان صدر عن الجمعية والمركز، إنه تم رصد عدم تقدم أحد من المرشحين المستقلين والمعارضة، لانتخابات المجالس المحلية في محافظة الغربية، وذلك بسبب فرض المحافظ مبلغ 1000 جنيه على كل طلب ترشيح سواء للقرية أو الحي أو المدينة أو المحافظة تحت بند تأمين إزالة الملصقات. وفي محافظة البحر الأحمر، رصد المراقبون قيام بعض المرشحين من أعضاء الحزب الوطني بجمع مبالغ مالية وتقديمها لأمناء الحزب نظير اختيارهم من قبل الحزب الوطني. أما في الفيوم، فتم رصد تولي الأمن ملف الانتخابات بأكمله، حيث صدرت تعليمات أمنية، بحسب التقرير، إلى المسؤولين عن تلقي طلبات الترشيح بالوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم، بنقل لجنة تلقي طلبات الترشيح إلى قرية مجاورة، فجأة ومن دون الإعلان عن ذلك.

وعود تنتظر الوفاء

◄ قالت منظمة «مراسلون بلا حدود» إن الوعود التي قطعتها السلطات البحرينية على نفسها منذ بضعة أعوام، فيما يتعلق بحرية الصحافة والتعبير، ما تزال تنتظر من يفي بها، لأن «وضع حرية الصحافة في البلاد ما يزال هشاً». وقالت إنه بالرغم من عدم زج أي صحفي في السجن منذ آذار/مارس 1999، وهو التاريخ الذي تولى فيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد، إلا أنه لا يمكن تجاهل الصعوبات التي تواجهها الصحافة في البحرين، إذ غالباً ما تُجبر التشريعات القمعية والضغوطات التي يمارسها المسؤولون الرسميون، الصحفيين على اللجوء إلى الرقابة الذاتية. وفي هذا الإطار يتوجه وفد من المنظمة إلى البحرين، للقاء المسؤولين الحكوميين، والأعضاء البارزين في المعارضة، والصحفيين، وممثلي المجتمع المدني، وبحث تعديلات مقترحة على التشريعات المعنية بحرية التعبير والصحافة.

دعوة

◄ تدعو **السجل** قراءها الكرام لتزويدها بما يتوافر لديهم من أخبار، أو يصادفونه من أحداث تتعلق بالحريات العامة، لنشرها في هذه الزاوية، وذلك من خلال زيارة موقعها الالكتروني www.al-sijill.com

انفو تك

أردني يطور "متصفح انترنت" بمواصفات عالمية

رائد فريد عبدالله

◄ إذا كنت تبحث عن متصفح مجاني للإنترنت يريحك من الإعلانات المزعجة ويضمن لك تصفحاً سريعاً وآمناً للشبكة العنكبوتية و يساعدك في ملء البيانات والنماذج الفورية وحفظ المعلومات السرية وتعدد النوافذ، فلاشك ستكون بحاجه لاستخدام برنامج «Smart Bro» أو المتصفح الذكي لما يحويه من خصائص متعددة وسهوله الاستخدام تضعه في منافسة الكثير من متصفحات الإنترنت الشهيرة مثل «Avant Browser» و«MAXTHON» و«FireFox».

لكن أكثر ما يميز هذا البرنامج أنه إبداع شاب أردني عمل منذ أكثر من ثلاث سنوات على تصميم وإنشاء هذا البرنامج بجهد ذاتي وتصميم متواصل بالمتابعة والتطوير ليصل إلى تقديم برنامج متكامل يعكس الرغبة والإصرار بالتميز لتقديم ما هو أفضل.

بسام جراد، مصمم البرنامج، خريج قسم الحاسوب/الجامعة الأردنية يقول إن فكرة إنشاء متصفح للإنترنت قادر على دمج العديد من الخصائص كانت حلما تمنى أن يتحقق ليثبت أن الشباب العربي قادر على تقديم خدمة مميزه ومجانية لمستخدمي الإنترنت تجعل من التصفح أكثر متعه وسهولة.

ويضيف: «حينما بدأت بإنشاء البرنامج كان الأمر أشبه بهواية في وقت الفراغ بعد العمل. كان يحتوي على مجموعة بسيطة من المزايا قمت بعد ذلك بتطويرها ودمجها في مجموعة متكاملة من التطبيقات والحلول الذكية لتقديم متصفح متميز يجاري متصفحات الإنترنت العالمية بل ويتفوق على بعضها.»

ويتابع جراد: «أهم هذه المزايا مانع الإعلانات والنوافذ المزعجة، وخدمة البحث السريع بأكثر من محرك عالمي، وتصفح أكثر من موقع في نافذة واحده بالإضافة إلى ميزه حفظ سريه البيانات و خدمه ملء النماذج.»

ويؤكد أن الرغبة في إنجاح تجربته غير الربحيه تتحقق في انتشارها ومقدار الإقبال عليها ومدى استفادة المستخدمين منها ليكون ذاك دافعا لإنشاء وتطوير برامج أخرى. عن خطواته المقبلة، قال جراد إنه يرغب في تطوير متصفحات لاستخدام الأطفال تكون مجهزه بتطبيقات مصورة تسهل عليهم استخدام الإنترنت وتحميهم من المواقع غير المناسبة من خلال برامج قادرة على تمييز وفلترة المواقع.

ويأمل جراد أن يلاقي «Smart Bro» رواجاً لدى المستخدم العربي والأردني، وبخاصة أنه يلقى رواجاً لدى عدد كبير من المستخدمين في أنحاء العالم. وعند سؤاله عن خطواته المقبلة أجاب بأنه يطمح إلى إنشاء

حجم البرنامج لا يتجاوز (1.96 MB) وهو متوافق مع أنظمة الويندوزو كافة، و يمكن تحميله من موقعه الالكتروني على الإنترنت (www.smartbro.com).

البرنامج حصل على مراجعات وتقييمات من مواقع إنترنت عالمية ومشهورة مثلاً(www.download.com) و (www.soft-pedia.com)

وبمراجعه سريعة للمتصفح، يمكن تلخيص ميزاته كالتالي:

❖ خدمة ملء النماذج مع حفظ خصوصية كلمات السر وبطاقات الائتمان.
❖ تصفح متعدد للنوافذ في نافذة واحدة رئيسة.
❖ خدمة الخلاصات الالكترونية RSS.
❖ تحميل سريع لمواقع الإنترنت بشكل ملحوظ.
❖ إمكانية تغيير الواجهات والأيقونات.
❖ ميزة تدوين الملاحظات وحفظها عند تصفح الشبكة.
❖ ميزة إيقاف الإعلانات المزعجة.
❖ ميزة إيقاف إعلانات الفلاش.
❖ خدمة البحث السريع بالمواقع ومجموعات النقاش على الإنترنت.
❖ ميزة حفظ المواقع عند الخروج من البرنامج مما يجعل إعادة تحميلها في غاية السرعة.
❖ الاستجابة الذكية للفأرة أو لوحة المفاتيح في تصفح الإنترنت والتنقل بين المواقع.
❖ شريط جانبي متكامل لروابط ألعاب مجانية على شبكة الإنترنت.
❖ توفير خاصية التحميل والإزالة من الجهاز.

BenQ تطلق «أرفع كاميرا في العالم»

◄ طرحت شركة بينكيو الكاميرا الرقمية DSC X800. وقالت الشركة إن هذه الكاميرا أرفع كاميرا رقمية على مستوى العالم. وتتمتع الكاميرا الرقمية DSC X800 - التي تقل سماكتها عن 10 ملم - بعدد من الميزات والخصائص التقنية منها شاشة كريستال سائل سعة 3 بوصات وعدسة تكبير مرئي ضوئية (3 إكس) من نوع (بريزم - prism) فضلا عن تقنية التتبع التلقائي لحركات الوجه ونمط التشغيل المقاوم للاهتزاز. وتسمح ميزة الوسائط المتعددة لمستخدمس الكاميرا بمشاهدة اللقطات الفيديوية والاستماع إلى ملفات «إم بي 3» ؛ مما يجعلها صديقاً مثالياً للأطفال والبالغين خلال الرحلات وفي السفر. وتم دمج عدسة التكبير المرئي الضوئية (3 إكس) داخل هيكل الكاميرا ما يجعلها الكاميرا الأرفع المتواجد حالياً في الأسواق ، وعند تغيير مستوى التركيز على الصورة إلى الداخل أو الخارج، فإن جميع تحركات العدسة تكون داخلية ؛ الأمر الذي يمكن المستخدم من الاحتفاظ بها في جيب قميصه بسبب صغر حجمها دون تأثر مستوى جودة الصورة الملتقطة. وتدعم الكاميرا الجديدة النسب الجانبية 4:3 و16:9 ما يتيح للمستخدم التقاط صوره من على أجهزة متنوعة ، كما تتيح أنماط التصوير المتنوع المدمجة في الكاميرا «DSC X800» التقاط أدق التفاصيل بسرعة. ولضمان قدرة الكاميرا على التقاط جميع الحركات تم تزويدها بنمط مقاومة الاهتزاز (S.S.F).

SH-S223 من سامسونج

◄ كشفت سامسونج النقاب عن اقتراب طرح مسجّل أقراص DVD الأسرع في منطقة الشرق الأوسط.

ويقدّم أداء قوياً فائق السرعة يمكّن المستهلكين من تسجيل بيانات بسرعة عالية – حتّى على الوسائط غير السريعة. ومع التسجيل الفائق ، يمكن المستخدم تسجيل بيانات بسرعة 22× على وسائط سرعتها 16× و12× و8× ، وما دامت الوسائط بالسرعة الأبطأ أقلّ كلفة، فإن ذلك يمكن المستخدم من توفير المال بتسجيل المعلومات بسرعة أعلى.

ويتمتّع SH-S223 بمواصفات وأداء تسهّل الحياة الرقمية كثيراً على المستهلك ، وهو ذو تصميم غير مضرّ بالبيئة ومتلائم مع RoHS. ويدعم مشغّل SH-S223 الجديد سطح SATA البيني ، وهو السطح البيني الأكثر شيوعاً في الكمبيوترات الشخصية. ويضمّ SH-S223 أيضاً برنامجاً مجّانياً ؛ مما يمكّن المستخدم من صنع أقراص الفيديو والصور والبيانات بسهولة ، كما يحتوي المشغّل أيضاً على برنامج التحديث المباشر للبرامج المبيّتة firmware من (Samsung).. الذي يمكّن المستخدم من تنزيل تحديثات جديدة للبرامج المبيّتة من دون مقابل بغية تحديث مشغّلاتهم بشكل دائم.

Linksys تطرح جهاز ربط لاسلكي جديد

◄ أعلنت شركة لينكسيس المتخصصة في توفير الحلول الصوتية واللاسلكية عن طرح منتجاتها الجديدة المتطورة من الأجهزة اللاسلكية للربط الشبكي المنزلي ويضم كل من مفرع وبوابة (Ultra RangePlus) «تصميماً عصرياً باللون الفضي والأسود» يشتمل على تقنية الهوائي الداخلي الجديدة المعززة (Linksys RangePlus). كما تمثل هذه التقنية تطوراً مختلفاً عن شكل منتجات (Linksys) التقليدية.

وتعد هذه المنتجات هي الأولى التي تضم (LELA) الذي يوفر تجربة محسنة ومميزة للمستخدم في الربط الشبكي المنزلي من خلال اشتماله على واجهة تطبيقات جديدة للمستخدم، ودليل التركيب، ومصطلحات بسيطة، ما يجعل تركيب وتنظيم شبكة لاسلكية أمراً سهلاً مقارنة بما سبق. وقال إن الشركة قامت بتبسيط عملية تركيب شبكة منزلية مع المفرع أو توصيل أجهزة إضافية من خلال منتجنا الجديد (Linksys Ea-syLink Adviso) والتعليمات والخطوات التنظيمية المساعدة التي تم تحسينها.

LG تطلق LG-SH150A

◄ أطلقت شركة إل جي هاتفاً جديداً تحت اسم (LG-SH150A) ، الذي تعتمد شاشته على تقنية (Amoled) ، التي تقدم أفضل استجابة لشاشات المحمول (LCD) و(TFT).

ويتميز (LG-SH150A) بعدد من الصفات الأخرى.. من أهمها خاصية الانزلاق ، كما أنه يحتوي على قاموس إلكتروني أوتوماتيكي وذاكرة خارجية ، ويصل حجم الشاشة إلى 2.2 بوصة فيما تصل دقة الكاميرا إلى 2 ميجا بيكسل.

وتتميز بطارية الجهاز الجديد بقدرتها على تقليل استهلاك الطاقة ، حيث يمكن من خلالها التحدث 150 دقيقة أو 150 ساعة في حالة الانتظار.

يتوقع أن يطلق الهاتف الجديد (LG-SH150A) في هذا الشهر بسعر يصل إلى 400 دولار.

احتباس حراري

باتر وردم

توقعات بتراجع الانتاج الزراعي في الدول العربية

تمكنت دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من تعبئة فراغ كبير في المعلومات الرقمية حول التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي على قطاع الزراعة في العالم العربي.

الدراسة التي تم تقديمها في مؤتمر الشرق الأدنى للمنظمة الذي عقد في القاهرة بداية آذار الجاري. اعتمدت على أرقام اللجنة الدولية للتغير المناخي والحائزة على جائزة نوبل في العام 2007 تقديراً لأبحاثها حول التغير المناخي.

كشفت الدراسة أن معظم أنحاء الإقليم «سيعاني نقصاً في كمية المياه المتاحة بحلول 2050، بمعدل 40 مليمتراً في السنة وسيصل إلى الضعف في هضبة الأناضول.

في المقابل يمكن أن تزداد المياه المتاحة، لغاية 40 مليمتراً في السنة جنوب مصر وأنحاء السودان والصومال وجنوب الجزائر في إفريقيا، وجنوب شبه الجزيرة العربية وجنوب الجزء الجنوبي الغربي من آسيا.

ولفتت السيناريوهات المختلفة الى أن آثار التغيرات المناخية ستكون أشد في إفريقيا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرقي آسيا. ورجحت أن يعرض ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية بين 250 الى 550 مليون نسمة إضافية، للخطر في أنحاء العالم، أكثر من نصفهم في إفريقيا وغرب آسيا. خصوصاً في مناطق تنخفض فيها المحاصيل، ويكون الاعتماد فيها على الزراعة في أعلى مستوياته وتكون القوة الشرائية في أدناها.

وتوقعت الدراسة، انخفاض غلة المحاصيل الرئيسة في إفريقيا وغرب آسيا، بما بين 15 و35 في المئة أو 5 إلى 20 في المئة على التوالي، بحسب نسبة الاعتماد على التسميد بالكربون.

واعتبرت أن التغيرات الطارئة على درجات الحرارة ومعدل هطول الأمطار والظروف المناخية، تؤدي إلى زيادة إجهاد الموارد الزراعية، خصوصاً أن الأراضي الصالحة للزراعة محدودة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تغطي معظم إقليم الشرق الأدنى والأوسط، ما يزيد من تعرض الزراعة لتغير المناخ.

ورجحت أن يصبح توافر المياه حسّاساً جداً، نظراً الى تغير المناخ إذ تستهلك الزراعة 90 في المئة من المواردالمائيةالمستخدمة، وتمثل هذه النسبة نحو 60 في المئة من مجموع الموارد المتجددة في الإقليم. وتتعرض نظم ري كثيرة في الأقليم للإجهاد البيئي، نتيجة الملوحة أو استغلال المياه الجوفية. وقدّرت تناقص المياه الجوفية بأكثر من 70 في المئة العام 2050 على امتداد الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وتشمل أقاليم ستتجاوز الزيادات في تجدد المياه الجوفية فيها،30 في المئة بحلول خمسينات القرن الـ21، معظم مناطق غرب آسيا. في حين ترجح النماذج الرياضية، أن شبه الجزيرة العربية والتخوم الواقعة في أقصى الشرق من المنطقة التي تشملها هذه النماذج، ستشهد أنماطاً مختلفة.

وأوضحت الدراسة أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «يتعرضان لنقص في المياه»، وقد يعاني منه 155 مليون الى 600 مليون نسمة، مع ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية. وسيكون اليمن تحديداً معرضاً للأخطار، نظراً الى الانخفاض الراهن في مستويات الدخل والزيادة السكانية السريعة والنقص الحاد في المياه. وتوقعت الدراسة انخفاض الإنتاجية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى، بسبب ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة، ما يهدد الأمن الغذائي في بلدان كثيرة. .

وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات لمواجهة التغيرات المناخية والتخفيف من حدة تأثيرها، مع تعزيز قدرة سكان الريف على مواجهة التقلبات المناخية والآثار المترتبة عليها، تكون متماشية مع الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أعلى من الاستدامة. وشددت على الترويج للزراعة في إقليم الشرق الأدنى كـ «عامل أساس في الحد من انبعاثات الغازات المسؤولة عن الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي».

الدولة	أهم التأثيرات
الجزائر	التعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات. وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 26 ٪
البحرين	المناطق الساحلية المنخفضة معرضة لإرتفاع مستويات البحر.
مصر	تراجع إنتاجية المحاصيل والاحتياجات المائية للزراعة. وتعرض منطقة دلتا النيل لأخطار شديدة نتيجة ارتفاع مستوى البحر.
العراق	تأثيرات على كمية المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 32 ٪
الأردن	زيادة في احتياجات الري وتراجع في مستويات هطول المطر.
الكويت	تأثيرات لزيادة الأعاصير البحرية على المنشآت النفطية وكذلك تعرض المناطق الساحلية المنخفضة لتأثيرات ارتفاع مستوى البحر.
لبنان	زيادة الضغط على الموارد المائية وتأثر إنتاجية الحمضيات والزيتون والتفاح وقصب السكر وتحول المناطق الزراعية الى مناطق أكثر جفافا.
ليبيا	زيادة في نسب التبخر وزيادة الاعتماد على الزراعة المطلية بسبب نقص المياه.
موريتانيا	تراجع في موارد المياه والاعتماد على موارد المياه التي تنشأ خارج الحدود وتراجع إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية.
المغرب	تأثر المناطق الساحلية المنخفضة بارتفاع مستوى البحر وتراجع الإنتاجية الزراعية 30 ٪.
عمان	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
قطر	زيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
السعودية	زيادة الضغط على موارد المياه بسبب درجات الحرارة متزايدة الحرارة وتراجع الإنتاجية الزراعية 10 ٪.
السودان	تناقص في هطول الأمطار وزيادة في درجات الحرارة والتبخر وتراجع في الإنتاجية الزراعية قد يصل الى 50 ٪.
سورية	زيادة في إحتياجات الري وتأثيرات على تدفق المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع في الإنتاجية الزراعية بنسبة 16 ٪.
تونس	ساحل البحر المتوسط معرض لتأثيرات ارتفاع سطح البحر مع زيادة في الاحتياجات المائية.
الإمارات	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية والسياحية.
اليمن	زيادة التصحر ونقص المياه وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 17 ٪.

أهم الآثار الزراعية المتوقعة على الدول العربية (المصدر: الفاو 2008)

"الخليج" تبني عقارات صديقة للبيئة

رصد التقرير الشهري لشركة «المزايا القابضة» في دبي تنامياً في الوعي لأهمية المشاريع المستدامة والصديقة للبيئة لدى مطوري العقارات في المنطقة، استجابة لأجراس الإنذار التي دقتها أكثر من جهة عالمية ومحلية لمخاطر الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات الدفيئة وهدر الموارد الطبيعية والطاقة غير المتجددة.

قال التقرير إن إنشاء الأبراج والمشاريع العقارية "الصديقة للبيئة" باتت ظاهرة عالمية متنامية امتدت عدواها الطيبة الى الشرق الأوسط ضمن مسعى عالمي لزيادة أعداد الأبنية الخضراء، القادرة على توفير الطاقة وتقليل الاحتباس الحراري العالمي وتقديم وفر اقتصادي على المدى البعيد.

ولاحظ التقرير تجاهل المطورين العقاريين في الخليج خلال السنوات الماضية لموضوع الأبنية الصديقة للبيئة، مشيراً الى أن المرحلة الثانية من المشاريع باتت أكثر قرباً من تلبية المعايير العالمية المتبعة حالياً، خصوصاً بعد أن أقرت دبي نظاماً يلزم المطورين اتباع سياسة المباني الخضراء، حيث أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي قراراً يوصي بضرورة تطبيق مبادئ الأبنية الخضراء على كل المباني والمنشآت في إمارة دبي إعتباراً من مطلع العام الجاري. وألزم القرار أصحاب وملاّك المباني السكنية والتجارية وشتى المنشآت مراعاة أفضل المعايير العالمية الصديقة للبيئة. وفي السياق تم استحداث نظام تصنيف لهذه الغاية في الإمارات يعمل مجلس الإمارات للأبنية الخضراء على تطويره.

وقال التقرير إن مفهوم المباني الخضراء يشمل المباني التي تهدف في تصميمها الى استهلاك كميات أقل من الطاقة والمياه، باستخدام المواد التي يتم تدويرها، ويتم الاعتماد بالأساس على الاضاءة الطبيعية والتهوية الجيدة، والتقليل، الى حد كبير، من الدهانات والمواد اللاصقة السامة المضرة بالبيئة والإنسان والخطيرة على الاقتصاد. وبدأ المطورون العقاريون يعملون على استخدام أنظمة توفير استهلاك الطاقة والأنظمة والعمليات الصديقة للبيئة في أبنيتهم بحيث يخففون من الأعباء الملقاة على البنى الأساسية في المدن، اذ بامكان هذه الأنظمة توفير ما بين 40 الى 50 في المائة من تكاليف استهلاك الطاقة واستهلاك المياه

ومع أن تكلفة المباني الخضراء تبعد صغار المستثمرين عن الاستثمار في مشاريع مماثلة، فإن الكلفة بعيدة المدى تثبت وفراً كبيراً.

ووفقاً لدراسة حديثة أعدتها الجمعية الأميركية لمهندسي التدفئة والتبريد وتكييف الهواء، فإن تكلفة بناء أي منشأة لا تمثل سوى 11 بالمائة من كلفة ادارتها، بينما تقدر تكاليف العمليات التشغيلية بما فيها استهلاك الطاقة بنحو 50 في المائة.

وفي السياق يقول تقرير أعدته مؤسسة أكسفورد بيزنس غروب، إن 70 في المائة من المشاريع الجدية في دبي تم تصميمها لمراعاة المعايير البيئية، ومنها مدينة دبي للاستديوهات، ومجمع دبي للتقنيات الحيوية وغيرها. كذلك أعلنت مدينة دبي الملاحية الزام جميع شركات التطوير العقاري والمقاولين العاملين فيها بضرورة الالتزام الكامل بتطوير الانشاءات التي تتوافق مع معايير الأبنية الخضراء عالمياً، لتكون آمنة تماماً من الناحية البيئية.

شركات عالمية توقع اتفاقيات لمكافحة الاحتباس

وقعت 12 شركة عالمية منها سوني ونايكي ونوكيا واليانز وهيولت باكارد في طوكيو إعلاناً تتعهد فيه بمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مشيرة إلى أن الحكومات قليلة الفعالية في هذا المجال.

وأكد هاورد سترينجر، رئيس مجلس ادارة سوني، أن التغير المناخي أحد أهم المشاكل التي يواجهها البشر حالياً، مضيفاً أن الحكومات تهتم بأزمات اليوم أكثر من أزمات الغد، موضحاً أنه ينبغي التحرك الآن.

وقد استضاف سترينجر، مع الصندوق الدولي للحياة البرية، اجتماعاً تحت عنوان "قمة منقذي المناخ 2008" بمشاركة مسؤولي الشركات الـ12.

وتعهد الموقعون بتشجيع زبائنهم على اعتماد سلوك يحمي البيئة ومواصلة جهودهم في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة الشفافية في هذا المجال وحث شركات أخرى على الانضمام إلى إعلانهم.

والشركات الـ12 الموقعة هما اليابانيتان: سوني (صناعات إلكترونية)، وساغاوا إكسبرس (نقل)، والأميركية هيولت باكارد (معلوماتية)، ونايكي (لوازم رياضية)، وذا كولنز كومبانيز (أخشاب)، وكسانتيرا باركس اند ريزورتس (تسلية)، والألمانية اليانتس (ضمان مصرفي)، والكندية كاتاليست (ورق).

كما وقعت الإعلان الفنلندية نوكيا (هواتف نقالة)، والدنماركية (نوفو نورديسك (صيدلة)، والسويدية تيترا باك (تغليف)، والنروجية سبيتسبرغن ترافل (سفريات).

كاتب/قارئ

تعقيب من الملكية

◄ ورد الى «**السّجل**» تعقيب من الملكية الأردنية على خبر : «وطن الناقل ليس له نصيب في خيارات الناقل الوطني الموسيقية». المنشور في العدد الخامس عشر بتاريخ 2008/2/28. تؤكد فيه» اعتزازها بأنها كانت وستظل الناقل الوطني وتفخر بالجهود التي تبذلها لترويج الأردن سياحياً وثقافياً وحضارياً وتراثياً».

وأبدت «استغرابها من تصفح احد الركاب 25 قرصاً مدمجاً على احدى الرحلات ، وفق ما جاء في الخبر، دون أن يجد أي أغنية أردنية». وتشير الى أن «الأغاني الأردنيـة موجودة ضمن مجموعة الأغاني العربية المتاحة للمسافرين على كافة الرحلات، ،ففي الطائرات المخصصة لخدمة الخطوط بعيدة المدى، طراز ايرباص 310 و340 توجد أغنيتان أردنيتان من أصل عشر أغانٍ عربية في القناة المخصصة لذلك فضلا عن ثلاثةً أقراص مدمجة (CD) لكل من الفنان عمر العبداللات، والفنانة ديانا كـرزون، والفنانة رانيا الكردي، من بين مجموع الأقـراص المخصصة للأغاني العربية، للطائرات المخصصة لخدمة الخطوط المتوسطة والقصيرة المدى من طراز ايرباص 320 و321، كما أن الملكية الأردنية التي اضافت مؤخراً خدمة (الفيديو كليب) اختارت أول فيديو كليب مصور للفنان العبداللات أيضاً وذلك لما يتمتع به من جماهيرية ملحوظة في الأردن والعالم العربي».

وتؤكد الملكية «أن هذه الأقراص والأغاني يجري تغييرها دورياً لإتاحة الفرصة للمسافرين للاستماع إلى مطربين آخرين ومقطوعات موسيقية بين الحين والآخـر». كما تؤكد «تقديرها لحرص كاتب الخبر وغيرته على تراثنا الوطني ،ونتفق معه على ضرورة ترويج الأغنية الأردنية محلياً وخارجياً ، مؤكدين له أنها ستظل محل عنايتنا دائماً». متمنية عليه «العودة إلى العدد الأخير من مجلة الأجنحة الملكية للتأكد من هذه المعلومات».

صعوبات أمام التيار الوطني

◄ يبدو أن انسحاب النواب صالح الجبور، محمد الزناتي، محمود العدوان من التيار الوطني سوف يهز هذا التيار المثير للحيرة. التيار تأسس بعد انعقاد المجلس النيابي الخامس عشر، وثمة أقاويل عن إمكانية تحويله إلى حزب، وقد بدأت فكرته الأصلية قبل انتخابات مجلس النواب، وكانت الفكرةهي تشكيل تيار حزبي وسطي قبل الانتخابات النيابية مع عدد من الشخصيات السياسية، منهم رؤساء وزراء وصحفيون، وعقدت أولى جلساته في أحد فنادق عمان، لكن الباشا عبد الهادي المجالي المعروف بسعة اطلاعه وخبرته السياسية المتأتية من المدرسة العسكرية والأمنية تراجع عن تلك الخطوة بحنكة لافتة، لأن ذلك التيار لو خسر في الانتخابات فسينال ضربة قاصمة أمام الشعب والحكومة، إلا إذا ناصرته الحكومة علناً، وهذا أيضا سيضع الحزب تحت الشك والريبة، إلا أن المجالي بعد تأسيس التيار أشارإلى أن أعضاء التيار تم انتخابهم بعد دعم لهم ولحملاتهم مسبقاً!.

التيار الوطني الذي وصفه فهد الخطيان في العرب اليوم 30/12/2007 في مقاله «آخر صيحات الديمقراطية.. الكتلة النيابية تولد قبل الحزب» (يسود اعتقاد في الأوساط السياسية أن الكتلة ستكون مظلة نيابية تحمي الحكومة، ويصل الأمر بالبعض إلى القول جازماً إن الكتلة تشكلت بدعم رسمي كبير، ودليلهم على ذلك هو انضمام هذا العدد الكبير إليها خاصة من النواب الجدد).

التيار ظهر كإعادة للحرس القديم أو المحافظين منذ أيامه الأولى، وتوقع المراقبون أنه سيصب فقط في مصلحة الباشا العسكري المنتمي إلى أيام الأحكام العرفية والقادم من عدة أحزاب لم يحالفها الحظ كثيرا، لكن النواب ظنوا أن التيار قوة لهم، ولم يدركوا أن الحكومة ليست بصدد تبني حزب حكومة، فكل التيارات الأخرى موالية إن كانت حزبية أو داخل البرلمان نفسه ومنها كتلة «الوفاق الوطني» و كتلة «الإخاء الوطني» وحتى باقي الأحزاب و جبهة العمل فولاؤها للملك والأردن مثل باقي الشعب لا يناقش به، وقد صرح زكي بني رشيد عدة مرات أن ولاءه الأول للملك والجيش.

التيار الوطني لم يُعرفّ، بشكل واضح، على هويته وأهدافه سوى أنه حماية للحكومة، وهذا ما توقعه مبكراً الكاتب و المحلل محمد أبو رمان وهو يضع نقاط استغراب على هوية التكتل في صحيفة الغد بمقال معنون «التيار الوطني».. أزمة الهوية والدور»31/12/2007 (في ظل استمرار تأكيد الدولة على عدم وجود «حزب» معين لها، حتى وإن كان يحظى برعاية الدولة حالياً، فسيبقى قلقاً في هويته، بخاصة إذا ما تغيرت المعطيات والقراءة الرسمية التي أنتجت فكرته أو ساهمت في تركيبتها الحالية، ما يهدد الحزب وكتلته النيابية بالانهيار السريع، كما كان التشكّل سريعاً.)

أكبر إشكالية واجهها التيار عدم انضمام أقطاب ورموز برلمانية تقليدية له ومنهم الروابدة الدغمي، السرور، ممدوح العبادي، الخريشا، الخرابشة وبينو هؤلاء أيقنوا أن تيارا لا تتبناه الحكومة بصورة واضحة قبل الانتخابات سوف يؤدي إلى خدمة الباشا فقط.

المجالي بدأ بزيارات تعريفية مبكرة إلى اتحادات نسائية، تجمعات عمالية وطلابية، وفي معظم تلك الحالات كان لوحده يؤكد نظرية الشخص وليس الحزب أو التيار، وقد تلقى التيار ضربة موجعة عندما انسحبت تجمعات نقابية في مقر الضمان عندما ظنت أن اللقاء لمناقشة قانون الضمان الجديد، وبعد أن اكتشفوا أن الأمر لا يتعدى سوى لقاء تعريفي بالتيار الوطني انسحب معظمهم، وكأنها إحدى علامات الرفض الشعبي لفكرة تيار تبنى الموازنة «الصعبة» .

يدرك الحاذقون من النواب لا سيما الجدد الذين انتقلوا نقلة نوعية إلى ساحة سياسية مهمة أنهم بعد أربعة أعوام سوف يعودون إلى قواعدهم، ليكتشفوا أنهم كانوا يخدمون مشروعاً للباشا وليس لقواعدهم، فقد حرم أعضاء التيار من التحدث كما يشاءون في نقاش الموازنة، وارتبطوا بقرار الكتلة أملا في الحصول على دعم حكومي لم يتوثقوا رسميا منه أو حلم تشكيل وزارة، وهذا يشكل خطراً لاسيما على الشبان منهم.

صرخة الانسحاب الأولى جاءت من مرشح عشيرة يدرك بخبرته ودراسته-دكتوراة قانون - أن العشيرة أهم بكثير من الحزب في الأردن وهو صالح الجبور، فأعلن انسحابه وتبشيره بانهيار هذا التيار مبكراً وتبعه اثنان آخران، وذلك لكثرة اعتراضات بعض النواب على رئيس المجلس مدعمة بكلمة لا «تقمعني».

يمكن اعتبار التيار الوطني يرمز لدعم الحكومةله في فترة حرجة فيما ستكتشف الحكومة أن إنجاح التيار يحتاج لمنح مكاسب لكل فرد من أعضائه لن تقدر الحكومة على تحقيقها. وسينفرط العقد إن لم يحقق التيار دعماً حقيقاً لأفـراده على ساحة الواقع كما يريد المواطن الأردني، لكن عليه قبل كل هذا أن يجس نبض الشارع.

عمر شاهين
omarshaheen.maktoobblog.com

رسام كاريكاتير برازيلي يرسم العرب

◄ على الرغم من بعد الشقة يرسم رسام الكاريكاتير البرازيلي كارلوس لطوف في صلب قضايا العرب.. وتتناول معظم رسوماته القضية الفلسطينية والأوضاع في العراق ولبنان.

الصورة للطوف مع المناضلة ليلى خالد.. والرسم الكاريكاتوري يعرض لرمي أحد جنود المارينز لجرو كلب طفل عراقي فيما يقول الثاني للطفل: انتظر دورك يا ولد.

يزن الضعيفي

صورة وتعليق

◄ "**السّجل**" من ضمن دثار بيسان..إذ تنام.
و"بيسان" في قلب "**السّجل**".

..حتى باب الدار

بريشة الرسام الايراني جابر أسدي

أحمد أبو خليل

اضطراب في سوق مؤسسي الأحزاب

◂ من المرجح أنه إذا قررت الحكومة أن تستجيب لمطلب تقليص عدد مؤسسي الحزب فإنها قد لا تستجيب لمطلب 100 عضو كما يقترح النواب، بل ستخضع العدد الى المساومة، فالنواب يطالبون بالتخفيض الى الخمس بينما قد تحقق المساومة النهائية رقماً يقترب من النصف على أحسن تقدير أي الى 250 وهو رقم تم تداوله عند نقاش القانون.

بكل الأحوال فإن أي استجابة لمطلب التقليص ستعني بعض التغيرات والاستحقاقات على الحياة الحزبية في الفترة المقبلة:

❖ ستنقسم الأحزاب الى قسمين رئيسيين: الأول يضم الأحزاب التي صوّبت قبل تقليل العدد، والثاني يضم الأحزاب التي صوبت بعد التقليل.

❖ سوف ينقسم المؤسسون في كل حزب الى ثلاثة أقسام: الأول يضم المؤسسين الأصلاء أيام الحزب "أبو الخمسين". الثاني يضم المؤسسين لحزب "ابو الخمسمية". وأخيراً القسم الذي يضم المؤسسين للحزب "ابو المية" كما يطالب النواب أو ابو "المئتين وخمسين" كما هو متوقع.

❖ سيتقلص الحجم الاجمالي لـ"الجمايل" التي كاد المؤسسون الجدد يحملونها للأحزاب وهم يتمنعون عن الموافقة على الانضمام، وسيكون بمقدور الأحزاب الآن القول: "نطلب من الحكومة ولا نتحمل جمايلكم".

❖ سيرتخي حنك الحزبيين الذين أجروا في الأسابيع الأخيرة محاولات للتوحيد بين بعض الأحزاب المتشابهة، بعد أن كان الرقم 500 يجبر هذه الأحزاب على التنازل لبعضها بعضاً.

❖ هناك حزبان جديدان تم ترخيصهما بالعدد الجديد 500 ،أي انهما قاما من دون الحاجة الى التصويب، وهذا يعني أن أياً منهما يستطيع أن "يفصّل حزبين ونصف" على الأقل من الأحزاب الجديدة ،وعشرة أحزاب من الأحزاب القديمة.

❖ تبنى حزب جبهة العمل الاسلامي مطلب تقليص العدد رغم مقدرته على تجميعه، وأيده في ذلك حزب "حشد" الذي صوّب أوضاعه. على هذا فسيكون هذان الحزبان صاحبي فضل على بقية الأحزاب، لأنهما يتخذان هذا الموقف من موقع الاقتدار.

❖ سوف يستعيد موقع العضو المؤسس بعضاً من الوجاهة التي كاد يفقدها، فالمعروف أن الوجاهة التي يحوزها أي منصب تتحدد أساساً بالندرة، فالعضو المؤسس من بين خمسين عضوا أكثر وجاهة من المؤسس بين 500 ،وعلى ذلك فمهما تقلص العدد فإن العضو المؤسس لن يكون مهددا بفقدان قدر كبير من وجاهته.

❖ هناك أحزاب قامت في الفترة الماضية بشراء بعض المؤسسين، وفي ضوء النقاش الحالي حول تقليص العدد، من المتوقع أن يقل الطلب في السوق بما يعني الانخفاض في السعر.

سد ثغرات

◂ كتاب موجه الى قائم مقام السلط/ مكتوم
الموضوع: المظاهرات وتحقيقات المدرسة
الرقم 1/5/419
أشير الى كتابكم رقم 14/2/2102 تاريخ 2/11/1933
لقد ظهر من التحقيقات التي أجريت من قبل لجنة الضبط المنعقدة يوم السبت 4 تشرين الثاني سنة 1933 بالاشتراك مع مدير المعارف العام أن تلاميذ الصف العاشر لم يقوموا بتحريض الأهلين وتشويقهم للقيام بمظاهرة سياسية. وإنما كان اشتراك بعض أفراد منهم بهذه المظاهرة نتيجة تأثر فجائي من هذا الجو الشامل لم يتمالكوا معه أنفسهم عن الاندفاع مع الأهلين في أمر مبيت من قبل.

على أن النظم المعمول بها في مدارس شرق الأردن لا تساعد على معاقبة التلاميذ الذين يشتركون بالمظاهرات، غير انه بالنظر لأن هؤلاء التلاميذ قد خالفوا الأوامر المعطاة إليهم في هذا الشأن وخرجوا من المدرسة بدون تصريح من إدارة المدرسة، فقد قرر مجلس الضبط في جلسته المنعقدة يوم الاثنين 6تشرين الثاني سنة 1933 إنذار هؤلاء التلاميذ انذاراً واحداً، مع حسم عشرين علامة من علامات أخلاق كل منهم، عملاً بأحكام الفقرة (1) من البند (د) من المادة (27) من نظام المدارس التجهيزية رقم 1/21/2819 تاريخ 10/9/1932.
أرجو أن أحيطكم علماً بذلك.
7/11/1933
مدير تجهيزات السلط

كما ترون تم سد الثغرات المشار اليها في التشريعات المتعلقة بالأمر ذي الصلة بالتوازي مع التطور في مجمل العملية التعليمية.

ملاحظة: الوثيقة منشورة في كتاب «الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية» للدكتور محمد عبدالقادر خريسات.

شتان بين التخفيض والتراجع

◂ في العادة يميل المسؤول الذي يتحدث عن حجم الانتاج في قطاع معين الى المبالغة، وإذا كان لديه رقمان فإنه يستخدم الرقم الأعلى، وهذا سلوك طبيعي باعتبار أن زيادة الانتاج دليل على الانجاز الذي يقود الى السعادة والفرح.

يصح ذلك ما عدا في حالة المواشي إذ تعبر الحكومة عن خيبتها من الرقم الذي توصلت اليه في احصاءاتها، وعندما توفر لديها رقمان أحدهما لدائرة الاحصاءات والثاني لوزارة الزراعة فإنها فضلت الرقم الأقل رغم انها كانت تشكك به هو أيضاً.

الآن هناك حركة بيع كبيرة للمواشي هرباً من سعر الأعلاف، وقد عبر مسؤول في وزارة الزراعة عن ترحيب ضمني بذلك لكنه توصل الى معادلة تنموية خاصة توضح أثر عمليات البيع فقال حرفياً: "لن يكون هناك تراجع في اعداد الماشية بالمعنى الحقيقي وانما سيكون هناك تخفيض في أعداد الماشية لدى مربيها الأمر الذي يجعل تركيزهم على النوع وليس على الكم".

لا بأس بظل الحيط إن لم يتوفر ظل رجل

◂ «ظل رجل ولا ظل حيط».. مثل شعبي تكرره النساء لتبرير قبول احداهن بزوج «مش قد المقام»، فهي تقبل ان تستظل بأي رجل إذا كان البديل ظل حيط.

لاحظوا ان الرجل لا يستخدم هذا المثل، ولا يعود ذلك فقط الى أنه لا يستظل بالمرأة، فهو من الأصل لا يستخدم معادلاً ذكورياً لهذا المثل.

الطريف أنه يحصل أحياناً عندما تُسأل المرأة عن زوجها أو حتى عندما لا تُسأل، فإنها قد تبادر الى وصفه بأنه "حيط"!

لكن الغريب أنه مع ذلك، فإنها تستمر بتكرار القول "ظل رجل ولا ظل حيط"..

سالفة الشَّدد

◂ يقال في حكاية أردنية قديمة ان امرأة مات زوجها وهي "نَصَف" أي بلغت الخامسة والأربعين، فخجلت ان تبدي رغبتها في الزواج، الى ان جاء عاشق قديم وعرض على ابنها أن يشاركه في فلاحة الأرض وهو العمل الذي يسميه الأردنيون "الشَّدد".

لكن الابن أحس بأن هذا الشريك طامع في أمه، فأهمل الموضوع، فصارت امه تسأله كل ليلة: سالفة الشدد شو صار فيها؟.

ملاحظة: الحكاية من "معلمة التراث الأردني" لروكس بن زائد لعزيزي.

رزنامة

لوحات النرويجي بلاكت.. دعوة إلى التأمل الروحي العميق

السجل – خاص

◄ في معرضه "عين الوردة" المقام على جاليري دار الأندى، تأسرُ أعمال التشكيلي النرويجي هنريك بلاكت البصرَ من خلال ذلك الطيف المنظّم من الألوان والخطوط والتشكيلات الهندسية التي تذكّر بالبناء المعماري لقباب المساجد، وتستلهم أساسيات الزخرفة الإسلامية في الأماكن المقدسة، خصوصاً القباب المذهّبة في القدس وغرناطة.

لا يقوم عمل بلاكت على تمثيل المكان بنقله رسماً كما هو في الواقع، وإنما من خلال التقاط الجوهر الحقيقي لهذا المكان، مازجاً خليطاً من تجاربه وتجارب المحيط من حوله وحتى الأمكنة الأخرى ليخرج بلوحات تحرر المكانَ من النظرة القدسية وتعيد له الحياة والضوء.

كان مصدرُ إلهام الفنان لإنجاز لوحاته، كما يقول، رسماً جرافيكياً على أبواب بقالة مغلقة في القدس (بقالة أبو العز للخضار والفواكه). ويتكون هذا الرسم من خطوط بألوان متناسقة، تبدأ بالأزرق، ومن ثم الأحمر، فالبرتقالي، فالأصفر، وتنتهي بالوردي، وتنفصل الألوان عن بعضها بعضاً بخطوط رفيعة بيضاء، وتتوالى الألوان هندسياً كالأشعة المبعثرة، كما لو أنها هرم مقلوب. وتتشابه الأشعة الضوئية والشمسية، خصوصاً عندما تفترق خطوط الألوان وتبدو أنها تمتد إلى ما لا نهاية كما في الشروق والغروب.

من هنا، حاول الفنان مقاربة روح المكان بتشكيلة من اللوحات تعتمد أسلوب التجريد الهندسي، ومراعاة التفاعل بين الظل والضوء، والعمق والسطح، حيث ارتكز في كل لوحة من اللوحات على بؤرة محددة تتشعب منها تكوينات وطبقات لونية تستكشف الذات وعلاقتها بالمكان المحيط بها. ويعتمد بلاكت التوجه الهندسي التجريدي الطبقي جسراً للعبور إلى مناطق في مكنونات الروح يصعب التعبير عنها.. خطوط تشكل شبكة مدهشة تدفع للتأمل الروحي العميق وتعيد صوغ الذات.

في تجربته هذه يحاول بلاكت المولود في النرويج سنة 1973 والذي كرس السنوات الخمس الماضية للمساعدة في إنشاء «الأكاديمية الدولية للفنون» بفلسطين، وهو مشروع يحتوي في طياته على مفاهيم فنية وإنشائية، التعبيرَ عن رؤيته الرافضة للتحليل المبسط الذي يحاول النظر في الأسباب التي دفعته باتجاه مشروع بهذا الحجم، وعدم حصر هذه التجربة في خانة محاولة جسر الهوّة ما بين الشرق والغرب، وإنما النظر لها بوصفها إعادةَ بلورة لهوية الذات.

ولعل عملية البحث عن مثل أعلى يجسّد هذا المكان «الجديد»، هي ما قاد بلاكت إلى عتبة الفنان والمؤرخ الفني الفلسطيني كمال بلاطة الذي اشتهر بلوحاته المكونة من طبقات تجريدية هندسية، وظّف فيها الموضوعات الإسلامية والخط العربي. لقد شاهد بلاكت محاولات بلاطة التي تتكئ على التعبير الهندسي والمجرد عن معاني مرتبطة بالبحث الوجودي. فاجتهد بلاكت لإظهار آلية البحث هذه بتوظيفه بعض المعالم البصرية الحاضرة بقوة في الفن الإسلامي، مثل المربع، وضم هذه المراجع المتناغمة في تعابيره الفنية الخاصة التي لقيت أصداء كبيرة في المعارض المتعددة التي أقامها في دول مختلفة مثل: إسبانيا، الولايات المتحدة الأميركية، السويد وألمانيا.

الأصيل

المكان: مركز زارا- الطابق الثالث
الزمان: الأحد 16 آذار/ مارس الساعة 9 مساء

◄ يحفل المعرض الأول في الأردن للفنان طارق الدجاني بالعديد من أعماله الإبداعية التي صور فيها الحصان العربي والتي تمتاز بالأصالة.

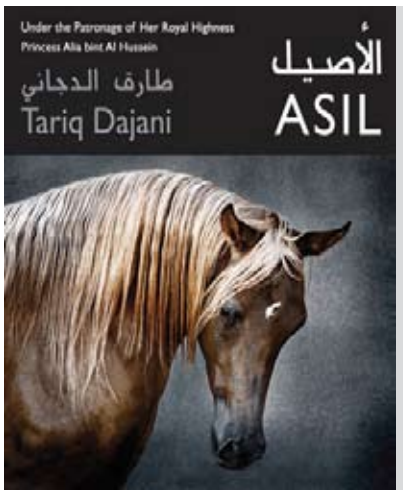

تعابير متفرقة

المكان: المركز الثقافي الفرنسي
الزمان:الأحد 30 آذار/ مارس الساعة 6 مساء

◄ المعرض الأول للفنان الأردني باسل عريقات بعنوان تعابير متفرقة

مؤتمر المدونات والإعلان الأول

الزمان: السبت 19 نيسان/ ابريل
المكان: لم يحدد بعد

◄ يمثل هذا المؤتمر الذي تنظمه وكالة Casual PR فرصة للترويج لأصحاب المدونات للترويج لها باعتبارها وسيلة إعلانية.

السينما في أسبوع

RAMBO 4

بطولة:
سلفستر ستالون - بول شولز
اخراج:
سلفستر ستالون

◄ فيلم رابع ضمن سلسلة رامبو الشهيرة يقوم فيها رامبو بحماية مرسلين لحماية حقوق الانسان من القراصنة
"سينما جراند"

Charlie Wilsons War

بطولة:
توم هانكس - وجوليا روبرتس
إخراج :
مايك نيكولاس

◄ شارلي ويلسون رجل في الكونجرس يقنع وكالة المخابرات المركزية بتدريب جيش لإرسالهم لأفغانستان وطرد الإتحاد السوفياتي.
"سينما جراند"

Jumper

بطولة:
هايدن كريستنسن - صامويل جاكسون
اخراج:
دوج ليمان

◄ تمنح قدرته الخارقة لنقل نفسه إلى أي مكان هذا الرجل لاكتشاف الاحداث التي دارت قبل قرون ويشترك في حرب مع الـ Jumpers واولئك الذين خططوا لقتلهم.
"سينما جراند"

Cloverfiled

بطولة:
ليزي كابلت - تي جي ميلر
سيجورني ويفر
اخراج:
مات ريفز

◄ يصف الفيلم قصة لاصدقاء تروى عبر كاميراتهم الشخصية لليلة من الرعب يقضونها في البحر عندما يهبط عليهم وحش كبير
"سينما جراند"

شغف

الشغف... أن تشغف عملا يحبك

شغفنا هو طريقنا نحو النمو... بمعاملنا المتواضعة إلى مصنعنا وتخصصنا لو بالمعدات
الصناعية في أوكرانيا هو ما حفظ ثقتنا وبقاءنا معا أيضا العلاقات
التجارية التي سعتها إلى هذا النجاح.

شركة توفيق غرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.
بالثقة والعمل
since 1928

قبل نصف قرن

محمود الريماوي

ذات مرة تحدث أحدهم في سهرة سياسية والمجالس بالأمانات قائلاً: إن القبيلة مؤسسة سياسية تلعب دوراً يفوق في أهميته دور مؤسسات حكومية وحزبية. فما كان من ساهر ثان لا تفوته شاردة أو واردة، إلا أن أنكر هذا التعريف "مصححاً" أن القبيلة هي من تشكيلات المجتمع المدني ..فيما أردف ثالث: أنها تجمع بين هذا وذاك..

هذه الآراء الملقاة على عواهنها، تكشف أن سعي البعض لتوطين المفاهيم الحديثة بطريقة تلفيقية، لا يلبث أن يؤدي الى إفراغها من مضمونها، باسم ربطها بالخصوصيات المحلية. إذ يجري توظيفها كحاجز أمام أي نهوض اجتماعي وثقافي، ووقف كل اتصال بالعصر وتفاعل معه والاستزادة من ثمراته الفكرية. بهذا يحتدم كفاح لإبقاء كل قديم على قدمه وطرد الجديد، وكفى اللّه المؤمنين شر التغيير.

القبيلة ليست تشكيلاً طارئاً ولا هي اكتشاف وقع حديثاً .فهي سابقة على نشوء الدول وتكون المجتمعات وبناء المدن. كل ما في الأمر أن وظيفتها تغيرت بعدئذ وتبدلت بالتالي محمولاتها، فأصبح الانتماء اليها هو نسب الدم والسلالة والوشائج العائلية، لا الانتساب الى مؤسسة قائمة بذاتها بمعزل عن الدولة وقوانينها وأنظمتها، وبمنأى عن المجتمع المختلط وما تسوده من علاقات وأنماط معيشة، كالجيرة والزمالة والصداقة والتشارك في المهن والنشاطات الاقتصادية والهوايات والأذواق .

المجتمع المدني يتشكل في المدن ويضم أبناءها، وشطر كبيرمنهم ذوو أصول ريفية وقبلية. تنهض المدن بهؤلاء وسواهم وتتقدم الدول والمجتمعات باكتساب جمهورها صفات مدنية، مثل المساواة، والمواطنة، والتعليم، واختيار مهنة، والاعتماد على الذات، والاحترام المتبادل بصرف النظر عن الجنس والعمر. ويشارك في أنشطة هذا المجتمع المدني أفراد بصفتهم هذه: الفردية ، بالاختيار الطوعي والقناعات الذاتية والتطلعات الشخصية، كما هو الحال في الانتساب للأحزاب والنوادي.

لا تعارض بين الانتماء لمجتمع ودولة والروابط الاجتماعية السابقة عليها، ما دام الجميع ينضوون في أطر وطنية عامة تشاركية، عابرة للبنى التقليدية ولكل ما يكبح التفتح الفردي والاجتماعي.

للنشطاء والمثقفين والمنتجين قسط كبير في توطيد هذه المفاهيم التي كنا ننعم في مجتمعنا بمثلها قبل نصف قرن وقبل أن تهل علينا مفاهيم المجتمع المدني التي كانت تنتظم حياتنا بينما بتنا في الألفية الثالثة نرطن بها ونزاوج بينها وبين نقائضها.

ومن ذلك تفسير مصطلح "المثقف العضوي"، بجعله ذلك الكائن الذي يحتكم لتقاليد اجتماعية سابقة على نشوء الدول وبناء المدن، وبدعوى التحامه الواجب بالجماهير وإصغائه لنبضهم. لو صح هذا المنطق لكان واجباً السير وراء زعامات تقليدية اختارتها الجماهير بصورة ما، ولكان يتعين عدم التسبب بوجع الرأس وخوض معركة التقدم والتمدن.

ويأتيك بالأخبار

ذمّم غالبية النواب في ذمّة أصحابها

وصل عدد النواب الذين قاموا بتقديم إقرار بذمتهم المالية إلى 11 نائبا من أصل 110 نواب حتى مساء يوم الثلاثاء الماضي، النواب الذين بادروا إلى تقديم إقرار بذمتهم المالية هم عبد الرحيم البقاعي، يوسف البستنجي، نصار القيسي، عبد الرؤوف الروابدة، فخري اسكندر، عبد الهادي المجالي، توفيق كريشان، عادل آل خطاب، بسام حدادين، إبراهيم العطيوي، وعبد اللّه الجازي. 99 نائبا ما زالوا يتلكأون في تسليم إقراراتهم المالية لدائرة إشهار الذمة في وزارة العدل، رغم مضي أكثر من شهرين على قيام الدائرة بإرسال إشعارات إبراء الذمة لمجلسي الأعيان والنواب. مدير دائرة إشهار الذمة المالية ناظم عارف أوضح أن عدد المكلفين الذين تنطبق عليهم أحكام القانون وسلموا إقراراتهم 2400 من أصل 3600 مكلّف في القطاع العام. الجناح الآخر لمجلس الأمة (الأعيان)، له موقف مختلف. إذ بادر ما يقرب من 45 عينا من أعضائه لتسليم إقراراتهم في وقت سابق. قانون إشهار الذمة يمنح المكلفين مهلة ثلاثة أشهر لتسليم إقراراتهم من تاريخ استلامهم نماذج الإقرار. يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات كل من يخالف القانون وامتنع عن تقديم إقرار ذمته المالية.

الكباريتي و"شهوة الإنفاق" عند الحكومات

رئيس الوزراء الأسبق ورئيس «مالية الأعيان» السابق عبد الكريم الكباريتي عرج في كلمة ألقاها خلال اجتماع للهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي إلى الاقتصاد السياسي، موضحا أن هروب رأس المال البشري والافتقار إلى السيولة في المنطقة عدا الخليج العربي يؤدي إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة البالغ حوالي مليار دينار موزعة على عجز موازنة 700 مليون دينار وملحق سيصدر قريبا بعجز حوالي 300 مليون دينار. الكباريتي الذي شكل حكومته عام 1996 تخوف من لجوء الحكومة إلى تغطية العجز عن طريق الاقتراض، معتبرا أن «الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الأردن غير طبيعية وتتطلب حلولاً غير طبيعية». «أبو عون» لم يحظ بمقعد في مجلس الأعيان الجديد، ومنذ ذلك الوقت بات مقلا في ظهوره السياسي يرى أن الحكومات كان لديها «شهوة إنفاق». وان هذا يتزامن مع ارتفاع الأسعار ذات الأثر على المواطن والصناعة.

"السّجل الإلكتروني" يشهد إقبالاً متصاعداً

موقع **السّجل** الالكتروني www.al-sijill.com يشهد إقبالا متصاعدا. فرغم حداثة عهده، استطاع هذا الموقع ترسيخ حضوره على الشبكة العنكبوتية. الأردنيون شكلوا أعلى نسبة زوار للموقع بنسبة 81 %، يليهم في المركز الثاني زوار "**السّجل**" من الجزائر بنسبة 18 % بحسب المؤشر الدولي للمواقع الإلكترونية "alexa". زاوية "قارئ- كاتب" تشهد إقبالا على الكتابة فيها، وهي تتيح للقراء التعبير عن آرائهم سواء في الموضوعات التي تتطرق لها "**السّجل**" أو أي موضوعات يرغبون في الكتابة عنها.

"إربيل" تؤزم "النواب"

مشاركة وفد أردني في أعمال الاجتماع الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي والدورة الخمسين لمجلس الاتحاد الذي عقد في كردستان/ العراق أثارت موجة انتقادات تحت القبّة. قاد الانتقادات مساعدة رئيس مجلس النواب عضو المكتب الدائم ناريمان الروسان التي سجّلت تحفظها على مشاركة مجلس النواب في الاجتماع. الروسان ذكرت في تحفظها المكتوب «الاجتماع يعقد في دولة ترزح تحت نير الاحتلال والبرلمان انتخب تحت الحراب وبالتالي لا شرعية له (....) إن كان لا بد من المشاركة أرجو أن يمثل فقط رئيس المجلس إذ إنه سيسلم الرئاسة لخلفه». الروسان عزت عدم انعقاد الجلسة النيابية التي كانت مقررة الأحد الماضي إلى تخوف رئاسة المجلس من طرح الموضوع للنقاش تحت بند «ما يستجد من أعمال» الأمر الذي نفاه رئيس المجلس عبد الهادي المجالي جملة وتفصيلا.الوفد ضم إضافة إلى المجالي يوسف البستنجي، خالد السطري، محمد الحاج، مفلح الخزاعلة، أحمد العتوم وهاشم الشبول إضافة إلى الأعيان فخري أبو طالب، أحمد العجارمة ومحمد خريسات.

"كارنيغي" تطلق تقريرها حول الشرق الأوسط

أطلقت مؤسسة "كارنيغي للسلام الدولي" تقريرها باللغة العربية حول مراجعة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. المؤسسة اختارت عمّان لإطلاق تقريرها من خلال مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. التقرير جاء تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد". أطلقت التقرير مارينا اوتاوي، عمر حمزاوي وبول سالم وعقّب عليه فارس بريزات ومحجوب الزويري من مركز الدراسات الاستراتيجية كما ناقش مضامينه عدد من المتخصصين والمهتمين والمفكرين. تعامل التقرير، الذي جاء في 56 صفحة من القطع المتوسط، مع بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط ابتداء من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مرورا بالقضية الإيرانية والعراقية فالسورية واللبنانية. مطلقة التقرير مؤسسة "كارنيغي" هي منظمة خاصة تتوخى الربح وترمي إلى توثيق عرى التعاون بين الأمم. تأسست هذه الهيئة، التي تنشر مجلة السياسة الخارجية، عام 1910.